قاسيون

العدد 426
السبت 31 تشرين الأول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.751.004) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الفريق الاقتصادي: نتائج واستنتاجات

انتهى العمر السياسي للفريق الاقتصادي، وهو يعيش اليوم في وقته المستقطع الأخير.. وكما للإنسان عمران: عمر بيولوجي، وعمر واقعي، وهما لا يتطابقان عادة.. فإن للسياسات أيضاً عمرين: العمر الحقيقي والعمر الآخر المرتبط بانتهاء صلاحيتها الفعلية أم لا.. وكما العمر البيولوجي يمكن أن يتقدم أو أن يتأخر عن العمر الواقعي، فإن العمر السياسي يمكن أن يتقدم أو يتأخر عن العمر الواقعي للسياسي إن كان حزباً أو شخصاً أو مجموعة أو فريقاً اقتصادياً.

والوقائع تدل على أن العمر السياسي لفريقنا الاقتصادي قد انتهى قبل أن ينتهي عمره واقعياً.. وهي أسوأ حالة يمكن أن تصيب أحداً، أي أن يتحول إلى جثة وهو حي..

فما هي هذه الوقائع:

١ ـ الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العظمى التي تؤكد بتداعياتها أن الذي ينهار ليس الليبرالية فقط كنهج ضمن الرأسمالية، بل الرأسمالية نفسها وكلها بمختلف مدارسها، في النظرية والتطبيق. وتعود الماركسية بزخم من جديد لتؤكد أنها على قيد الحياة، وأن الذين استعجلوا دفنها هم الذين يتهيأ العالم لدفنهم اليوم.. وليس مصادفة أن رشح مؤخراً بول غريغ روبرتس، Paul Graig Roberts وزير الخزانة لدى إدارة ريغان ماركس ولينين لنيل جائزة نوبل في الاقتصاد، هذه الإدارة التي كانت في أساس الليبرالية الجديدة لأن كل ما قالاه تأكدت صحته..

لقد بنى الفريق الاقتصادي رؤيته على مقولة قطار العولمة الذي يجب ألا يفوتنا، وطبعاً المقصود هنا العولمة الامبريالية بنهجها الليبرالي المتوحش... ومع انحسار هذه الموجة عالمياً، وفي المراكز الرأسمالية خاصة، فمن الطبيعي أن تنحسر في الأطراف.

٢ ـ كل أنهار الحليب والعسل التي وعد بها الفريق الاقتصادي الشعب السوري في بداية عهده، تبين في النتيجة أنها أدت إلى مزيد من البطالة والفقر، وتشوه في البنية الهيكلية للاقتصاد السوري. واليوم حينما ستقيّم الخطة العاشرة سيتبيّن أنها لم تستطع في أحسن الأحوال أن تحقق ٥٠٪ من الأرقام التي وعدت بها.. فهل من فشل أكبر من هذا؟ إن معيار النجاح الحقيقي هو الممارسة.. والنتائج تتكلم عن ذاتها اليوم... ونتمنى ألا يلجأ أحد اليوم إلى فزاعة أنه لو لم يتم تطبيق هذه السياسات لكانت الكارثة بانتظارنا.. فالحياة أثبتت أن هذه السياسات هي الكارثة بعينها إذا استمر تطبيقها.

٣ ـ أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى توتر كبير في المجتمع، وكان من أفضل المعبرين عنه اتحاد نقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين، اللذان وصلت بهما الأمور للتعبير بالفم الملآن عن مواقفهما، مع أن هذه المنظمات الشعبية هي جزء مكوّن أساسي من النظام السياسي في سورية، ما يدل على درجة الحرارة التي تقترب من الغليان في المجتمع، فهذه المنظمات هي موضوعياً قريبة من الجمهور الواسع، ولا يمكن إلا أن تتحسس نبضه في نهاية المطاف.

٤ ـ وليس الأقل أهمية أن كل السياسات الاقتصادية التي رسمها الفريق الاقتصادي، أخذت بعين الاعتبار متطلبات الشراكة الأوروبية قبل توقيعها، وبعد توقيعها بالحروف الأولى على أمل توقيعها النهائي، بما تتضمنه من شروط واضحة وغير واضحة لا يمكن اعتبارها إلا تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد وفيها مساس ما بالسيادة الوطنية... وجاءت خطوة التريث بالتوقيع النهائي لإعادة دراسة الاتفاقية التي طلب وزير الخارجية السوري من نظيره الأوروبي في مؤتمرهما الصحفي في دمشق مؤخراً أن يشرحها له، ضربة قاصمة لطموحات النهج الاقتصادي الليبرالي بالربط السريع للاقتصاد السوري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع غير متكافئ، وهي بحد ذاتها تلغي أحد مبررات وجوده واستمراره.

إن التاريخ السوري الحديث سيشهد أن هذا الفريق الاقتصادي قد أمّن أوسع وحدة وطنية قلَّ نظيرها، ولكن ضد سياساته.. فإن كان سيشكر على شيء فيجب أن يشكر على ذلك فقط.

إن الوضع العالمي والإقليمي يتطلب تجاوز السياسات الاقتصادية التي أثبتت عجزها وفشلها، والسير نحو صياغة سياسة اقتصادية اجتماعية تؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، وذلك غير ممكن دون الاعتماد على الذات وتعظيم نقاط القوة في الاقتصاد السوري كي يصبح إنتاجياً حقيقياً، قادراً على المنافسة، مما يتطلب دوراً فعالاً ذكياً للدولة.. وللبدء في ذلك يجب إزالة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الليبرالية في كل المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■



● هل سيتكرر المشهد «الحكومي» ذاته هذا الشتاء؟؟

سوق لبيع أطفال العراق وسط بغداد

قال موقع المرصد العراقي إن التحقيق الصحفي، الذي نشر على ست صفحات من أوسع وأكبر الصحف السويدية انتشاراً ووكالة الأخبار العالمية «اكسبريس» والذي ترجم إلى أكثر من ١٢ لغة عالمية، أثار ضجة كبيرة في السويد.

وأوضح التحقيق أن الصحفية السويدية (تيريس كرستينسون) وزميلها (توربيورن انديرسون) تخفيا في سيارة فولكس فاكن برازيلية مهترئة ليتابعا عن كثب بالصوت والصورة السوق الكبير لبيع الأطفال الرضع والمراهقين وسط العاصمة بغداد.

وأشار الصحفي (انديرسون) في تحقيقه إلى أن فتاة عراقية ذات أربعة أعوام تباع وسط بغداد بمبلغ ٥٠٠ دولار، وهو المبلغ الذي لا يساوي قيمة الزهور التي يضعها رئيس الجمهورية الحالي جلال الطالباني! ويضيف أن «أطفال العراق يباعون في سوق النخاسة، وأرقام مخيفه عن عدد القتلى اليومي، وأحزاب تنهب ما فوق الأرض وتحتها وتقدم لشعب العراق رصاصة الموت تحت رغيف الديمقراطية.. جوع ووباء وسوء تغذية وتلوث بيئي وفوضى سياسية.. ويُقتل الإنسان بمبلغ لا يساوي قيمة قسيمة ملء الهاتف النقال».

وقال الصحفي السويدي في ختام تحقيقه إن تداعيات هذه القضية ستأخذ مداها على أفق مختلفة حيث أعلنت السويد فوراً عن فتح الباب لاستقبال الأطفال العراقيين ممن يتعرضون لسوء المعاملة ومنحهم حق اللجوء..!

ويعد هذا الإجراء جيداً من ناحية تخليص بعض أطفال العراق من النخاسة ولكنه خطير لجهة تفريغ أرض الرافدين من كل أبنائها بأشكال مختلفة تبدأ بالقتل والجوع والتشرد ولاتنتهي باللجوء، وكأن الحل لا يتمثل في خروج الاحتلال واستقرار البلاد وضمان العيش الكريم الآمن لأهلها. ■

محاولة إخلاء فاشلة لسكان الإيواء في الحسينية

ما زالت مشكلة سكان كفرسوسة الذين تم إخلاؤهم من منازلهم ومنحوا إيواء في مشروع الحسينية التابع لمحافظة دمشق، مثار إشكال يواجه المحافظة من الناحية القانونية، وأيضاً من الناحية «الميدانية».. أي على أرض الواقع.

الأهالي متشبثون بعدم مغادرة بيوت الإيواء بسبب عدم قدرتهم على إيجاد البديل أولاً، وعدم وفاء المحافظة بوعودها ثانياً، كونها لم تلتزم بتأمين السكن البديل لمستحقيه، ولم تعدّل في القرارات التي حرمت الجزء الكبير منهم من البديل، وصاروا كما تردد المحافظة: غير مستحقين!.

وقد واصلت محافظة دمشق عن طريق مدير التنظيم العمراني عبد الفتاح إياسو محاولاتها لإخراج المواطنين من إيوائهم عبر توجيه كتاب إلى السيد وزير الداخلية طالبة فيه مؤازرتها في عملية الإخلاء كون الأهالي تمنعوا عن ذلك، وقد تمت الموافقة على الطلب في إخراج شاغلي شقتين فقط كما جاء في كتاب وزارة الداخلية (حسبما روى مواطن)، وقد توجهت قوات من حفظ النظام وشرطة دمشق وريفها وتوقفت عند منطقة (القزاز) ريثما تتم المحاولة الأخيرة لإقناع المواطنين بتسليم شققهم، لكن المحاولة فشلت.

الثانية والنصف من عصر يوم الأربعاء، وهو الموعد الذي تم تحديده من مدير تنفيذ (ببيلا) لتنفيذ الأمر القضائي، لم يكتب له النجاح بسبب تمنع الشاغلين من جهة، وتعليمات من وزارة الداخلية بإيقاف تنفيذ الإخلاء من جهة أخرى.

الأهالي في حديثهم إلى وسائل الإعلام التي تواجدت في المكان بكثافة، أكدوا أنهم يتمسكون بالبيوت لأن محافظة دمشق خدعتهم ولم تنظر جدياً بوضعهم، وأن وعود مدير التنظيم العمراني بالسكن البديل لمستحقيه في (قدسيا) لم تزل مجرد تصريحات إعلامية، وأن تعديل القرارات التي جردتهم من السكن البديل- رغم أنهم حصلوا على قرارات حكم بملكية منازلهم التي هدمت- لم تزل هي الفصل في قضيتهم.

الأهالي تمنوا تدخل جهات عليا قادرة على تفهّم أوضاعهم السيئة، فتكون منصفة وقادرة على اتخاذ القرار، مذكرين من ينسى أن الأوضاع الاقتصادية وقدوم فصل الشتاء، وتعثر تعليم أبنائهم تكفي، فما مصيرهم لو تركوا بيوتهم وقذفوا إلى الشارع؟؟

■

حوار ساخن بين القيادات النقابية والفريق الاقتصادي:

◄ متابعة وإعداد: نزار عادلة - علي نمر

في جو ساده التوتر والانفعال عقد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعه الدوري يومي الأحد والاثنين، بحضور أسامة عدي عضو القيادة القطرية ورئيس مكتبي العمال والفلاحين، وعبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وفؤاد عيسى الجوني وزير الصناعة وعادل سفر وزير الزراعة، ومحمد شعبان عزوز رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال.

وكانت القضية الأبرز في الاجتماع قرارات الحكومة الأخيرة التي اعتبرها الكثير من النقابيين معادية لمصالح الطبقة العاملة، بدءاً بتصفية /١٧/ شركة في القطاع العام، مروراً بعرض المرافئ الوطنية للاستثمار، وبإخفاق السياسة الاستثمارية التي راهنت الحكومة عليها، وصولاً إلى نتائج الخطة الخمسية العاشرة التي زادت من معاناة الفئات الأفقر من السكان.

مداخلات نوعية..

في نعي المعادلات القديمة

قدمت في المجلس العديد من المداخلات أمام النائب الاقتصادي ووزيري الصناعة والزراعة، وجرت حوارات ساخنة، وقوطع الدردري أكثر من مرة بعد أن رد على المداخلات بهدوئه المعهود.

في البداية تحدث محمد شعبان عزوز رئيس الجلسة مستعرضاً بعض القضايا العمالية، ثم تحدث أسامة عدي حول التطورات الإيجابية الكبيرة التي تشهدها سورية على الصعيد السياسي، وحول الأزمة المالية العالمية ومدى تأثيراتها على سورية، وقال: إن هذه التأثيرات سوف تكون موضع تساؤلات رفاقنا العمال، ونحن نعمل جميعاً، قيادة وحكومة واتحاد عمال، لتجاوزها. وعلينا تحمل المسؤولية لتحقيق الأهداف المنشودة، وأن نعمل يداً بيد واحدة بكل مسؤولية في حوار بناء هدفه المصلحة العامة ومصلحة كل مواطن، والهدف الأمثل تحسين المستوى المعيشي للعمال بشكل خاص.

عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال قدم مداخلة هامة. أشار فيها إلى الديماغوجية التي يمارسها الفريق الاقتصادي، حيث أصبحت الخطة الخمسية العاشرة خطة للتحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق الحر، وإقصاء الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية، والقضاء على كل أدوات تدخل الدولة لاسيما القطاع العام، في حين كان النائب الاقتصادي قد صرح مع إعداد الخطة: «لا خصخصة في الخطة الخمسية العاشرة».

وأضاف الكنج: إن بعض إجراءات الحكومة فيها ما يدل على التخلي عن التحالفات الاجتماعية مع العمال الفلاحين، وبدء تحالفات جديدة مع طبقات اجتماعية أخرى، والدليل هو سياسة الأبعاد والإقصاء والتهميش التي تمارس مع العمال والفلاحين. إن هذه المعاملة ستخلق ردة فعل سلبية بكل تأكيد، وهذا هو الأمر الطبيعي.

عن أي إصلاح تتكلمون؟!

بعد ذلك الإعلان المدوي واصل الكنج مداخلته بالقول:

بالأمس صرح النائب الاقتصادي: «إن الإصلاح يشهد تقدماً مستمراً»، ولكن في الحقيقة نحن نشهد تقدماً باتجاه الخصخصة، وتحويل البلد بكاملها إلى سوق، ونشهد تقدماً بتسليم مفاتيح الاقتصاد لرأس المال، وفي ارتفاع معدل الفقر من /١١٪/ إلى /١٢,٧٪/، ومعدل البطالة من /٨٪/ إلى /١١٪/، كما أن التقدم مستمر باتجاه ارتفاع عجز الموازنة إلى /٢٦٦/ مليار، وازدياد عجز الميزان التجاري إلى /١٨٤/ مليار، وتفاقم ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.

وكذلك الأمر في التقدم الحاصل في ازدياد عجز الطاقة الكهربائية إلى /١٥٠٠/ ميغا واط، واستمرار التهرب الضريبي والجمركي، وعدم ضبط القطاع غير المنظم، وتخفيض الإنفاق العام والاستثماري، وتراجع مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من /٢٤٪/ في عام ٢٠٠٦ إلى /١٧٪/ في عام ٢٠٠٨، هذا فضلاً عن تراجع الإنتاج الصناعي وإغلاق منشآته.

فهل يعني كل ذلك تقدماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي أم تراجعاً فيها؟

نعم، الإصلاح الاقتصادي الذي يجري حالياً يخدم رأس المال ولا يخدم الفقراء، وأي إصلاح اقتصادي لن يكون مجدياً إلا بالعودة إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما عن الاستثمارات التي أقرت في الخطة الخمسية العاشرة، والمقدرة بـ /٩٠٠/ مليار من القطاع الخاص و/٨٠٠/ مليار من القطاع العام، فنحن نقول: لو تم استثمار هذا المليارات بالفعل لكنا بحاجة إلى استيراد عمالة من الخارج، لأن كلفة فرصة العمل الواحدة في سورية /٢٠٠٠٠/ دولار أي مليون ليرة سورية، ولو تم فعلاً ضخ هذه المليارات في خطط استثمارية لما كانت لدينا بطالة. فكيف نفسر ارتفاع البطالة وفي الوقت نفسه تم ضخ استثمارات بقيمة /١٧٠٠/ مليار؟!

إن الاستثمار في القطاع الخاص حتى الآن لم يعوض النقص الذي حصل في الاستثمار العام، بل انحصر في قطاعات النقل والسياحة والمصارف والتأمين والعقارات، وعلينا نحن والحكومة معاً أن ندرك أن السبب الأساسي للمشاكل التي تواجه المجتمعات المتخلفة هي الفجوات الكبيرة الحاصلة في مستوى، الدخل والتي تسبب انتشار شريحة الفقر الواسعة، لذلك لابد من سياسة اقتصادية تقلص فجوات الدخل، وتؤدي بالنتيجة إلى تقليص نسبة الفقر، ويأتي في مقدمة هذه السياسة رفع نسبة التشغيل في الدولة وفي القطاع الخاص. إلا أننا نسير الآن بالاتجاه المعاكس، حيث أن التوجه العام هو الحد من التشغيل في قطاعات الدولة ومنع تثبيت العمال المؤقتين، والقطاع الخاص لا توجد لديه سياسة تشغيل واضحة. لذلك نجد أن على أصحاب القرار الاقتصادي متابعة التغيرات السريعة التي تطرأ على الخارطة الاقتصادية الدولية، لاسيما التوجهات الاقتصادية التي ظهرت بعد الأزمة العالمية، والتي دعت إلى عودة دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

واختتم الكنج حديثه بالدعوة إلى عقد مؤتمر لمناقشة الواقع الاقتصادي يشارك فيه الحزب واتحاد العمال والخبراء الاقتصاديون.

أزمات مفتعلة وأخرى حقيقية:

هدى مليحي عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال طرحت مجموعة من الأسئلة المحرجة، منها: ما هو شكل التغيير في الخطة الخمسية القادمة؟ ماذا نريد من القطاع العام؟ ما هو «الاجتماعي» في اقتصاد السوق؟ هل الحكومة تريد أن تلعب دورها فعلاً، أم أنها تماطل فقط؟ ماذا عن الوزراء الذين أقيلوا دون أن نعرف السبب، وما هي التشاركية التي تطرحها الحكومة علينا دائماً؟ هل هي مجرد طريق خلفي باتجاه الخصخصة؟!

وأشارت المليحي إلى الأزمات التي افتعلتها الحكومة طوال الفترة الماضية كأزمة تقنين الكهرباء خلال الصيف، وهي الأزمة التي تم حلها فجأة في أول أيام رمضان، إضافة إلى أزمة المازوت التي خلفت استياءً شديداً بين المواطنين وكان لها انعكاساتها السلبية على الزراعة والاستثمارات.

أما أحمد الحسن عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال فقد تناول الموضوع من زاوية أخرى، حيث أكد أن نسف التجربة السورية التي يزيد عمرها عن /٤٠/ عاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيؤدي إلى هز المجتمع السوري المعروف باستقراره وتسليمه لقبضة المجهول، فقد بات المواطنون السوريون في حالة تذمر شامل، وهذه حالة شديدة التأزم وتهدد بانفجار وشيك.

وتحدث الحسن عن اللجان التي شكلت للإصلاح وفشلت ولم تر النور. وأشار إلى الندوات والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية بهدف التطوير، وجميعها ندوات شكلية ومنح تقدم لمدراء ومحاضرين وجميعها بلا جدوى.

وأكد بأن الحركة النقابية نشيطة مع القطاع الخاص الوطني المنتج، ولكن القطاع الخاص لن يأخذ دوره الاقتصادي والاجتماعي بعد، وإذا ولد قسرياً فسوف يأتي مشوهاً.

• أحد النقابيين طلب من الدردي أن ينزل من عرشه إلى الشارع لكي يرى بأم عينيه ما يعانيه المواطن السوري.







• عبد الله الدردري: لقد أنقذنا سورية من كارثة وشيكة!!
• عزت الكنج: البلاد بأكملها تتحول إلى سوق!
• أحمد الحسن: الحالة شديدة التأزم وتهدد بانفجار قريب.

.. سجال عاصف

تضارب لغوي!

فتح باب النقاش بعد انتهاء المداخلات، وكانت البداية مع الدردري الذي تهيأ للرد، إلا أن النقابي نزار العلي سرعان ما قاطعه بالقول: بعد /٤٠/ عاماً من الانجازات والعمل والإنتاج نرفض أن يأتي من يجوعنا ويشعرنا بالبرد.

فاستدرك أسامة عدي الموقف بالقول: لا توجد لدى السيد عبد الله الدردري عصا سحرية لحل المشكلة.

تابع الدردري حديثه قائلاً: ليس هناك خلاف في التوجهات، ولكن نحن كفنيين في علم الاقتصاد تختلف لغتنا عن لغة النقابيين، أنتم تقولون إن سياستنا الاقتصادية تقود للتبعية، فهل تراجعت سورية عن مواقفها، وهل ذهبنا إلى القيادة السياسية وقلنا: لهم تنازلوا سياسياً؟ هذه الكلام غير مقبول نهائياً.

نحن لم نفرض أنفسنا على أحد، هناك آلية للمواقع ونحن لم نأت من المريخ أو من كوكب آخر، المفروض هنا أن نكون على طاولة مستديرة لا أحد فوق ولا أحد تحت... نؤكد هذا رداً على من يقول بأننا قد جئنا بعد /٤٠/ عاماً لتجويع الناس.

الدولة تحكم ولا تملك!

واصل الدردري كلامه بالقول: أما عن نسب التنفيذ في الخطة العاشرة فهناك اجتماعات سنوية تعقد على مدى /٢٠/ يوماً لمناقشة ما نفذ وما لم ينفذ وأين فشلنا، لنعرف كافة التفاصيل، وخصوصاً الشق المادي، وفي نهاية عام ٢٠١٠ سوف يكون الإنفاق /١٠٠٥٥/ مليار ل.س. أين تراجع دور الدولة إذا كانت الأرقام تثبت أن هناك زيادة في الإنفاق الاستثماري؟

لقد قضت الخطة باستبدال الدعم التقليدي بدعم مباشر يستهدف شرائح معينة، ولدينا برامج دعم حسب توصيات مؤتمر الحزب، ولدينا دعم نفطي مباشر، وخصصنا /٣٤/ ملياراً كدعم للمزارعين، وسيدرس المجلس الأعلى للتصدير صندوق دعم الصادرات، وستقدم الدولة دعماً مالياً مباشراً للمصدرين.

وعقب على مداخلة عزت الكنج حول الاستثمارات التي لم تحقق فرص العمل بالقول: إن هذا يحتاج إلى معالجة اقتصادية وأسعار إدارية تحددها الدولة، ولا بد من إزالة التشوهات في الأسعار، وتطبيق هذا على الزراعة والصناعة. إن المصدر الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية يتمثل في زيادة الرقعة الزراعية، والأهم رفع كفاءة الاقتصاد السوري، وهذا ما تحقق منذ /٥/ سنوات ونحن نتحدث عن اقتصاد السوق، وحتى الآن مازلنا نسأل: ما هو اقتصاد السوق؟

إنه اقتصاد سوق اجتماعي، يعني لابد من أن تتحقق به كل شروط السوق من عرض وطلب، وذكر مصطلح «اجتماعي» لا يلغي السوق، فهو اجتماعي بمعنى أنه لا بد من تدخل الدولة في حال فشل السوق، كما لابد من تدخل الدولة لتأمين الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وخدمات أخرى مجانية، وهذا ما تم في سورية ولكن ليس بنسبة /١٠٠٪/، فنحن لا ندعي أننا سننهض بسورية فوراً وخلال /٣/ سنوات.

إن الاقتصاد السوري كان قائماً على النفط بنسبة /٥٪/، ومع تراجع الإنتاج وتآكل الاحتياطي كان من الممكن انخفاض سعر الليرة إلى /١٦٠/ للدولار، وإلى انهيار كامل للمنظومة الاقتصادية السورية المبنية أساساً على النفط، فقلنا أنه لابد من إصلاح شامل.. ضرائب وصادرات سلعية غير نفطية وخدمية كمصدر أساسي للميزان التجاري، وقد قطعنا حتى الآن شوطاً لا بأس به، فيوجد لدينا فائض ولا يوجد عجز تجاري، وقيمة صادراتنا غير النفطية ارتفعت من الصادرات الزراعية والصناعية.

لقد أنتجنا بقيمة /١٠/ مليار دولار، وتم تصدير منتجاتنا إلى الخارج، فمن أين أتى هذا المبلغ؟ ورغم ذلك مازال البعض يقول: إن القطاعات الريعية نمت على حساب الإنتاج!

الاقتصاد السوري كان متجهاً نحو كارثة حقيقية، وبعد الدراسة والتحليل قدمنا مجموعة من المقترحات، وحققنا العديد من الإنجازات، وأي إنسان يملك ذرة من الوطنية والأخلاق كان سيفعل فعلنا. ربما لم نحقق أهدافنا في الحد من البطالة والفقر، ولكن هل مدة /٣/ سنوات كافية لتحقيق ما نريده. نحن الآن على أرض صلبة، وقد تم تجاوز الكارثة التي كانت سورية تسير نحوها.

أين الخلل في الاستثمار بالسياحة؟ إن إنتاجية المتر المكعب من المياه بالسياحة أكثر /١٢/ مرة من الزراعة. ربما كان التوجه نحو الخدمات والصناعة التحويلية ضعيفاً، ولكننا كنا مستعجلين لأن هناك حالة كارثية طارئة علينا تجاوزها.

هذه سياستنا، ولا مجال للنقاش أو التراجع!

لقد وجدت نفسي عام ٢٠٠٤ في بلد /٧٠٪/ من ميزانيته تأتي من النفط، والنفط يتناقص، ونجحنا في التغلب على ذلك. لقد أتت قوة الليرة السورية من الاقتصاد الحقيقي لا من الاقتصاد الريعي.

إن الدولة متدخلة بقوة، وهي أقوى من أي مرحلة سابقة، ودور الدولة لا يقاس بحجم ملكيتها، الدولة التركية لا تملك الأصول المنتجة وعدد الأجهزة التي تشرف عليها الدولة في الاقتصاد السوري، فهل الدولة التركية ضعيفة لأنها لا تملك شيئاً؟

وهنا تمت مقاطعة النائب الاقتصادي: أين الاقتصاد القوي والمتين؟

فقال الدردري: أين كنا وأين أصبحنا؟ مازالت أمامنا مشاكل عديدة فالبطالة في سورية لا يعالجها إلا الاستثمار العام والخاص، وكل ما قيل عن تراجع دور الدولة خطأ.

تساءل الكنج: أين مشاريع الدولة إذاً؟

فرد الدردري: لازلنا في بداية الإصلاح، ويجب أن لا ننسى أننا نواجه حالات ليست طبيعية. هل يمكن أن يأتي مستثمر ويستثمر والحكومة هي التي تحدد وتراقب، وقوانين العمل والتأمينات بحاجة إلى إصلاح؟ كيف يستثمر أي إنسان وهو مجرد من الحماية، ولا يستطيع أخراج أمواله، ولا توجد مصارف حضارية يضع أمواله فيها؟

إحدى النقابيات قاطعته بالقول: إذاً نغلق منشآتنا ونؤجرها ونأتي بمؤسسات من الخارج، كما حدث في مؤسسة أبقار حماة.

الدردري: إن إنتاجية الاقتصاد السوري كانت منخفضة وكذلك إنتاجية اليد العاملة، وهذه القضية بحاجة إلى حل.

هنا تدخل جمال قادري في الحوار: هذا الاتهام غير صحيح، فالعلة ليست بالأيدي العاملة بل هي في الإدارات العاجزة.

فرد الدردري: عندما نقوم بالتحليل نقول أن هناك انخفاضاً في الإنتاجية، ولكننا بعد ذلك نتساءل: من الذي أوصلنا إلى هذه الحالة، والمسؤول واجبه أن يعرض الواقع لكي تتم المعالجة. لسنا هنا لتبادل الاتهامات، وأنا أرى أن المؤسسات ضعيفة وهذا بحاجة إلى حلول إصلاحية. فهناك ثلاثة أشياء يساء استعمالها في سورية: الطاقة والمياه والطاقة البشرية.

إن العودة عن الخطط الاقتصادية الموضوعة أمر غير مطروح، ولا نقاش حول ذلك، وهناك قرارات قادمة أصعب ولا نستطيع أن نقول أننا سوف نتراجع عن هذه السياسة الاقتصادية، ما لم يصدر توجه آخر، وسياستنا تتمثل فيما يلي: خلق مناخ استثماري وإزالة التشوهات، والاهتمام بالبعد الاجتماعي، والتدخل في السوق في أوقات الأزمات، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

هذه قواعد وأسس في الخطة لا يمكن التهرب منها، وهذه السياسة جنبت سورية أصعب المآزق الاقتصادية.

◄◄

قاسيون - العدد 426 السبت 31 تشرين الأول 2009

القيادات النقابية تشن هجوماً نوعياً على الفريق الاقتصادي

والمزيد من المداخلات



الدردري قال: لقد مرت علينا سنوات ونحن نتحاور ونتجادل في هذه القاعة ولم نستطع التفاهم أبداً. فردت عليه إحدى النقابيات بالقول: من الأفضل إذن فسخ الخطوبة بين النقابات والحكومة حتى يرتاح الإثنان.

وبعد انتهاء الدردري من كلامه، فتح المجال أمام النقابيين لتقديم المزيد من المداخلات:

• بلسم ناصر (عضو المجلس)

حكومتنا أوجدت طريقتها الخاصة في الخصخصة



سأبدأ بالحديث عن القطاع الزراعي البالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، كونه ركيزة هامة في تمويل الموازنة العامة للدولة التي كانت سابقاً تصل إلى /٣٥٪/، أما الآن فهي لا تتجاوز الـ/٢٥٪/ ونتساءل لماذا؟ ونؤكد على ضرورة عدم تخلي الدولة عن دورها في دعمه بشكل مباشر، صحيح أن الإنتاج الزراعي تطور في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، ولكن يؤخذ على هذا التطور أنه لم يترافق مع تطور في العمليات التسويقية بما يخدم تصريف المنتجات الزراعية وبالتنسيق مع جميع الوزارات والفعاليات المعنية، وخاصة بين وزارة الزراعة والاقتصاد والتجارة.

ثانياً: أكدنا ونؤكد دائماً، أننا مع استقدام الاستثمارات العربية ولكن نطالب بتوجيه هذه الاستثمارات إلى ما يخدم اقتصادنا الحقيقي في القطاع الزراعي أو الصناعي على حد سواء، فتعمل على تطوير صناعاتنا التحويلية، مما يؤدي إلى خلق حلقة متكاملة من الزراعة حتى آخر مرحلة في التصنيع.

ثالثاً: أرى أن يكون هناك دور أكبر لوزارة الزراعة في عملية التسويق من الفلاح إلى المستهلك كي لا يعود الربح الأكبر للوسيط على حساب المستهلك والفلاح في السوق المحلية. كذلك الأمر بالنسبة للصناعة التي تعاني من مشروع قرار وزارة الصناعة بإيقاف /١٧/ شركة ومعمل من معامل القطاع العام بحجة أنها خاسرة، ونتساءل: من يضمن أن لا يصبح حال الشركات الرابحة الآن خاسرة غداً إذا اتبعت الحكومة النهج نفسه الذي اتبعته مع تلك الشركات الـ١٧، وكأن حكومتنا الموقرة قد أوجدت طريقتها الخاصة في الخصخصة والقضاء على القطاع العام وذلك بإعلان إصلاح القطاع العام كشعار يتم من خلفه تمرير كافة القرارات والقوانين والتشريعات المؤدية لانكساره، وإلا كيف نفسر عدم قيام الدولة بأية مشاريع استثمارية جديدة في هذا المجال منذ عام الـ٢٠٠٠.

لماذا لم تعمل الحكومة في ظل هذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومنعكساتها على فتح أسواق تصدير جديدة لمنتجاتنا كدول إفريقيا ودول شرق آسيا وأوربا الشرقية التي لا تتجاوز صادراتنا إليها سوى /١٠٪/ فقط من إجمالي الصادرات؟ ولماذا لم تعمل على تمييز بعض صناعاتنا وتطويرها مستفيدة من تجارب دول أخرى.

من كل ما سبق أرى أن من أهم ما تحتاجه صناعتنا هو إيجاد آلية متابعة جدية للقرارات الصادرة لمعرفة نتائجها وآثارها، والمطلوب محاربة جادة للفساد ومحاسبة المفسدين في كل المجالات، ومن ضمن المقترحات إحداث مكتب للتنمية والاستثمار هدفه استثمار أموال الاتحاد العام واتحادات المحافظات في مشاريع استثمارية إنتاجية وخدمية، كالمساهمة في شراء بعض الشركات والمعامل المطروحة للبيع بسبب الخسارة بهدف المحافظة على القطاع العام والعمال من جهة واستثمار أموال الاتحاد في مجال يفيد الدولة والإنتاج.

• جمال قادري (رئيس اتحاد عمال دمشق)

الخطط الاقتصادية استندت إلى معلومات خاطئة



توجد أرقام في الخطة الخمسية ولكنها غير دقيقة وإن وجود أرقام خاطئة أخطر من عدم وجود أرقام. فعندما تكون نسبة النمو /٧٪/ ولم يشعر المواطنون بهذا، فهذا يعني أن النمو يذهب للأغنياء أو أن هناك مبالغة في الأرقام.

إن الخطة استندت إلى معلومات خاطئة، ومعدلات الأجور تضررت في العامين الماضيين بسبب الغلاء ورفع الدعم ولابد من زيادة الأجور، ليس لأسباب اجتماعية وإنما اقتصادية للخروج من الركود.

إن النائب الاقتصادي قد أسقط الوطنية والأخلاق عن كل من ينتقد سياسات الحكومة، وأكد مرتين أن إنتاجية العامل السوري منخفضة، إن هذا الكلام غير مقبول و يؤثر على الطلب على العامل السوري، ويناقض الواقع.

• حسين أحمد (عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام)

النقابات غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها

هناك ثلاث قضايا تقض مضجع الحركة النقابية:

أولها ديون النقابات على الحكومة وقد بلغت أكثر من /٤٠٠/ مليون ل.س، وبالرغم من كل الوعود التي قطعتها الحكومة لا يوجد حل، وهناك كارثة حقيقية في المشاريع والنقابات، حيث أن النقابات أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه العمال مما يؤثر على مصداقية الاتحاد العام أمام عماله.

وثانية القضايا هي قضية الضمان الصحي، فالأمراض في زيادة كبيرة ونوعية المرض تغيرت جذرياً، وابرز الأمراض السرطانات والقلب. وبالرغم من كل الوعود أدخل قانون الضمان الصحي إلى الثلاجة. ولا يوجد أي شخص في الحكومة يتحدث عنه بالرغم من الوعود التي قدمتها الحكومة منذ البدء بتطبيق اقتصاد السوق.

أما القضية الثالثة فهي قضية التأمين الصحي، وفيها تكمن المفاجأة، فالاتحاد يطالب شمول الصحة للعمال غير المشمولين تصب الحكومة اهتمامها على العمال الذين لديهم مظلة صحية، ويصدر مرسوم من الرئيس بالسماح للمؤسسة العامة للتأمين السورية بالتعاقد مع المؤسسات لتقديم الرعاية الصحية. علماً أن الاتحاد العام ليس ضد هذه الفكرة إذا كانت الغاية تحسين الخدمة المقدمة للعمال وإيقاف الهدر الشديد في الطبابة، لكن المفاجأة استبعاد منشآت اتحاد العمال الصحية من مشافي ومستوصفات من الشبكة المعتمدة لدى المؤسسة العامة للتأمين في تقديم الخدمة الصحية، علماً أن الاتحاد يملك مشاريع ومشافي تضاهي المشافي العامة. وكل هذه الإجراءات تمت دون دعوة الاتحاد العام للمشاركة وإبداء الرأي، ولا نعرف ما هي الأسباب، حتى أصبح لدينا شك بأن مشاريعنا الصحية المنتشرة في كافة أنحاء سورية أصبحت مستهدفة من قبل ذوي النفوذ، ونطلب التدخل السريع لحل هذه القضايا بالعمل وليس بالوعود.

• نزار العلي (عضو المجلس)

المواطن في سورية لا يثق بحكومته



نتساءل اليوم ومع انتهاء الخطة الخمسية العاشرة ماذا حققت الحكومة للمواطن إلا الأحلام الوردية والوعود والشعارات الطنانة، وحملته المآسي الاجتماعية والبطالة وتردي الواقع المعيشي، وازدياد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً وتراجع دور الدولة الاقتصادي في حماية المواطن من قوى الاحتكار وحيتان المال المنهوب من الدولة.

إن المواطن في سورية لم يعد يثق بحكومته لأنها لم تستطع على الأقل أن تضع حلولاً اقتصادية لمشاكله الاجتماعية، فهي تتكلم عن عجوزات الموازنة العامة، ففي هذا العام وصل العجز في الموازنة العامة إلى /٢٢٦/ مليار ليرة سورية، ومتوقع أن يصل في عام ٢٠١٠ إلى /٢٥٠/ مليار ليرة سورية وهو عجز حكومي بالطبع، وبعد أن ألغت الحكومة الدعم تدريجياً وحررت الأسواق والأسعار لمصلحة تجار البلد ومستغلي قوت الشعب ها هي تعجز عن إيجاد حل لدعم المازوت فالشتاء أتى ولم يأت الدعم، والحكومة قررت تعبئة استمارة المواطن وفق شروط تعجيزية قد تلغي بها الدعم، وعلى الوعد يا كمون، أما وزارة العمل فوعدت بصناديق المعونة الاجتماعية كما هو مخطط في الخطة الخمسية العاشرة، وقد أجرت مسحاً اجتماعياً حتى ظن المواطن طالب المعونة أنها أصبحت في جيبه، فتقاطر المواطنون على مراكز التسجيل دون جدوى.

أما عن قانون المنافسة ومنع الاحتكار، فلم يتم منع الاحتكار وبقي المحتكرون من التجار وأرباب العمل ومحدثي النعمة يتحكمون بالأسواق كما يشاؤون دون محاسب أو رقيب، فمادة السكر تحكم بها تاجران من مدينة حمص خلال شهر رمضان، ولم تستطع الحكومة أن توقف احتكارهما فارتفع سعر السكر إلى /٣٥/ ل.س، وهؤلاء التجار هم من أصحاب الامتيازات والخطوة في الدوائر الرسمية، وهم يحتكرون الأسواق من أبوابها إلى محرابها وهم يقومون بتعطيل كافة القوانين والتشريعات التي تنظم حماية المواطن والمستهلك، ولم تتخذ أية إجراءات بحقهم.

لقد حررت الحكومة أسعار الأسمدة فوجهت بذلك ضربة موجعة لمعمل أسمدة حمص وللقطاع الزراعي، فبتنا نشاهد ظاهرة نزوح الفلاحين من المناطق الشرقية إلى المناطق الداخلية بسبب تحرير الأسمدة ورفع الدعم عن مادة المازوت.

إن النمو التي تتحدث عنه الحكومة هو نمو في قطاعات هامشية كالعقارات والمصارف ولا يوجد نمو حقيقي من خلال الصناعة الإستراتيجية، ولم نلاحظ حتى الآن أية إصلاحات في القطاع العام الصناعي والإنشائي رغم المطالبات العديدة لإصلاح هذين القطاعين ،ويبدو أن هناك جدية في تغير هويته الصناعية بطرحه للاستثمار العقاري والسياحي.

نطالب بإنشاء المجلس الوطني للاقتصاد السوري والذي يتكون من أطراف العملية الإنتاجية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومختصين، وعقد مؤتمر اقتصادي نوعي لدراسة هوية وتوجهات الاقتصاد السوري، وإعطاء الشركات استقلاليتها الكاملة ومحاسبتها على الخسارة والربح، وإلغاء المركزية الشديدة والمحسوبية.

• نزار ديب (عضو مجلس)

هل ستحمينا وعود الحكومة من برد الشتاء؟!



نسمع حالياً أنه يتم الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة، ونحن ننتظر نتائج الخطة الخمسية العاشرة وما أنجز منها وما لم ينجز، علماً أن الحكومة قد وعدت أن تعرض نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة خلال النصف الأول من الخطة، فلماذا تبقى الحكومة متكتمة عليها وهل سيتم تقديمها أم لا، وكيف ستبدأ الحكومة بإعداد خطة خمسية حادية عشرة والخطة العاشرة غامضة؟!

ألم تقل الحكومة حاسبونا إن قصرنا في التنفيذ وحاسبونا على النتائج؟! إن التصريحات الحكومية الأخيرة حول عدم وجود أفاق لزيادة الأجور في المستقبل المنظور أثارت قلقاً واستياء في أوساط المجتمع، إذ أن الواقع يشهد ارتفاعاً مستمراً للأسعار، وجموداً في الأجور وتراجعاً في القدرة الشرائية وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية لاحقة على المستوى الاجتماعي والسياسي، فاعتراف الحكومة أن الحد الأدنى الحقيقي لمستوى المعيشة للأسرة الواحدة السورية هو /٢٥/ ألف ليرة يذكرنا بالحد الأدنى للأجور /٦/ آلاف ليرة سورية. وهذا التناقض بين الحدين يوضح الخلل بالاقتصاد، وكل اقتصاد لا يحقق التناسب بين الأجور والأرباح والتوازن بين الأجور والأسعار هو اقتصاد فاشل يجب إعادة النظر به والبحث عن نموذج اقتصادي يحقق هذا التوازن.

وإذا كانت الحكومة قد وضعت القطاع العام وشركاته ضمن ثلاثة نماذج: رابحة، حدية، وحسبي اللّه ونعم الوكيل كما سماها رئيس الحكومة، فمن حقنا أن نتساءل: من الذي أوصلنا إلى هكذا تسمية؟

إن الذي أوصل قطاعنا العام إلى هذا الواقع ليست الطبقة العاملة وليست الرعاية الاجتماعية التي يتحملها هذا القطاع، وإنما تم ضمن خطة واضحة من الحكومة وهي سياسة التخسير لهذا القطاع تمهيداً لخصخصته، وهذا ما يجري في الكثير من الشركات.

ولابد من الإشارة إلى إعطاء الحكومة للقطاع الخاص ترخيصاً بالعمل في المجال الجوي، وإعطاء ترخيص لشركة «لؤلؤة» ثالث شركة خاصة بعد شركة «أجنحة الشام للطيران» و«شركة طيران الشرقية»، وما يجري في القطاع النقل الجوي ينطبق على صناعات الأسمنت، فقد وقعت وزارة الكهرباء مذكرة تفاهم مع شركة شام القابضة تسمح لها بإقامة محطة خاصة لتوليد الكهرباء هي الأولى من نوعها في سورية بحجة الطلب المتزايد على الكهرباء، مع العلم أن هذه المجالات كانت محرمة على القطاع الخاص مما يشكل مخالفة للمرسوم التشريعي رقم /٥٦/ الذي يحصر قطاع الكهرباء بالحكومة السورية.

إن الحكومة تخطط لإعداد برنامج طموح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقترح تنفيذ /١٠٪/ على الأقل من الاستثمارات الإجمالية لتمويل البنية التحتية، اعتقد أن نجاح تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يتوقف على طبيعة الملكية وإنما يتوقف على كيفية إدارتها، والدليل على ذلك وجود شركات كثيرة للقطاع العام رابحة، وشركات خاسرة.

فهل تحمينا تصريحات ووعود الحكومة من برد الشتاء؟!، في العام الماضي جاء قرار الحكومة بتوزيع القسائم في ١٢ نيسان ٢٠٠٨، وكلنا نعلم ما خلفه من أزمات وازدحام شديد على محطات الوقود وإرهاق للمواطنين المحتاجين فعلاً. وفي هذا الإطار أتوجه إلى الحكومة والجهات المعنية بسؤال: ماذا اتخذت من إجراءات للحد من التعدي بالسرقة على خطوط النفط ((المازوت)) والتي ما زالت قائمة حتى الآن بالرغم من كل التصريحات والتحذيرات من هذا الموضوع، والجميع يعلم أن الخسارات تقدر بمئات الملايين؟!

السؤال برسم الحكومة الموقرة.



سيول قطنا تفضح مشاريع بنيتها التحتية



شهدت محافظة ريف دمشق في الأسبوع الماضي وبشكل مفاجئ، أمطاراً غزيرة، أدت إلى صدمة لدى الجهات المسؤولة في المحافظة. الصدمة جاءت نتيجة لاندفاع السيول المائية والطينية والتي جرفت معها الحجارة الكبيرة، إذ وصل وزن بعضها إلى ٥٠٠كغ، ووصولها إلى الأودية، ومن ثم قطعها لطرق رئيسية، وهو ما حصل بين قطنا ودروشا، ودخولها إلى منازل المواطنين مما أدى إلى أضرار مادية، هذا غير الأضرار الكبيرة التي لحقت بمساحات زراعية قدرها بعض المهتمين بأكثر من ألف دونم.

أما في مدينة قطنا فقد زاد الطين بلة مداهمة مياه الصرف الصحي لعدد من المنازل، وأكثر المتضررين كان منزل الأستاذ محمد حيدر أقدم رئيس بلدية في قطنا، إذ غمرت مياه الصرف الصحي منزله نتيجة انفجار إحدى فتحات الصرف الصحي قبالة منزله، وقد وصل ارتفاع المياه السوداء إلى أكثر من نصف متر، وأعاد السيد حيدر السبب إلى التنفيذ السيئ لمشروع الصرف الصحي والإشراف السيئ، وكذلك الاستلام السيئ.

كذلك غمرت المياه مستودع الأدوية في مستوصف قطنا الرئيسي، وبعض المنازل، وجرت في شوارع المدينة في كشف واضح للخلل في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

أما كيف عالجت بلدية المدينة الخلل، فلقد أرسلت ثلاثة عمال مزودين بالفؤوس والرفوش إلى موقع انفجار ريكار الصرف الصحي، وعند سؤال المواطنين عن سيارة الإطفاء كانت الإجابة أنها معطلة، مع العلم أن في مدينة قطنا فوج إطفاء برئاسة نقيب و١٧ جندي إطفاء، مع ذلك تمت الاستعانة بسيارات من داريا والمعضمية.

هذا وتثير هذه المفاجأة المطرية مجموعة أسئلة عن مستوى تنفيذ مشاريع البنية التحتية، من صرف صحي، وكذلك شبكة المياه الجديدة التي كلفت عشرات الملايين يتجنب القائمون على وحدة المياه فيها ضخ المياه عن طريقها بسبب عدم جاهزيتها وتسرب المياه إلى شوارع المدينة عند حدوث فائض في الضخ، وهذا ما شهدته السنة الفائتة. كذلك هناك تساؤلات عدة عن أسباب استلام الشبكة رغم مساوئها، إضافة إلى مشروع الصرف الصحي لحي (الباسل) الذي أدت حفره الفنية في العام الماضي إلى جائحة يرقان، حيث تجاوزت الإصابات حينها ١٠٠٠ إصابة رغم تكتم الجهات الصحية في ريف دمشق وتجاهلها للمشكلة، وما يلحق من تحديد حرمة رأس النبع الذي يروي المدينة.

■ عبد الرزاق دياب

«لعبة» الموت و«أسطوانة الأوكسجين»..

فارق الحياة نزيل قسم الجراحة في مشفى الكلية الجراحي - تجمع ابن النفيس الطبي في دمشق، المواطن ي. محسن إثر انتكاسة صحية بعد فترة طويلة من عمل جراحي ناجح.



لم تكن الوفاة بسبب خطأ طبي أو ضعف مهني تسبب به القائمون على العناية بأمر المرضى من أعضاء الطاقم الطبي في ذلك القسم، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن المريض مات لأن من يديرون الأعمال الخدمية في القسم الجراحي لم يتمكنوا من تأمين مفتاح تركيب منظم أسطوانة الأوكسجين، ليضيعوا بكل بساطة الجهود التي بذلها الأطباء ومساعدوهم من الممرضين والممرضات وفريق التخدير، وكل ما تم من ترتيبات لإنجاح العمل الجراحي .

فعند الساعة الرابعة من مساء يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١٠/٢٠ تراكض الفريق الطبي المناوب إلى غرفة المريض المذكور بعد تلقي نداء استغاثة للمساعدة الفورية من مرافقه، حيث قام الأطباء بالإجراءات الإسعافية الضرورية ريثما يتم إحضار أسطوانة الأوكسجين لإنعاش المريض. وبعد جهد جهيد من البحث والتنقيب عن مفتاح مستودع الأسطوانات في الجناح المعني، تم العثور عليه بعد مضي عشر دقائق من دخول المريض في الغيبوبة، وما إن اجتازوا هذه العقبة وتنفسوا الصعداء بعثورهم على مفتاح قفل المستودع حتى اعترضت مسيرة الإنعاش عملية البحث التالية عن منظم أسطوانة الأوكسجين، وقد حاولوا عبثاً غير أنهم لم يجدوه، فعمل من كان يبحث على طلب المساعدة مستنجدين بقسم الداخلية حيث تم استعارة منظم لأسطوانة الأوكسجين، ولأن الوقت المتناقص بدأ ينفد حيث ضاعت خمس دقائق أخرى بحثاً عن هذا المنظم، بدأ لون المريض بالتغير وهو يعيش لحظاته الأخيرة، وبعد أن تم تجهيز المنظم والأسطوانة تعالت الأصوات مجدداً طالبة مفتاح تركيب المنظم على الأسطوانة!!

في هذه الأثناء كان أحد كوادر الفريق الطبي يحاول الاتصال بمقسم المشفى لإحضار سيارة إسعاف سريع لتقل المريض إلى إحدى المشافي الخاصة لعدم تمكن الفريق الطبي من إنعاش المريض لعدم توفر اسطوانة جاهزة تؤدي الغرض المطلوب، لكن خيبة الأمل وقلة الحيلة سيطرت على الجميع بسبب عدم تلقي رد من مقسم المشفى، فاضطر الأطباء للاستنجاد بمخفر الشرطة الذي استجاب بسرعة مثالية لطلب النجدة، ولكن حين وصلت سيارة الإسعاف كان المريض قد فارق الحياة.

هذه الحادثة وقعت فعلاً.. وقد سردها شهود عيان مازالوا برفقة مرضاهم في مشفى الكلية الجراحي. قد يعزو البعض ما حصل إلى الحظ العاثر والمصادفة.. ولهؤلاء نقول: أية مصادفات تلك التي يحاول البعض أن يحملها كل التردي الصحي الحاصل في البلاد؟

أية مصادفة أن يمضي أكثر من عشرة أيام على تساقط المياه الملوثة على مدخل العيادات ملوثة الداخل إليها والخارج منها؟ وأية مصادفة انتشار وتغلغل سماسرة بيع الكلى الذين يتقاضون خمسين ألف ليرة سورية لقاء كل عملية بيع؟ وأية مصادفة هي أن تكون أجرة سيارة إسعاف تقل مريضاً من دمشق إلى حمص تتجاوز ستة عشر ألفاً يجري التفاوض بشأنها مع الوسطاء والسماسرة؟ وبعد هذا كله، أي مصير ينتظر القطاع العام الصحي والمشافي العامة؟!.

■ يامن طوبر

مؤسسات لا تمثّل سوى مصالح الناهبين والفاسدين؟

يتساءل البعض عن جدوى وجود الهيئات العامة والجهات الحكومية ومختلف المجالس الناطقة باسم الشعب والتي يفترض أنها تعمل باسمه وله، إذا كانت لا تنطق إلا باسم أهوائها، ولا تعمل لغير مصالح أصحاب الظل العريض والأيادي الطويلة والبطون المفزورة... في حين يجد البعض الآخر أن هذه الهيئات والجهات صُمّمت ليستغلها القائمون بأمرها، وأن كراسي المسؤولية لا يصلها أصلاً إلا قناصو الفرص الذين لا هم لهم إلا النهب والرشاوى ومحاباة الواسطات.. أما شأن المواطن وأمنه وراحته ووقته فهي كماليات في تصنيف هؤلاء، وشكاويه ستبقى مهملة في أدراجهم.

الأمثلة كثيرة لا حصر لها، وهي دائماً موجودة ومتجددة.. ونذكر منها الحادثة التالية:

فمنذ بضعة أشهر تم افتتاح ناد ليلي في مدينة جرمانا ـ حي البلدية، على بعد عدة أمتار فقط من مبنى البلدية، وضمن بناء سكني، ولم تمض أسابيع قليلة حتى تحّول النادي لمكان يمارس فيه رجال المال وأصحاب النفوذ والمناصب العامة في المنطقة وضواحيها مختلف الأعمال اللاأخلاقية من كحول ومخدرات و... ليصبح ركناً موبوءاً تصدح من زواياه ليلاً الأصوات الوقحة وتتالى المشكلات الفضائحية.. الأمر الذي أثار غضب أهالي الحي وصعّد نقمتهم، فتقدموا بشكوى إلى البلدية (العارفة الشايفة) واصفين ما يجري، ومطالبين بإغلاق النادي. وبعد أن غطت الشكوى بسبات شتوي قرابة الشهرين «مثلها مثل الأكثرية الساحقة من الشكاوى الشعبية»، أرسلت المحافظة عدداً من عناصرها لإغلاق النادي بالشّمع الأحمر، بسبب عدم استكماله الرخص المطلوبة. لكن، وبما أن الدنيا لا تخلو من «فاعلي الخير» ذوي الكلمة المسموعة، أعيد فتح النادي بعد فترة قصيرة.. لـ«ترجع حليمة لعادتها القديمة».

والآن، بعد مضي نحو أربعة أشهر على محاولات أهالي الحي اليائسة لإغلاق النادي ووقف معاناتهم اليومية دون جدوى، نتوجه عبر قاسيون إلى أصحاب الشأن وسؤالهم القيام بمايجب القيام به لتأمين راحة المواطنين ولو كان في ذلك تأثير سلبي على المصالح المقدسة لبعضهم..! فراحة المواطن وكرامته يجب أن تكون في المقام الأول!.

حريق «بصرصر» بفعل فاعل!

تتربّع في ريف طرطوس وفوق نهر الوادي، غابة من أروع غابات منطقة الكفارين- بصرصر، متداخلة مع الأراضي الزراعية، لترسم لوحة من أجمل اللوحات التي تعبّر عن ارتباط الإنسان بالأرض، واحترامه لنظامها البيئي، ليتمّ التآلف بين أغصان السنديان والبلّوط والزيتون والجوز، ولتُلجئ تحت ظلالها الكثير من الحيوانات البرية كالسَلاحف والأرانب وبنات آوى، وطيور كالحجل والبلبل والشحرور.. لكن كل هذا الجمال لم يمنع تعرّض الغابة لحريق هائل أمام مرأى حرّاس الأحراش والغابات، المؤتمنين على أمنها والحفاظ على جمالها وسلامتها بوصفها ثروة وطنية لا تعوّض.

والسبب هو وجود إحدى (المشاحر) المنتشرة بكثرة والتي لم تُطفَأ جيّداً، فنشب الحريق، ليترك الحرّاس النيران تلتهم بشراسة بالغة /٥٠/ دونماً من الغابة والأراضي الزراعية فقط! حيث استفاق أهالي القرية والقرى المجاورة بعد الساعة الواحدة ليلاً، واحتشد من كان ساهراً على قرع أجراس الكنائس، وهي تناشد الناس المساهمة بإطفاء نار الأتون لحماية أراضيهم وغاباتهم، وبعد /٥/ ساعات وصل الإطفاء ليساهم بهذه العملية التي تبدو وكأنها غريبة عنه، وخمد الحريق حوالي الساعة السادسة صباحاً، بعد أن التهم معه آمال كبيرة عقدت على مواسم الزيتون.

أليس من الظلم والاستهتار أن تذهب هذه الغابة مع ما يجاورها من أراض زراعية ضحية لمجموعة من ضعاف النفوس؟. لا يمكن وصف سخط واستياء الأهالي من المشاحر الموزّعة هنا وهناك، ومن تكرار الحالة نفسها على الدوام، فبين الحين والآخر يندلع حريق يقضي على مساحات واسعة من أرضنا الخضراء المعطاء، ليتكبّد المواطن والبيئة خسائر فادحة لا تثمّن، والإطفاء آخر من يصل - وفي الوقت المستقطَع-، وكل ذلك تحت إشراف من يسمّون بحرّاس الأحراش الذين بات اسمهم عند العامّة (حرّاس المشاحر).

■ سمير إسحق

(بصيرة الجرد) تكابد الإهمال والنسيان المزمن

(بصيرة الجرد) هي إحدى قرى الريف الجبليّ الساحر لمحافظة طرطوس، وتتبع إدارياً لناحية (مشتى الحلو) وتبعد عنها نحو /٧/ كم يبلغ عدد سكانها ما يقارب /٣٠٠٠/ نسمة، وترتفع عن سطح البحر /٩٠٠/ م، و تقع بالقرب من قمّة النبي صالح، حيث تغفو أروع غابات الشرق العذراء، وتنمو أندر النباتات والحشائش البريّة المتميّزة بفوائدها الطبية، وأريجها العبق الذي يملأ الصدور في تلك المنطقة. وأبناء تلك القرية قاموا باستصلاح الجبال لتصبح أراضي زراعية صغيرة يبلغ عرض الواحدة منها ما بين ٢-٣ أمتار، بما يناسب الطبيعة الجبلية وأهم الزراعات الموجودة القمح والشعير والعدس والحمص، والزيتون الذي يتميّز بالجودة العالية

وعلى الرغم من ذلك تكاد تكون هذه القرية أسيرة النسيان والإهمال المقصود أو غير المقصود، وخلال لقائنا مع مختار القرية والأهالي، أخبرونا عن تردّي أحوال قريتهم منذ زمن طويل، وأكدوا عدم وجود خدمات تعد بديهية، كأنابيب الصرف الصحي (المجارير)، وهو ما ينذر بكارثة بيئية.

وهناك أيضاً مشكلة انقطاع المياه التي لا تتوفّر إلاّ نادراً. إضافة إلى عدم وجود مستوصف، فأقرب مركز صحّي للقرية هو مركز (جنين) المتواضع جداً في خدماته قياساً إلى مركز (مشتى الحلو) الذي يبعد أكثر من /٧/كم، والذي تتوافر فيه مختلف الخدمات الصحية، فضلاً عن أن الطريق الرئيسية المؤدية للقرية لا يزيد عرضها عن /٣/م، و لا تكاد تتّسع لسيّارة واحدة، وهذه الطريق التي تصل إلى (جنين الصحية) تمتد على مسافة /٣/كم. ويعاني الأهالي معاناة هائلة منها خاصّة شتاءً، حيث تتراكم الثلوج وتتكاثر السيول الجارفة والأمطار الغزيرة، ما يعيق اتّصال القرية مع محيطها، علماً بأن الطريق ما بين (جنين الصحية) و(مشتى الحلو) جيّدة وتلقى عناية، والأهم من ذلك عدم وجود بلديّة أو مجلس يشرف على وجود خدمات أساسية كهذه وغيرها من الخدمات التي تحتاجها القرية.. وانطلاقاً ممّا تم ذكره، يطالب أهالي (بصيرة الجرد) بإنصافهم ولفت الأنظار إلى معاناتهم من عدم توفّر أبسط الخدمات التي تؤمن الحاجات الحياتية اليومية لهم.

ونحن – في قاسيون – نضمّ صوتنا إلى أصوات الأهالي في مطلبهم المحقّ، ونطالب أن يلقى نداؤهم هذا الآذان الصاغية والاهتمام المناسب بعد هذا الإهمال المزمن.

■ عصام إسحق

الجمعيات السكنية.. والفساد من بوابة الأحلام

آخرُ مفتاح حصلنا عليه من مفاتيحِ مغارة علي بابا وَالأربَعين حرامي، هو مفتاحِ الجمعيات التعاونية السكنية المتعددة الأشكال والأحجام، للفلل والشقق والاستراحات والمزارع. والتي يستغلّ فيها بعض القائمين عليها أحلام المواطنين الفقراء بمسكن يؤويهم مع زوجاتهم وأطفالهم من حرّ الصيَف وبرد الشتاء. وما يلفت في هذا الموضوع هو تعدد أحوال ومصائر هذه الجمعيات.



فهناك جمعيات اندثرت، ولم يجر بحثٌ بأسباب ذلك كالمشروع الثاني لنقابة المعلمين الذي مضى عليه نحو ثلاثين سنة ولم ينجز إلى أن اختفت أخباره.

وهناك جمعيات مدعومة استمرت بميزاتٍ كبيرة، لكن تحولت المضاربة بها إلى مصدر غنىً فاحش قبل أن تبدأ، لأنّ القائمين عليها ذوو نفوذ، وخاصةً لمجالس إداراتها الذين سجلوا لهم ولَزوجاتهم ولأولادهم الكبير منهم والصغير وللمقربين منهم، ثمّ باعوها بأرباح دون أي جهد وذلك على حساب المواطنين..

وهناك جمعيات خصصت لأغلب المسؤولين فيلاّ باسمهم أوباسم غيرهم، قبل أن تُخصص للمنتسبين لها، حتى تضمن تسهيل الأمور والتغطية على كلّ التجاوزات، بل أنّ إحدى الجمعيات لم تخصص بمقاسم لأنّ إدارتها رفضت أن تُعطي من مقاسمها نسبةّ للتصرف بها، وجمعيات لا تلتزم بالتسلسل في الانتساب، وابتدعت مسألة المنتسب والمكتتب، فنجد منتسباً قد سدد مبالغ كبيرة ولم يُخصص لأنه لم يُبلغ ولم يكن يعلم أو لم يكن موجوداً للاكتتاب ورقمه يسبق غيره، ومُكتتباً بعده خصص بمقسم وما سدده من مبالغ قليل جداً.. أي كما يقول المثل الشعبي: من لم يحضر عنزته تلدُ جدياً!؟

وهناك جمعياتٌ خُصصت بمساحات كبيرة لأنها مدعومة، أما الجمعيات غير المدعومةً فخصَصت بنصف سابقتها على الأكثر، وبعضها بربعها.. بل إنّ هناك جمعيةً خُصصت بأرض، وليس لديها منتسبون حتى تاريخ ٢٠٠٩/٦/١.. فما هي المقاييس التي اتبعت في ذلك التخصيص؟؟

ما ذكرناه، لمن أراد من المسؤولين الشرفاء المتابعة، تثبته الوقائع والقرارات والكُتب، ولم نخض في التفاصيل لأن كل فقرة من الفقرات الواردة أعلاه تحتاج إلى حيز واسع.

ولكن لا ضير من ذكر آخر ما وصل إلينا في هذا الصدد، وهو الكتاب المقدم لمحافظ دير الزور بإدخال ٥٠٠ دونم وكل مقسم فيها ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ م٢، يحوي ما بين ست وثماني شقق، مع وجيبة أمامية وأخرى خلفية، خلَف معَسكر طلائع البعث (جنوب غرب مدينة دير الزور) بتخصيص الجمعيات التعاونية السكنية بناءً على اللجنة المشكلة بالقرار ٢٦٩٩/ق تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦ بتوقيع مدير ورئيس الاتحاد التعاوني السكني، ورئيس مجلس المدينة، ونائب رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة، وممثل حزب البعث، وبمصادقة محافظ دير الزور!؟

يبقى أن نقول: إنّ تأمين مسكن مقبول للمواطنين وأسرهم وأطفالهم هو حقٌّ لهم وَليس منّةً من أحد، وهو يحقق لهم بعضاً من مقومات كرَامتهم، التيَ يجب أن تكون فوق كلّ اعتبار .

■ زهير مشعان

احتفالات طرطوس بالذكرى الـ 85 لتأسيس الحزب الشيوعي السوري

قامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في طرطوس بالاحتفال بالذكرى الـ٨٥ لتأسيس الحزب من خلال عدة نشاطات وفي أكثر من دائرة.. وسنوجز فيما يلي بعض هذه النشاطات..



• ندوة هامة مع مخائيل عوض

دعت اللجنة الوطنية في طرطوس المفكر والباحث اليساري اللبناني (ميخائيل عوض) لإلقاء محاضرة بعنوان (لبنان والمؤامرات التي تحاك ضده – ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي).. حضرها جمهور غفير وشخصيات متنوعة، ووفد من الحزب الشيوعي السوري (النور)...

قدم المحاضر الرفيق رئيف بدور منوهاً بأهمية المناسبة، قائلاً: إن حالة التشرذم والتشظي في الحركة الشيوعية ليست قدراً، بل قدر الشيوعيين هو وحدتهم ومن خلالهم ستترسخ الوحدة الوطنية وتنجز وحدة اليسار في سورية.

تحدث الأستاذ عوض عن وحدة الحزبين السوري واللبناني قبل التجزئة، مبيناً أن هناك حقيقة عالمية جديدة ترتسم بالواقع، لمن يعرف في التاريخ لمن يعرف المستقبل، ستعود الحركة الشيوعية كقوة قادرة على وضع حل ناجز لمآسي الإنسانية.

وتابع قائلاً: بمتابعة ما جرى في مراكز الدول الرأسمالية وفي الانتخابات اليابانية واليونانية، يثبت أن الفكر الأكثر واقعية والنظرية الأكثر علمانية هي الآن تعود بقوة أكثر من الفترة التي تكونت فيها تلك النظرية مستفيدة من تجارب الماضي، وأن العالمية هي في جوهر النظرية الماركسية، وهي صيرورة تاريخية تجلت من خلال شعار (يا عمال العالم اتحدوا). أما الأمركة فهذه مرحلة آنية وزائلة. ولم تكن قباحة الأزمة الرأسمالية لتظهر لو لم يهزم المشروع الإمبريالي في حرب تموز وغزة والعراق، وتجلى صمود سورية والتحالف السوري الإيراني، وهذا ما أظهر بأن المركز يتأثر بحركة الأطراف.

أما في الشأن اللبناني فقال: يعيش لبنان أزمة بنيوية، أزمة بنية النظام كالمحاصصة العائلية والمذهبية، وأزمة بنية الكيان كوظيفة اختراق الشرق من المشروع الغربي، وهذه الأزمة تجلت بصورة واضحة منذ الحرب الأهلية عام ١٩٦٧ وامتدت حتى الآن. كان على هذه الأزمة أن تنتهي بنشوء قوة اجتماعية سياسية تغير في بنية النظام ووظائف الكيان، لكن الأزمة تتكرر في لبنان نتيجة تداخلات خارجية، والعائلات التي تستنسخ أولادها سياسياً. إن المعارضة الحالية لم تستثمر استحقاق (الانتخابات) التاريخي، ولم تمتلك برنامجاً للحكم، ولم تنصف نفسها رغم أن الواقع والمنطق وحسابات العملية كانت في مصلحتها. ونتيجة الانتخابات – ميزان القوى – الأكثرية الشعبية – السلاح – المستقبل كان لصالح خط المعارضة، لكن الطربوش السياسي أتى لصالح رأس الموالاة، ونهاية الاستعصاء هو تشكيل حكومة، لكن ليس من الأكيد أن تشكيل الحكومة حسب الوضع اللبناني وتداخلاته سينهي الأزمة اللبنانية.

وعن المتغير التركي أكد أن ما حصل أفقد الغرب منصة رئيسية وهامة للتحكم بالمنطقة. وتحدث عن العدو الصهيوني فقال: إسرائيل المأزومة تخسر كل عناصر قوتها في لبنان وغزة وحتى قوتها الردعية، والآن تخسر الرأي العام العالمي في مؤسساته الكبرى التي أنشئت لخدمتها.

إن التوازن الآن في مصلحة القوى الوطنية وإمكانية التغيير انتقل من ضفة إلى ضفة، ولم يستطع الغرب الإمبريالي إجراء تغيير ما لبسط هيمنته.

هذا وقد دارت نقاشات هامة وطويلة لا تقل أهمية عن محاور المحاضرة، حول الوضع اللبناني والإقليمي والعالمي والعودة الجديدة للمنهج الماركسي.

• دائرة يحمور تحتفل بالذكرى الـ٨٥ لميلاد الحزب

أقامت دائرة يحمور في محافظة طرطوس احتفالاً شعبياً بمناسبة الذكرى الـ٨٥ لميلاد الحزب الشيوعي السوري في أحد مطاعم المحافظة..

وقد تقاطر عشرات الرفاق والأصدقاء من بلدة يحمور وثلاث عشرة قرية مجاورة من ريف طرطوس إلى مكان الاحتفال، والذي ساده جو من الحماسة والفرح، وقد زين المكان بالأعلام الوطنية والرايات الحمراء وشعارات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين وبرزت فيه دعوة رفاق قدماء لتكرمهم اللجنة..

أعلن عريف الحفل الرفيق طلال بدور بدء الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت احتراماً لشهداء الحزب والوطن، ثم عزف النشيد الوطني السوري، ثم قام عريف الحفل بالترحيب بالرفاق القدامى الذين قدموا إلى مكان الحفل في جو حماسي وعاطفي قل نظيره، وهم الرفاق: سليمان المصري، مرشد بدور، إبراهيم يوسف، علي المصري، علي عيسى (العياط). ولقد أبدى الرفاق القدامى شكرهم للمنظمة وللجنة الوطنية لدعوتهم لهذا الحفل وتكريمهم..

حضر الاحتفال الرفيق رئيف بدور عضو هيئة رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، والرفيق محمد سلوم عضو مجلس اللجنة الوطنية.. وكان اللقاء بين الرفاق حاراً بعد سنوات من الانقطاع.

ألقى كلمة المنظمة الرفيق صلاح معنا عضو مجلس اللجنة الوطنية – عضو الدائرة، وبدأها بالترحيب بالرفاق القدامى والرفاق الأصدقاء الذي لبوا الدعوة للاحتفال، وحيا شهداء الحزب الذين سقطوا دفاعاً عن مبادئهم ووطنهم ومجّد ذكر الرفاق الرواد الأوائل الذين بنوا هذا الحزب بتضحياتهم وتفانيهم وتقديمهم جلّ سنوات عمرهم لتحقيق أهدافهم النبيلة.. وأكّد الرفيق معنّا بأن عهد الانقسام قد ولى، وأن عهد التوحيد والوحدة قد بدأ، مبيناً أن العوامل الداخلية والخارجية كلها مؤاتية لوحدة الشيوعيين السوريين وعودتهم إلى جماهيرهم العريضة. وأضاف أن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وضعت أمامها هدفين أساسين، الأول وحدة الشيوعيين السوريين وإنهاء حالة الفصائل والانقسام، والثاني عودة الحزب لممارسة دوره الوظيفي، أي عودته إلى الجماهير وإلى الشارع الذي أنشىء لأجلها، مؤكداً أن اللجنة الوطنية كانت السباقة في تحليها للأزمة الرأسمالية وانحسارها وصعود اليسار في العالم وعودة الماركسية بكامل وهجها قريباً، وموضحاً أن أزمة الرأسمالية هي عضوية وليست دورية كما يروج البعض. وفي الشأن الداخلي بيّن معنّا أن السياسة الاقتصادية للفريق الاقتصادي الفاشلة ستوصل البلد إلى الانهيار، وستؤدي إلى عودة للإقطاعية البائدة ولعل هذا ما يجعل البلاد بحاجة إلى حزب شيوعي قوي يقف سداً منيعاً في وجه قوى الفساد.

ثم بدأ الحفل الفني فعلت الأغاني والأناشيد الوطنية والشعبية، تخللها وصلة للمطرب الشعبي بسام الآغا وسط جو رفاقي رائع.

• ندوة «الكفرون» عن دور قاسيون في تعبئة الجماهير

بدعوة من لجنة محافظة طرطوس لوحدة الشيوعيين السوريين، وضمن احتفالات الذكرى الخامسة والثمانين لميلاد الحزب، عقدت ندوة في الكفرون حول دور قاسيون في تعبئة الجماهير ضد المشاريع الليبرالية والإمبريالية، وإغناءً لمسيرتها ونقداً لأدائها في هذه المهمّة الوطنية.

وقد حضر الندوة أكثر من سبعين رفيق ورفيقة وأصدقاء من المهتمين بقاسيون، كما شارك في الندوة الرفاق أعضاء مجلس اللجنة الوطنية (أنور أبو حامضة – رئيف بدّور – عصام إسحق – الياس قطيره- إيمان دياب- صلاح معنّا – عصام منجة).. إضافة للشاعر سمير إسحق.

افتتح الندوة الرفيق عصام إسحق مرحّباً بالرفاق، ومهنّئاً لهم بذكرى ميلاد الحزب، ثم شرح الرفيق أنور أبو حامضة أهمية الجبهة الإعلامية في العمل السياسي والوطني، ثم عاد الرفيق عصام ليحدد مسار الندوة والتي انقسمت إلى ثلاثة محاور:

١- الصعيد الداخلي: افتتاحية قاسيون وما لها من دور في شحن الجماهير ومواكبة الأحداث – ملفات الداخل والقضايا المطلبية (فساد – اقتصاد – نقابات – تعليم) – قضية وحدة الشيوعيين السوريين – الشأن السياسي – الشأن الثقافي.

٢- الصعيد الإقليمي: اهتمام قاسيون بملفات: القضية الفلسطينية – الأزمة اللبنانية – العراق والاستقلال المزيّف.. (وقد قام أحد الرفاق باسم الجميع بتقديم بطاقة تهنئة للشعب العراقي والحركة الثورية العالمية بحرية الرفيق منتظر الزيدي) – أزمة اليمن – الانتخابات الإيرانية – مصر والليبرالية.

٣- الصعيد الدولي: غطّت قاسيون عدّة ملفات أهمّها: تطورات الأزمة الرأسمالية، باكستان على أبواب التفتيت وحرب أفغانستان، عودة الأزمة الجورجية، تجديد العقوبات على كوبا، إلغاء مشروع الدرع الصاروخية الأميركية..

وقد داخل الرفاق والرفيقات والأصدقاء، حول تناول قاسيون للقضايا الداخلية من بطالة وتعليم وصحّة ونقد الأداء الحكومي وفتح ملفات الفساد، إضافة للمواضيع الثقافية، وحول شكل ومضمون الجريدة وآلية توزيعها ودورها في تكوين وعي ثوري لدى جيل الشباب...

وقد نوّه الرفاق بفقرة البلاغ الصادر عن المجلس الأعلى للجنة المتضمن قضية وحدة الشيوعيين السوريين، وبأن هناك نقلة نوعية باتجاه مشروع الوحدة..

هذا وقد تمّ تسجيل عدة ملاحظات واقتراحات يطلب أخذها بعين الاعتبار..

وفي النهاية ثمّن الرفاق عالياً استجابة هيئة التحرير وتجاوبها مع الكتّاب والمراسلين على الرغم من الضغط الكبير الذي تعانيه في هذا الشأن، مع استيعاب دور الجماهير في رفع سويّة تجربة قاسيون ودعم مشروعها الوطني.

■ سمير اسحق – صلاح معنّا

في الذكرى الـ85 لميلاد الحزب:
ندوة في حمص حول أداء جريدة قاسيون

أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص ندوة حول جريدة قاسيون (الشكل - المضمون - العلاقة مع القراء) بحضور قيادة المنظمة، والرفيق سكرتير تحرير «قاسيون» وعدد كبير من الرفاق والأصدقاء والقراء.

افتتح الرفيق فرحان حلواني عضو مجلس اللجنة الوطنية الندوة بالترحيب بالضيوف، ثم تلا محاور الندوة، لتبدأ بعدها المداخلات التي جاءت موضوعية وعميقة، وساهمت في إغناء الندوة، وقدمت ملاحظات هامة لدفع الجريدة نحو الأمام وتطويرها.

فقد نوّه الرفيق غانم بيطار في مداخلته إلى الوضع المعيشي المتدني وتفشي البطالة والانهيار الاقتصادي والاجتماعي المبرمج، وأن الفعل السياسي للجماهير مؤجل لحين الخروج من النفق المظلم لهذا الانهيار. ورأى أن جريدة قاسيون نجحت بفضل تركيزها على الجانب الاقتصادي والمعيشي، والتصدي للمطالب العمالية والفلاحية..

أما الرفيق خطار غالي فقد أبدى بعض الملاحظات لتطوير عمل الجريدة بين الجماهير، ثم قال إن الجريدة كانت ومازالت الصوت المعبر والمدافع عن الوطن وقضايا المواطنين، وإنها نجحت بفضح الفساد والمفسدين وكل القوى المتمسكة بالسياسة الليبرالية الجديدة...

بينما تساءل الرفيق عبد الله طبقي ما إذا كانت جريدة قاسيون هي «إيسكرا» أيامنا وحزبنا المزمع إنشاؤه، أم هي حصيلة استيعاب دروس التاريخ والمتغيرات، والبقاء على الإرث الماركسي اللينيني، والنية لبناء حزب شيوعي يصلح للنهوض بأعباء المرحلة ومقتضياتها..

كما ألقيت العديد من المداخلات الهامة التي قدمت ملاحظات واقتراحات حول عمل الجريدة شكلاً ومضموناً، والتي تضمن بعضها انتقادات لا تخلو من القسوة، نظراً لارتفاع مستوى التطلب لدى القراء والمتابعين والمهتمين، وقدم سكرتير التحرير الكثير من التوضيحات حول النقاط المثارة بما توفر من وقت..

وفي نهاية الندوة تم شكر كل من حضر وساهم في إنجاح هذا العمل، على أمل اللقاء دائماً في ندوات فعالة.

■



أقدم حزب حي.. في أقدم عاصمة حية

إذا كانت دمشق التاريخ والحضارة عاصمة سورية هي أقدم عاصمة موجودة ومسكونة على الكرة الأرضية، ويحق لنا كسوريين أن نفتخر بذلك، فيحقّ لنا كشيوعيين سوريين تحديداً أن نفتخر بأننا من أقدم الأحزاب في الحركة الوطنية التقدمية السورية، ومن أقدم الأحزاب في الحركة الشيوعية العالمية، والمهم هنا، أن هذا الحزب مازال موجوداً ومسكوناً بهموم العمال والفلاحين وسائر الكادحين بأيديهم وأدمغتهم. وإذا كنّا نفتخر بتاريخ شعبنا المقاوم للاستعمار، وتاريخ حزبنا الوطني الذي استحق على أساسه بحق لقب حزب الجلاء، وتابع نضاله بعد الاستقلال ضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية وضد الدكتاتوريات المتعاقبة، فيحق لنا أن نفتخر أيضاً بتاريخ النضال الطبقي لحزبنا ضدّ الاستغلال والظلم والاضطهاد الإقطاعي والبرجوازي، وهذا أمر لا يمكن لأحد أن يتجاهله أو يتجاوزه، كما لا يمكن لأحد أن يحتكره له، فهو ملك للشعب كله.

فالتحية لكل الشيوعيين السوريين الذين يستلهمون من هذا التاريخ وهذا الحزب أفكارهم الماركسية اللينينية، ورؤاهم ومواقفهم الوطنية والطبقية الحالية والمستقبلية، ويجب التأكيد هنا أن مناسبة الذكرى ٨٥ لتأسيس حزبنا، يجب أن تكون وقفة مراجعة جدية من كل الشيوعيين المخلصين أنى كان موقعهم لتاريخ الحزب ومبادئه وقيمه!!

إن ما حصل في العقود الماضية من تراجع كان نتيجة ظروف موضوعية عامة تتعلق بتراجع الحركة الثورية العالمية، ونتيجة ظروف ذاتية كان يمكن تجاوز أغلبها لو توفرت روح التضحية ونكران الذات لدى البعض، فلولا كلا العاملين السابقين لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه حالياً من تشرذم وانقسام، ولما خسرنا قاعدتنا الاجتماعية، ولما تراجعنا عن أداء دورنا الوظيفي في المجتمع، ولما وصلنا لأن تُقام ثلاثة احتفالات منفصلة لمناسبة عزيزة كهذه المناسبة، ولعل ذلك من المآسي التي نشهدها بألم في هذه الأيام!! وإذا كنا نتفهم ظروف المرحلة في العقود الماضية، فإننا لا نقبل ذلك في الظروف الحالية من حيث انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية العالمية، ولا نقبل أي تبرير في عرقلة أو تأخير لوحدة الشيوعيين السوريين وقيامهم بدورهم تجاه الشعب والوطن.

وهنا نتساءل: كيف يمكن أن تتحقق الوحدة الوطنية باسم التحالف كما ينادي البعض، دون أن نتوحد كشيوعيين؟ أو كيف يمكن أن تتحقق وحدة اليسار دون أن نتوحد كشيوعيين، كما ينادي البعض الآخر، إن الاحتمال الأول هو هروبٌ إلى الخلف، أما الاحتمال الثاني فهو هروبٌ إلى الأمام!؟ ومن لا يقبل باحتفال مشترك بهذه المناسبة أو تنسيق وأعمال مشتركة ومواقف أو غيرها .. كيف سيقبل بوحدة إلاّ إذا فرضت عليه فرضاً من الشيوعيين المخلصين!؟

إن الظروف الحالية، سواء على مستوى التحديات الخارجية التي تُهدد الشعب والوطن، أو على مستوى التحديات الداخلية الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، باتت تتطلب وحدة الشيوعيين، بل أصبحت هذه الوحدة ضرورةً موضوعية لا يمكن لأحد تجاوزها أو عرقلتها، لأنها ستتجاوز كلّ الأوهام القاصرة، وكل الذاتيات، مهما أغلقت الأبواب على نفسها، ومهما عرقلت ووضعت من عقبات ونسجت من أسوار، فهي أوهى من خيوط العنكبوت. ويمكن القول: إن الشيوعي القوي خيرٌ وأحبّ إلى الناس من الشيوعي الضعيف!! كما أن وحدتنا تساهم أيضاً في تحقيق وحدة وطنية حقيقية تضمن مشاركةً فعّالةً للشعب لمقاومة كل الاستهداف الخارجي والداخلي لمصالح الشعب والوطن.. فحركة التاريخ تسير إلى الأمام، ومن يحاول إيقافها أو عرقلتها ستتجاوزه عجلة التاريخ وسينساه الناس مع الزمن.

ومن هنا أيضاً: على الشيوعيين المخلصين لتاريخ الحزب الشيوعي والمتمسكين به وبالماركسية اللينينية، أن يعملوا لتحقيق وحدة الشيوعيين، وأن يأخذوا زمام المبادرة ليتمكنوا من أداء دورهم التاريخي وتحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

مرةً أخرى كل الحب لكم أيها الرفاق الشيوعيون أينما كنتم، ولنعمل أن تحل الذكرى القادمة ونحن متوحدون.

■ زهير مشعان

مطبات

نهاية... رجل شجاع

●(مينه يبيع تحفه الأثرية).

(لأسباب خاصة أرغب في بيع التحف الأثرية الصينية التي أملكها، وبالسعر الملائم العنوان برزة مسبق الصنع - المرحلة الرابعة على اليمين - خزان الكهرباء مباشرة - بناء ٤٧ الطابق الأول حنا مينه ٢٠٠٩/١٠/٢٥).

هذا الإعلان كما نشرته صحيفة تشرين الحكومية في بحر الأسبوع الماضي، وأعتقد أنه مر مرور الكرام على وسطنا الثقافي والإعلامي، وربما اعتقد البعض أن الأمر مجرد تشابه بالأسماء بين المعلن والروائي الكبير حنا مينه.

لا أدري بالضبط ما هي الأسباب الخاصة التي أدت لأن يعلن حنا مينه عن بيع مقتنياته الأثرية، وهي تشكل ذكرياته وتاريخ رحلته في الحياة والأدب، أن يعلن حنا مينه أو أي مبدع سواه عن بيع تحفة أو قطعة أثرية أو حتى كتاب حوته مكتبته ذات يوم، هذا يعني أن العالم آخذ بالخراب الذي اقتربنا من حدود هاويته.

ترى ما الذي يجبر رجلاً كبيراً ك(مينه) ينام على ما يقارب قرناً من العمر على أمر كهذا، رجل ينام على كومة من الروايات والذكريات، ينهض معه كلما استيقظ صباحاً وطن من هلع وبحر وموت وضحكات ونساء وثورات، وطن غارق بالأحداث والتقلبات، وقهقهات الثملين عند البحر.

إعلان مينه شهادة صارخة على ترهل زمننا الثقافي، وتهلهل مؤسسات الثقافة التي لا دور لها ولا رائحة، ووصمة عار قد تلحق بنا جميعاً نحن الذين قرأناه، ورددنا عناوينه التي تشبه غروبنا الحالي، إعلان مينه دليل يؤكد أن الغشاوة التي تغطي عيوننا اقتربت من العمى.

ليس ضرباً من الجنون، أو صفقة خاسرة، أو جمع أموال من أجل مشروع استثماري، وليس بطراً ذاك الذي أجبر مينه على عرض أجمل ما في بيته وأعزه للبيع، من المؤكد أن أمراً ليس بالعادي قد حدث، أن أمراً افتضح عجزنا، وتقصيرنا أفراداً ومؤسسات، فمن المعيب أن يصل اسم كحنا مينه إلى ما وصل إليه، وليس سهلاً عليه ذلك، ولكنه عصرنا الذي صغرت فيه القامات

إلى حد التلاشي، وهانت رموزنا إلى حد بيع كتبها وتحفها وذكرياتها.

حنا مينه أيها المحارب القديم.. أشكو الثقافة وما آلت إليه إليك، فذات يوم وصف رئيس اتحاد الكتاب العرب الدكتور حسين جمعة من انتقدوه وعلى صفحات جريدة يومية مستقلة بالكلاب، أنت الذي قلت يوم تأسيس هذا الاتحاد عندما طلب منكم ورقة لا حكم عليه (طوبى للخراف)، مراكزنا الثقافية يا سيدي متخصصة بدورات الكمبيوتر، وندواتها للمحاضر وأقاربه، وأمسياتها الشعرية للمناسبات والمعارف، وبعضها في المدن النائية تديرها شرطة البلديات، وبعضها غرفة واحدة لاستعمالات عدة.

مات المهرجان المسرحي الذي كنا ذات يوم ليس بالبعيد نتدافع على أبوابه، ومهرجان السينما تحول إلى كرنفال للقاء النجوم، وصالات السينما لنوم المسافر والطلاب الهاربين من المدرسة، والشواذ الحالمين بصيد ولد جميل.

أيها المحارب.. راتبك التقاعدي لا يكفي ثمناً للدخان الذي تنفثه رئتاك، ولا لاصطفاف الزجاجات الفارغة من الثمل، ولا لخريف عمر.

ربما.. هل أقول بعد عمر طويل.. ستهرع وزارة الثقافة واتحاد الكتاب العرب للمناداة بتسمية أحد شوارع اللاذقية باسم حنا مينه على اعتبارك ابناً لها.. ربما سينتصب تمثال من الرخام وسط ساحة لتخليدك.. ربما يكتب الشعراء المراثي، ويستجاب لوصيتك في أن لا يؤبنك أحد.. سيؤبنك البحر.. وعارنا.

ملحق: من وصية حنا مينه

أنا حنا بن سليم حنا مينه، والدتي مريانا ميخائيل زكور، من مواليد اللاذقية العام ١٩٢٤، أكتب وصيتي وأنا بكامل قواي العقلية، وقد عمّرت طويلاً حتى صرت أخشى ألا أموت، بعد أن شبعت من الدنيا، مع يقيني أنه «لكل أجل كتاب».

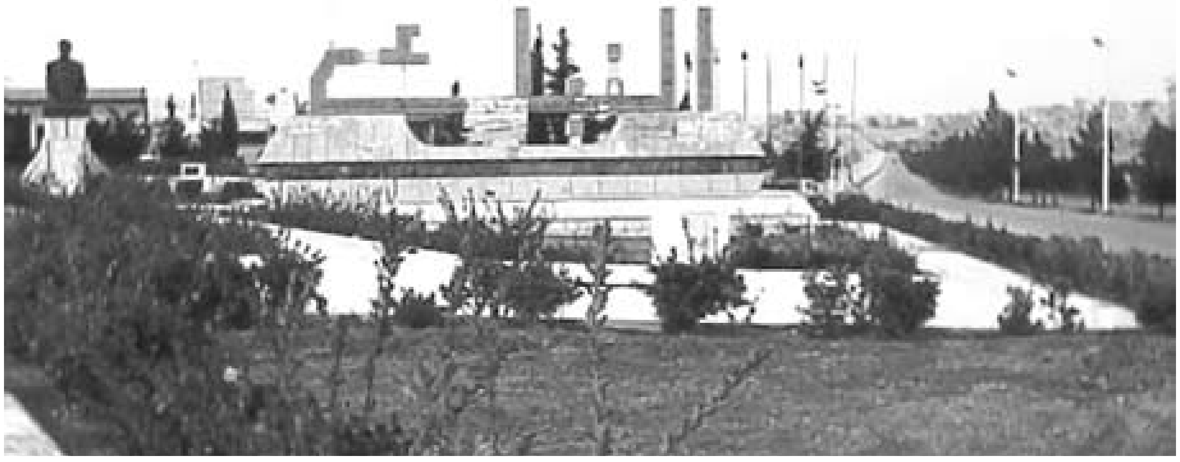
لقد كنت سعيداً جداً في حياتي، فمنذ أبصرت عيناي النور، وأنا منذور للشقاء، وفي قلب الشقاء حاربت الشقاء، وانتصرت عليه، وهذه نعمة الله، ومكافأة السماء، وإني لمن الشاكرين.

■ **عبد الرزاق دياب**

أهالي مدينة النبك يرفعون صوتهم:

نطالب بخدمات مدروسة ومجدية وقليلة التكاليف

◄ **يوسف البني**



تعاني مدينة النبك منذ فترة طويلة من تداعيات وإشكالات كبيرة بسبب مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي للمدينة، الذي لم يُنفَّذ حتى الآن، بسبب الاختلافات الكبيرة في المواقف والآراء بين أعضاء مجلس مدينة النبك، حيث بعضهم يدلي باقتراحاته بما يناسب مصلحة المدينة وقدراتها وميزانية المجلس البلدي فيها، بينما بعضهم تحكمه المصلحة الخاصة والنظر إلى القليل من الفوائد الشخصية، والبعض الآخر محكوم بآراء وقرارات المتنفذين من الجوار، ويداري خواطرهم على حساب مصلحة المدينة ومقدراتها، وتبين أن هذا البعض الأخير هو صاحب القرار والرأي النهائي في الموضوع.

المكونات الأساسية للأزمة

توجد في الأراضي المحيطة بمدينة النبك ثلاثة مواقع مقترحة لإقامة محطة معالجة مياه الصرف الصحي، المنطقة الأولى وهي المكان الطبيعي والملائم جداً لإقامة المحطة، وتقع شمال مدينة النبك باتجاه الإسالة الطبيعية لمجرى مياه الصرف الصحي حالياً، وفي المكان الذي تصب فيه، وقد بينت الدراسات الفنية والاقتصادية أن بناء المحطة في هذا المكان قليل التكلفة وذو جدوى اقتصادية متميزة عن الموقعين الآخرين المقترحين. ولكن بما أن هذه المنطقة واقعة في المسافة الجرداء الفاصلة بين مدينتي النبك ودير عطية، فقط اعترض أحد المتنفذين في دير عطية على إقامة المحطة في موقعها الطبيعي، ولا يريد المحطة (أمام عينيه) واقترح تغيير المكان. فتم اقتراح إقامة المحطة في موقع الزريبات، وعُرض هذا الاقتراح على مجلس مدينة النبك، وكانت هنالك آراء ومواقف متباينة تجاه الموقع الجديد، وكذلك اعترض عليه المتنفذ من مدينة دير عطية بحجة أن هذا الموقع ذو بعد سياحي مستقبلاً، ويمكن إقامة المشاريع فيه.

المكان البديل الذي اقترحه وشجعه المتنفذ من دير عطية هو الموقع المقترح حالياً وموضوع الخلاف بين أعضاء مجلس مدينة النبك ورئيس المجلس، الذي يحابي صاحب النفوذ من دير عطية و(يقبل خاطره) ويشجع أعضاء المجلس على الموافقة عليه، ويعمل على ذلك. وهذا المكان يقع جنوب شرق المدينة، بالاتجاه المعاكس للمسيل الطبيعي للمياه وخطوط الصرف الصحي، ويبعد عن مكان الصب مسافة ٦ كم، وبارتفاع منسوب عنه بمقدار ٦٥+ متراً. وقد أثبتت الدراسات الفنية والهندسية والاقتصادية أن إقامة المحطة في هذا الموقع يتطلب تكاليف باهظة.

تصريحات ومطالب محقّة

للوقوف على تفاصيل هذه المشكلة التقت «قاسيون» عدداً من أعضاء مجلس مدينة النبك، بحضور السيد رامز بحبوح عضو مجلس محافظة ريف دمشق، وقد شرحوا الجوانب السلبية للمكان المقترح في جنوب شرق مدينة النبك، حيث التكاليف الباهظة حسب رأي اللجان الفنية والهندسية التي درست الجدوى الاقتصادية للمشروع. وتساءلوا: «كم تكلف قناة الجر التي ستضخ مياه الصرف من مكان المصب الطبيعي الحالي إلى مكان المحطة المقترح؟! علماً أن المسافة تبلغ ستة كيلومترات، وبارتفاع عن المنسوب يزيد عن ٦٥ متراً، وبالإضافة إلى تكاليف قناة الجر هناك المضخات والعنفات الكهربائية الضخمة اللازمة لهذا الأمر، إضافة إلى المصروف الخيالي للطاقة الكهربائية، في حين أن هناك تعليمات حكومية للترشيد والتخفيف من استهلاك الطاقة. إضافة إلى أن الموقع المقترح قريب جداً من الأحواض الجوفية المستخدمة لاستخراج مياه الشرب للمدينة (مياه الشفة)، ولا يبعد أكثر من ٦٠٠ متر عن حدود المخطط التنظيمي، وهذا مخالف لكتاب مجلس المدينة الذي ينص على أن المحطة يجب أن تبعد عن حدود المخطط التنظيمي بمسافة لا تقل عن ١.٥ ـ ٣ كم، لذلك يجب الالتزام بقرارات اللجان الفنية والاقتصادية، حلاً لكل المشاكل الآنية والمستقبلية، وتداركاً لكل المصاعب التي قد تنجم عن الأعطال، إن كان انقطاعاً في الكهرباء، أو عطلاً في المضخات، الذي قد يؤدي إلى طوفان مياه الصرف الصحي في مكان المصب، أو حتى السيول التي ستساهم في زيادة معدل تدفق مياه الصرف في موسم الأمطار الغزيرة، فأية مضخات ستكفي لتقوم بالعملية بالشكل الكافي؟!!

إن المكان المناسب والطبيعي، والأقل تكلفة، والأكثر جدوى اقتصادياً، هو باتجاه الإسالة الطبيعية لمياه الصرف الصحي أو منطقة السد أو منطقة الزريبات، المكان الأقل ضرراً وتكلفة، بينما المكان المقترح جنوب شرق المدينة يقع ضمن أملاك خاصة، وتتطلب مراسيم استملاك، والإجراءات المعقدة لتنفيذها، والمدة غير المنظورة لتنفيذ المشروع.

من الذي يقرر أين المصلحة العامة؟

تم رفض جميع الأمكنة المناسبة والأقل تكلفة بناء على رأي أحد المتنفذين في مدينة دير عطية، فهو لا يريد محطة معالجة مياه الصرف الصحي (أمام عينيه)، علماً أن المكان الملائم الذي أُقر أولاً يقع في أراضي مدينة النبك وليس في أراضي دير عطية، وقد تمت مراعاة اقتراح هذا المتنفذ، ورفع كتاب عن طريق معاون وزير الإسكان والتعمير إلى السيد الوزير بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ للاهتمام برأي هذا المتنفذ «للموافقة على تكليف الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية بإعداد الدراسة الفنية لربط مصبات الصرف الصحي ومحطات الضخ لمدينة النبك وفقاً لموقع المحطة المقترح».

يتساءل أعضاء مجلس مدينة النبك: «لماذا يتدخل الآخرون في شؤون مدينتهم، وقد تبين أنهم لا يعرفون أين مصلحتها والفائدة العامة لمشاريعها؟! ولماذا يسيطر المتنفذون على قرارات مجلس المدينة، وخاصة رئيس المجلس الذي يحابي مشورتهم ويقبل بآرائهم، دون النظر إلى مصلحة المدينة؟! فلو تم تنفيذ هذا المشروع عالي التكلفة، فستكون مصاريفه على حساب الخدمات والمشاريع الأخرى المطلوب تنفيذها للمدينة من ميزانية المجلس.

تم رفع عريضة من أهالي مدينة النبك تضم الكثير من التواقيع إلى فرع أمن الدولة يعترضون فيه على الموقع جنوب شرق المدينة ويشرحون فيه أضراره وتكاليفه وتشعباته الإجرائية، ولكن أحداً لم يستجب لطروحاتهم.

توجه بعض أعضاء مجلس مدينة النبك بالتساؤل إلى معاون وزير الإسكان والتعمير: «كيف يوافق على المكان المقترح للمحطة علماً أن الدراسات أثبتت عدم جدواه الاقتصادية وأنه يتطلب تكاليف باهظة؟» فكان الجواب: «هكذا يريد أصحاب الشأن، وأنا سأتبع المثل القائل: أربط الجحش مطرح ما يقول لك صاحبه».

مشاكل أخرى تعاني منها مدينة النبك

في جولة لقاسيون على المناطق المختلفة التي تم اقتراحها لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي، مرت بنا السيارة على الطريق المؤدي إلى دير مار موسى، وهي طريق ذات أهمية سياحية واقتصادية كبرى، ولكنها مهملة وتملؤها الحفر والتعرجات، وتضيق أحياناً حتى لا تكاد تتسع إلا لسيارة واحدة. وقد شكا أعضاء مجلس المدينة من إهمال رئيس المجلس لهذه الطريق التي يؤمها الكثير من السياح الأوربيين والعرب، ولكنهم بالتأكيد سيقولون لمن يريد زيارة هذه الأماكن إن الطريق المؤدية إليها محفرة وغير صالحة لراحة السياح، ولن ينصحوا أحداً بالقدوم إلى هذه المنطقة.

ومشكلة بيئية خطيرة أيضاً

في جولتنا شاهدنا مكباً للقمامة تنبعث منه الروائح الكريهة والدخان الأبيض الكثيف، الذي يملأ الأجواء ويلوثها، ويهدد صحة المواطنين ويسبب لهم الأمراض التنفسية المختلفة، فذكر لنا أعضاء مجلس المدينة أن هذه مشكلة بيئية أخرى تعاني منها مدينة النبك، وقد سمح بتفاقمها رئيس المجلس الذي سمح لسيارات القمامة بتفريغ وتجميع القمامة في المكب القريب من المحمية الطبيعية السياحية، التي مولتها ودعمتها السفارة السويسرية، وكان يجب أن تكون مكاناً سياحياً بالغ الأهمية، ولكن مكب النفايات هذا منع استكمال هذا المشروع الحيوي الهام ودعا بالسفارة السويسرية لتوقيف دعمها وحجب مساعداتها للمحمية، مع أن هناك في البعيد مكاناً مخصصاً لمكب النفايات، ولكن رئيس المجلس سمح بتجميع القمامة وحرقها في هذا المكان البديل، علماً أن الأراضي التي يقع عليها هذا المكب هي أملاك خاصة للمواطنين، وتبلغ مساحتها أكثر من ٥٠٠ دونم.

بانتظار الحسم للصالح العام

هذا ما يريده أهالي مدينة النبك وممثلوهم في مجلس المدينة: إصلاح وترميم الطريق السياحي إلى دير مار موسى، ونقل مكب النفايات من الأملاك الخاصة في المنطقة المجاورة للمحمية السياحية الطبيعية إلى مكانه المقرر، وإقرار مكان محطة معالجة مياه الصرف الصحي حسب الدراسات، وإذا ما قال أحدهم: «اربط الجحش مطرح ما يقول لك صاحبه»، فإنهم هم أصحاب الجحش، وهم يعرفون أكثر من غيرهم مصلحة مدينتهم وفائدتها أين تُرجى!! وأهل مكة أدرى بشعابها، فلنتركهم يقررون ما يرونه مناسباً لطبيعة مدينتهم، فنياً وهندسياً واقتصادياً، وما يوفر التكاليف والأعباء المالية الضخمة التي يمكن الاستفادة منها في مشاريع ومتطلبات أخرى يحتاجها الكثير من المواطنين والمرافق.

وإلى متى ستبقى الواسطات والمحسوبيات وأصحاب النفوذ يُدلون برأيهم وتُقبَل قراراتهم بما يخدم مزاجهم الشخصي أو مصلحتهم الخاصة؟ فيتم بذلك تجاهل المصلحة العامة التي تحددها الدراسات الجدية المقدمة من مختصين يقع على عاتقهم إقرار مواطن الفائدة الحدية من المشاريع المنفذة، دون تكاليف باهظة وتضمن جدوى اقتصادية عالية تعود بالنفع والخدمات المختلفة التي يحتاجها الوطن والمواطن..

■ youssef@kassioun.org

● يجب أن تكون المشاريع المنفذة ملائمة لطبيعة المنطقة ومدروسة فنياً وهندسياً واقتصادياً

● يجب توفير التكاليف والأعباء المالية المفرطة للاستفادة منها في مشاريع وخدمات أخرى يحتاجها الوطن والمواطن.

كرامة الوطن من كرامة المواطن..

التجأ المواطن السوري علاء حسن قاسم إلى جريدة قاسيون وهو في أعلى درجات القهر والاستياء والألم طالباً نشر شكواه..

يقول المواطن علاء:

«إنني أستجير بكل الذين ما يزالون يحكّمون ضمائرهم وأخلاقهم، والذين بأيديهم زمام أمورنا لإنصافي ورفع الظلم والقهر عني بعد أن دنّس (رئيس القسم الشرقي) في مدينة طرطوس كل معاني الإنسانية والأخلاق والمواطنة، وأشعرني بالمذلة بشتم أمي المريضة أمامي وتحقيري على مرأى بعض المواطنين، بعد أن كان قد سبق له أن ضرب أخي وشتمه وأهانه، وهو يقوم بتوقيفه في بيتنا وأمام أمي يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/١٠/٢٠.

لقد أصاب كرامتي ومواطنيتي بالأذى الكبير، وزعزع في قلبي كل ما ترعرعت عليه من مبادئ وأخلاق وانتماء وطني. ولاشك أن كل من يقرأ هذه الأسطر لو وضع نفسه مكاني لشعر بما أشعر به الآن.

ونحن في جريدة قاسيون نضم صوتنا إلى صوت المواطن (علاء حسن قاسم)، ونطالب بتوقف كل الإجراءات والسلوكيات الناشزة التي تمارس ضد الناس بين الحين والآخر بعيداً عن القانون والأخلاق، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، وعند الإدانة ثمة قانون يحكم لا أهواء وأمزجة البعض في السلطة التنفيذية.

إقرار البدل النقدي لدعم المازوت..

السياسات والإجراءات الحكومية تمضي بـ «الدعم» إلى حتفه

عابد فضلية لـ «قاسيون»: آلية البدل النقدي معقدة ومكلفة وليست عادلة

أقرت الحكومة آلية الدعم النقدي الجديدة، متجاهلة موقف مجلس الشعب والاقتصاديين وغالبية الشعب السوري الرافض لهذه الآلية المقترحة، فبعد الهجوم الشرس الذي شنه بعض أعضاء المجلس النيابي السوري يوم الأحد ٢٠٠٩/١٠/١٨ على آلية الدعم النقدي وسلبياتها، وعلى المروج الأساسي لها في الحكومة، النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، تغيب في اليوم التالي (الاثنين) السيد الدردري عن حضور جلسة مجلس الشعب المخصصة أساساً لبحث قضية الدعم، وبالتالي فإن مسألة الدعم المقترح (النقدي)، غابت أيضاً عن جلسة مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/١٠/٢٠ المخصصة لبحث الدعم النقدي، على خلفية الخلاف الناشئ بين رئيس الحكومة ونائبه بعد إعلان الأخير، وبشكل قطعي، إقرار آلية الدعم النقدي في جلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء.

◄ إعداد وحوار: حسان منجه

• وفسّر الماء..

يشكل إعلان النائب الاقتصادي عبد الله الدردري بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ عن أولى الشروط الحكومية لمستحقي الدعم على المازوت، «أن لا يتجاوز دخل الأسرة السورية المستحقة للدعم بـ ١٠ آلاف ليرة على دفعتين حاجز الـ ٤٠٠ ألف ليرة سنوياً، بدل ٣٠٠ ألف ليرة سورية سنوياً»، تأكيداً مراوغاً للشروط السبعة التي كان قد تم تسريبها للإعلام لاستحقاق الدعم ليس إلا، وفي هذا السياق أشار د. عابد فضلية إلى أن الدولة لم تكن بحاجة إلى آليات لتوزيع الدعم، فلا أحد متأكد من أن أية آلية ستوضع ستكون عادلة، وتوصل الدعم لمستحقيه الفعليين، ولكن هناك توقعات منطقية تقول: هناك شرائح عريضة من مستحقي الدعم قد لا يصلهم الدعم بالتأكيد.

ورأى د. عابد أنه من الأفضل تخفيض سعر المازوت إلى /١٢/ ليرة، والاستغناء عن البدل النقدي المقترح، لأن هذا التخفيض سيخفف عن كاهل المواطن المستهلك عبء تحصيل الدعم كل عام، وهذا يشمل كذلك الزراعة، والصناعة، والنقل، والأنشطة الخدمية والسياحية الأخرى أيضاً. فمبلغ الدعم النقدي /١٠/ ألف لن يعوض المواطن، ولا أصحاب الفعاليات الاقتصادية عن ارتفاع الأسعار، والمشكلة ليس بدعم فرق سعر المازوت للتدفئة، ولكن بالفرق الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف معظم أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد السوري، وبالتالي فإن القوة الشرائية لجميع المواطنين بالمطلق قد انخفضت نتيجة ارتفاع أسعار كلف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار في السوق.

ويعتقد د. فضلية أننا لم نكن بحاجة إلى خلخلة الاقتصاد السوري أساساً برفع أسعار المازوت إلى المستوى الذي رفعت به، حيث كان من الممكن رفع أسعار المازوت على مراحل في المدى الزمني القصير والمتوسط والطويل، وبشكل متدرج، لذلك فإن رفع سعر ليتر المازوت إلى /٢٥/ ليرة دون تدرج كان خطأً فادحاً، والدليل إعادة سعره إلى /٢٠/ ليرة، والحكومة تفكر حالياً بإعادته إلى /١٥/ ليرة، وقد لا يقر.

لقد كان بالإمكان إيجاد آليات أخرى لتأمين موارد للخزينة من أجل تقليل خسائر الدولة جراء تخفيض أسعار المازوت، عن طريق رفع أسعار البنزين، وأسعار بعض السلع التي يشتريها من لا يستحقون دعم الحكومة، ووضع ضريبة إضافية عليهم.

• مجلس الشعب ونقابات العمال في خندق واحد

وكانت الحكومة تجاهلت آراء العديد من أعضاء مجلس الشعب في موضوع البدل النقدي، وهي تسعى لإصدار قرار من جانب الحكومة بغض النظر عن رغبة الشعب، وممثليهم في البرلمان، وهذا تحد جديد وفاضح لمصالح الشعب السوري، والذي تكرس بتأليف لجنة إشراف مركزية خلال اجتماع الحكومة لتطبيق وتنفيذ قرار الحكومة لدفع البدل النقدي عن دعم المازوت، وهنا يؤكد الدكتور عابد فضلية أن «آلية البدل النقدي لا تحمل أية إيجابية، وآلية تنفيذها معقدة جداً وشائكة، ومجهدة، ومكلفة، وفي النهاية قد



د. فضلية: حتى إذا وصل مبلغ الدعم النقدي إلى مائة ألف ليرة فلن يعوض المواطن ارتفاع الأسعار!



• د. عابد فضلية

لا تكون عادلة على أصحاب الدخل المحدود، ومستحقي الدعم، معتبراً أن مجرد تأجيل البت بموضوع الدعم النقدي، يعد مؤشراً على ضعف هذا البديل، فلو كانت الجهات الحكومية مقتنعة بهذا الخيار لتم إقراره. هناك اعتراضات كبيرة من قبل أعضاء مجلس الشعب والاقتصاديين والمواطنين، وعدد المؤيدين أقل بكثير من المعترضين، فلم أسمع، أو أقرأ، أن أحداً ما مع هذا البديل، أو يوافق على هذا البديل، أو يؤيده، سوى من يطرحه، وهي الجهات الحكومية.

واعتبر فضلية أن تشكيل لجنة لا يعني أن الدعم المادي أقر، وفيما لو أقر، فإن مهمة هذه اللجنة وضع آليات للتنفيذ، ولا يضر أو ينفع تشكيل هذه اللجنة، وقد ينفع فيما إذا أقر هذا البديل».

وهنا يجب التذكير أن الاتحاد العام لنقابات العمال في جلسته الدورية المنعقدة في ٢٥ -٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٩، وبإجماع قل نظيره من كافة القيادات النقابية، شن هجوماً كاسحاً على الحكومة على مجمل أدائها، وطال الطريقة التي سيتم فيها توزيع الدعم النقدي وفقاً للشروط المقترحة، حيث هاجمت مجمل المداخلات الفريق الاقتصادي الذي أوجد هذه الآليات المرفوضة جملة وتفصيلاً من اتحادي العمال والفلاحين، لكونها تشكل ضرراً كبيراً على المواطن السوري والاقتصاد الوطني. وانتقد العمال الأداء الحكومي البطيء والسلبي، والتأخير في اتخاذ قرار مصيري لغالبية الشعب السوري، بينما الشتاء على الأبواب، ورفضت قيادة اتحاد العمال اتخاذ أي قرار حكومي بهذا



• د. نبيل مرزوق



• د. منير الحمش

الشأن قبل مشاورة العمال بموضوع الدعم. ويرى النقابيون أنه إذا كانت الحكومة قد ألغت القسائم بحجة الفساد، فلماذا لا تكافح الفساد ذاته؟! حيث أكد تقرير المكتب التنفيذي لاتحاد العام لنقابات العمال المقدم للمجلس أن متوسط رواتب العاملين في القطاع العام لا يتعدى ٩ آلاف ليرة، ومتوسطه في الخاص لا يتجاوز ٧٥٣٢ ليرة، وهذا يعني أن الرواتب في كلا القطاعين لا تتجاوز ٩ آلاف، ويؤكد على أن الأغلبية الساحقة من العاملين السوريين في كل القطاعات بحاجة إلى دعم، فكيف الحال بالنسبة لصفوف العاطلين عن العمل؟!.

• الدعم ليس مجرد آلية توزيع

إن الحكومة تجهز المخططات منذ سنوات، وتضخم أرقام الدعم المقدم على المازوت، محاولة إيهام الناس أنها الدولة الوحيدة التي تقدم الدعم لمواطنيها، مشيرة في معرض هجومها على دعم المازوت إلى أن أسعاره عندنا أخفض من دول الجوار بأضعاف مضاعفة. وحتى قياساً بتكلفة الإنتاج في المصافي والاستخراج المحلي، فهل ٢٠ ليرة لليتر تعد مقبولة ومعقولة لأسعار المازوت لجميع المواطنين السوريين؟

يرى د. فضلية أنه «عندما تكون أسعار المازوت بين /١٤ ـ ١٦/ ليرة للتر، تكون الحكومة أخذت جزءاً من حقها، وقللت من خسائرها كما تدعي، فإذا تم تخفيض سعر المازوت إلى /١٤/ ليرة، فإن العبء يكون أقل على المواطن، من خلال انخفاض أسعار السلع الخدمات /١٪/، والتي تكفي لتعويض المواطن المنحة النقدية المقدرة بـ/١٠/ آلاف. فلا يمكن أن تكون آلية توزيع البدل النقدي عادلة بين طبقات المجتمع، وليست عادلة ضمن طبقة المستحقين أنفسهم، لأنه وبالتأكيد سيحصل عليها بعض من لا يستحقها، وبالتأكيد لن يحصل عليها لأسباب شكلية وإجرائية، تتعلق بآلية الدفع، كل من يستحقها، فلذلك يجب التفكير بطريقة أخرى أكثر موضوعية ومنطقية، ومستدامة، وليس بطريقة ردود الأفعال، فهذه الآليات المطروحة اليوم، والتي مورست السنة الماضية لتوزيع الدعم غير مستدامة، وغير عادلة على أصحاب الدخل المحدود. فمن مصلحة المواطن الفقير المستحق الدعم أن يستغني عن هذه المنحة المادية القليلة جداً، مقابل تخفيض سعر المازوت إلى مستوى متوسط. لأن التخفيض سيدعم القوة الشرائية للمواطن أضعاف الأضعاف مقارنة مع ما إذا أخذ هذا المبلغ النقدي».

وكان الباحث الاقتصادي **د. نبيل مرزوق** قد أشار في تصريح سابق لقاسيون إلى أن «المطلوب ليس توصيل الدعم لمستحقيه، بل توزيعه بشكل عادل ومتكافئ، وعلى الدولة أن تقوم بتقديم الدعم لمختلف الشرائح والفئات، كما أنه لا يمكن اعتبار الدعم سبباً رئيسياً للعجز على حين أن السبب الرئيسي هو السياسة الضريبية والتهرب الضريبي... كما يجب النظر إلى الإعفاءات الضريبية، وكم تكلف الاقتصاد الوطني»..

ورأى د. مروزق أنه «عند الحديث عن قضية الدعم يجب البحث عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية له، وأثره على النمو، وأثر إزالة الدعم على الاقتصاد الكلي، والقطاعات الإنتاجية، والفئات الاجتماعية المختلفة، ولا يمكن النظر إلى مسألة الدعم بخفة وتسرع ودون دراسة لكافة مؤشرات تقليص الدعم أو إزالته.

• الدعم على طريق التلاشي

من ينظر إلى خارطة الدعم والموازنة العامة المقررة في كل عام، يجد أن هناك علاقة عكسية بين الطرفين، حيث أنه كلما ارتفعت الميزانية، انخفضت قيمة الدعم، ففي العام ٢٠٠٦ كان اعتماد الموازنة ٤٩٥ ملياراً، والدعم كان شاملاً حتى في المشافي والتعليم، ارتفع اعتماد الموازنة في العام ٢٠٠٨ إلى ٦٠٠ مليار، والدعم على المشتقات النفطية كان حسب الحكومة ٣٨٥ ملياراً، ثم في العام ٢٠٠٩ كانت الموازنة العامة ٦٨٥ مليار والدعم انخفض على المازوت إلى ٨٠ ملياراً، والآن في العام ٢٠١٠ اعتماد الموازنة العامة ٧٥٤ ملياراً، وآلية الدعم الجديدة تحرم ٣ مليون أسرة من أصل ٤,٥ مليون من حقها في الدعم، والمقدر حجمه حسب الآلية النقدية بـ ٢٠ مليار ليرة.. يقول د. عابد فضلية في هذا الإطار: «إن الموازنة هي انعكاس للسياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وبالتالي رفع الدعم الذي يجري حالياً هو انعكاس للسياسات التي تنضوي في ظل وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ورفع الدعم مطلب الدول الأوربية في اتفاق الشراكة السورية –الأوربية، والتي لديها مثلاً اللاءات الأربع: لا دعم، لا إغراق، لا احتكار، لا استغلال. كما أن تشكل الموازنة، وتوزيع المبالغ الاستثمارية والجارية فيها، والإنفاقات، والاستثمارات، والدعم، يوازي و يحاذي وصفات المؤسسات الدولية، المطالبة برفع الدعم. علماً أن هذه الوصفات التي تتبناها الدول الأوربية، ومؤسسات العولمة، لم ولا تطبق في دول أوربا والدول الرأسمالية ذاتها، فهم يطلبون منا رفع الدعم عن المواطن، وعن الزراعة، وهم يقومون بدعم الزراعة والمواطن. أليست التغطية الصحية شبه الكاملة دعماً للمواطن الأوربي، أليس الراتب التقاعدي جزءاً من الدعم، أليس تعويض البطالة للمواطن الأوربي دعماً أيضاً، أليس توفير فرص عمل للراغبين والقادرين دعماً للمواطن الأوربي. فهؤلاء يقومون بدعم مواطنهم بعشرات الأشكال المختلفة، وعشرات الأضعاف بدلاً من الـ ١٠ آلاف المقدمة عندنا. مطالبة هذه الدول برفع الدعم قد تكون مشروعة عندهم، لكن عندنا لا يمكن أن تكون، فهم قطعوا عشرات السنين من التطور الاقتصادي، والمادي، والاجتماعي، ولم يعد مواطنهم بحاجة إلى دعم الدولة، لكن المواطن عندنا ما يزال بحاجة إلى هذا الدعم الحكومي».

في هذا السياق ربما من المفيد الإضاءة مجدداً على ما قاله **د. منير الحمش** في وقت سابق، وهو أن قرار رفع الدعم يعني تهديد السلم الاجتماعي، مؤكداً أن «رفع الدعم هو قرار غير شعبي وغير وطني، فهذه الفوارق الهائلة بين مجموعة صغيرة من الأثرياء، ومجموع الناس، تسحق الطبقة الفقيرة يوماً بعد آخر، وهذا هدف ومطلب الصهيونية والعولمة». وأكد أن الدول التي تصنف أنها على أقصى الليبرالية لا تزال تستخدم الدعم، إذ إنها تقدم دعماً لمجتمعاتها وللخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم وتدعم المزارعين.

من القسائم إلى.. المجهول

التهريب، كان العذر الثاني الذي رفعته الحكومة، في معرض هجومها على الدعم، واتباع القسائم بدلاً عنها، وما تبع توزيع القسائم من عمليات تزوير كبيرة حسب وزير المالية د. محمد الحسين، فما الذي كان يتوارى خلف كل ذلك؟

يرى د. فضلية أن قسائم المازوت أفضل من الدعم النقدي، حيث كان يجب الإبقاء على القسائم وضبط عمليات التزوير الحاصلة سابقاً، والتي ستحصل مستقبلاً، فحجة التهريب الحكومية غير مقنعة، أليست هي من تضبط التهريب؟! فآلية الضبط موجودة، ولكن هناك من لا يملك مصلحة في ضبط التهريب، أو يغطي على قضية التهريب المازوت، فهل من العدالة رفع سعر المازوت بحجة عدم القدرة على ضبط تهريبه؟! وأين مسؤولية الدولة تجاه ذلك؟! بل إن الأنكى من ذلك أن الحكومة تفترض التزوير إذا ما قامت بإتباع القسائم مجدداً، فمن غير المقبول أن تفكر حكومتنا بهذه الطريقة حتى وإن وجدت عند المواطن العادي الساذج، والسؤال: ما هي الحجة الحكومية في رفع الدعم عن السماد؟! وهل يستخدم السماد في تزيين المعامل والمصانع؟!! فالحجة مرفوضة لتبرير مثل هكذا مسألة كبيرة، فالأسمدة لا يستخدمها إلا المزارع الذي يحتاجها فعلاً، والسماد لا أعتقد أنه يتم تهريبه..

ففي كل مناسبة، تطل علينا مؤسسة توزيع المحروقات، أو وزارة النفط بإحصاءات تقول: «إن هناك تراجعاً في استهلاك المازوت واستجراره بنسبة /٤٠٪/ في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق»، كدليل على نجاح تجربة رفع الدعم والترشيد، بداية أقول إن الأشهر الأخيرة كانت أشهر صيف، وبالصيف لا يستخدم المازوت في التدفئة، وعندها نصل إلى أن الانخفاض في استهلاك المازوت في هذه الأشهر كارثة اقتصادية، لأن هذا النقص في ٣٠٪ سببه التراجع في نشاط النقل، والأنشطة الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات)، و١٠٪ من النقص في أحسن الأحوال نتيجة التحول إلى مصادر الطاقة الأخرى (البنزين، الكهرباء، الفيول)، وهنا تكمن الكارثة.

من حق كل مواطن يستحق الدعم أن يتلقى دعماً من حكومته، وإذا أردنا أن نعيد توزيع الثروة، يمكن أن نفرض على الأغنياء المساهمة في الاقتصاد بقدر قوتهم، فإذا قلنا أن من يستحق الدعم هم /٧٠٪/، ومن لا يستحقه /٣٠٪/، فيجب أن لا نحرم /٧٠٪/ من أجل /٣٠٪/، لأن النسبة غير المستحقة للدعم (٣٠٪)، أستطيع أن استعيد منها جزءاً من الدعم بشكل أخر، من خلال وضع رسوم وضرائب معينة، أو من خلال رفع سعر البنزين مثلاً، وأفرض ضرائب ورسوم على السيارات الخاصة، كما يمكن رفع أسعار زيت المحركات، وقطع السيارات السياحية، ففي هذه الحالة أدفع بمقدار رفاهيتي، والأغنياء جميعهم يملكون سيارات، وهذا اقتراح منطقي خاصة للمستفيد من الدعم، إذا ما اعتبرنا أن السيارة السياحية مؤشر على عدم استحقاق الدعم. كما يمكن أن نستغني عن دعم الصادرات، والاكتفاء بدعم المنتجين بأدوات أخرى، وبذلك نوفر مليارات الليرات السورية التي تذهب للمصدرين المتحججين بارتفاع التكاليف.

فهذه الإجراءات تعوض الدولة جزءاً مما يأخذه غير مستحقين الدعم بالتدفئة، و بالوقت نفسه تعطي الفقراء مازوتاً أرخص، وفرصاً إضافية لشراء السلع أكثر من السابق، ولا داعي عندها للبدل النقدي، ولا للجان تدرس، ولا لهيئات لدعم الفلاحين، والمحاصيل الزراعية، ويسهل بذلك دعم السلع الإستراتيجية، ويصبح عندها وضع الفلاحين أفضل.

■■

لا مفر...!

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

الطبقة الحاكمة مصممة على تدمير الوطن وإفناء الشعب. لم يكفهم هبوط أكثر من ٤٠٪ باعترافهم إلى ما تحت خط الفقر. اذ لا يزالون يعملون بكل همة ونشاط على استكمال برامجهم وسياساتهم «الليبرالية الجديدة» التي جلبت على البشرية كلها الويلات، والتي تم إعلان إفلاسها.

طالعتنا الصحف المصرية بتصريحات وزير الاستثمار لدى حضوره اجتماعات البنك الدولي في تركيا عن نية الحكومة طرح حصص من شركات قطاع الأعمال العام للبيع في البورصة. وتناولت إحدى الصحف هذا الموضوع تحت عنوان ١٧٤ شمس الخصخصة تشرق.. وغروب الصكوك الشعبية حتى انتخابات الرئاسة».

في هذا السياق نشرت الصحف خاصة الحكومية (بابتهاج) نبأ ما قرره رئيس وزراء بريطانيا عن بيع بعض الأصول في محاولة لرد الاعتبار لليبرالية الجديدة المهزومة، وبالتالي لتبرير استمرار سياساتها المدمرة في مصر. إذ أن سياسات الطبقة الحاكمة التي هي منظومة كاملة من المساخر والبلايا لا تكف عن التعبير عن وفائها (الذي يعز نظيره) لسادتهم الامبرياليين حتى لو كانوا في أكثر حالاتهم ضعفاً.

بعد سنوات طويلة من كارثة «الرهن العقاري» في بريطانيا، التي تسببت فيها مارجريت تاتشر، مررت السلطة التابعة قانوناً مشابهاً منذ أعوام قليلة، رغم أن السياسات الائتمانية الخاصة بالنشاط العقاري في الولايات المتحدة كانت تعاني بشدة قبل انفجارها المدوي الأخير في إطار انفجار فقاعة الاقتصاد المالي الامبريالي (الوهمي). وهنا تتجلى مأساة عودة «شمس الخصخصة» الغاربة.

حسبما نشرته صحيفة «المصري اليوم» فإن قائمة الشركات التي ستعرض للبيع (الدفعة القادمة) تضم ما بين ٣٠ و٤٠ شركة (من بينها شركات في قطاع التأمين). وبطبيعة الحال فإن عمليات البيع– التي نرفضها من حيث المبدأ– ليست أكثر من عملية سرقة. إذ توضح البيانات المنشورة في الصحيفة أنه وحتى عام ٢٠٠٤ فقد تم بيع ٣٠٢ شركة ووحدة منذ بدء العمل في البيع، وأن حصيلة البيع بلغت حوالي ١٧ مليار جنيه مصري، دخل منها إلى الخزانة العامة للدولة ٨,٧ مليار جنيه، بينما ذهب من الحصيلة ٨,٤ مليار جنيه لتسوية المديونيات المصرفية. وذهب مبلغ ٣,٤ مليار جنيه للإنفاق على المعاش المبكر(أي تشريد العمال). ولم يتبق حتى الآن سوى ١٧٣ شركة تابعة لقطاع الأعمال العام!!

يتضح بجلاء كيف تم تبديد جهد وعرق ودم الكادحين المصريين دون مقابل. إذ أن حصيلة تبديد ٣٠٢ شركة ووحدة تقل عن ٢ مليار يورو وصل منها إلى الخزانة العامة أقل من مليار يورو. وبمقارنة بسيطة بين حصيلة «بيعنا» وبين ما أعلنه جمال مبارك في إطار التحضير لمؤتمر ما يسمى «الحزب الوطني الحاكم» من تخصيص ١٠ مليار جنيه إضافية لمياه الشرب والصرف الصحي الذي يدور الكثير من الكلام والتصريحات عن خصخصتهما. ثم المقارنة الأكثر وضوحاً بين تلك الحصيلة وبين فضيحة سرقة ٤٥ مليار جنيه من البنوك المصرية منذ سنوات عدة وتم الهروب بها إلى الخارج، فإنه يتبين أية هوة عميقة بلا قرار سقطت فيها البلاد.

إن الإعلان عن استئناف الخصخصة يأتي بعد إحباط مؤامرة «الصكوك الشعبية». وكلاهما «الصكوك والخصخصة الجديدة» تستهدفان في النهاية استحواذ الطبقة الحاكمة على ما تبقى من أصول.

لكن المضحك هو ما أعلنه وزير المالية عن «تحقيق نمو بلغت نسبته ٤,٧٪ رغم الأزمة العالمية» بفضل حزمة تحفيز الاقتصاد التي بلغت ١٥ مليار جنيه (أي ما يقارب حصيلة بيع ٣٠٢ من وحدات القطاع العام كما أشرنا عاليه)، ويتوقع الوزير العبقري أن يحقق الاقتصاد نمواً يقدر بنحو ٥٪ العام المقبل! لكنه لم يوضح أي قطاعات حققت هذا النمو (أكيد أهمها قطاعات الإعلان والرشوة.. الخ). كما لن يوضح نسبة نمو الفقر والجوع والمرض.

إن المسألة لا تقتصر على الفقر الذي اعترفت احصاءات دولية بأن ٤٠٪ من المصريين تحت خطه، أي ما يزيد على ثلاثين مليوناً. إذ يوجد ١٢ مليون مصري مصابين بالالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس C) غير القابل للشفاء حتى الآن، بخلاف ملايين آخرين مصابين بنفس المرض (فيروس A و B) وأمراض شتى أخرى أهمها السرطان شاعت في البلاد بسبب استيراد المبيدات والكيماويات الزراعية المسرطنة من العدو الصهيوني أو بسبب تلوث مياه الشرب والزراعة... الخ.

إن وزراء الطبقة الحاكمة يكذبون بلا خجل. إذ أن الأزمة في مصر سابقة على تفجر الأزمة العالمية، بل إنها كانت نتيجة التبعية المطلقة للإمبريالية التي حاولت الخروج من أزمتها الكامنة بالمزيد من النهب لبلداننا. وكل ما يعنيهم الآن هو تأمين التوريث لجمال مبارك، وإن كانت هناك مؤشرات لتحركات أمريكية لخلق حالة من البلبلة والتشوش بشأن التوريث. إذ قفزت فجأة إحدى أبرز مؤسسات تمويل ما يسمى المجتمع المدني وحقوق الانسان وهى «فريدوم هاوس» ودخلت على خط الموضوع لضمان تأمين عدم خروج السلطة من يد الليبراليين الجدد الضالعين حتى النخاع في التبعية والولاء للامبريالية الأمريكية على وجه الخصوص.

إن البلاد تعيش أزمة أكثر عمقاً وحدة من تلك التي عاشتها عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وفي قلب هذه الأزمة تعشش أزمة النخبة المصرية التي قايضت شرفها الوطني مقابل الفتات. وهذا ما يضع البلاد في مفترق طرق حاسم.

فهل تنتهي الأزمة بالطريقة السابقة نفسها؟

د. ماهر الطاهر:
لم نعد نعرف من نحن هل نحن سلطة أم دولة أم حركة تحرر؟

◄ متابعة علي نمر



طالب د. ماهر الطاهر نائب الأمين العام للجبهة في الخارج، خلال الاعتصام الذي أقامته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، تزامناً مع انطلاق حملة التضامن مع أمينها العام أحمد سعدات، المنظمات الإنسانية والحقوقية في العالم بلعب دورها لمواجهة الظلم الصهيوني، الذي يتعامل كدولة فوق القانون الدولي، مؤكداً أن اعتقال سعدات، والحكم عليه بالسجن ثلاثين عاماً، ونقله من معتقل إلى آخر، وعزله انفرادياً، لن يكسر إرادة المعتقلين.

وأشار الطاهر إلى حقيقتين:

١ – فشل طريق مفاوضات أوسلو، والرهان على الولايات المتحدة أكثر من ستة عشر عاماً، موضحاً أن أوسلو شكلت نكبة جديدة للشعب الفلسطيني، والتي كانت نتيجتها، تدمير منظمة التحرير، وتقزيم القضية الفلسطينية، والانقسام العميق على الساحة الفلسطينية، والخلاف بالرؤية الإستراتيجية، وصعوبة السلام مع العدو الصهيوني الذي دمر قطاع غزة، وقتل عائلات بأكملها. إن نتنياهو المطالب بسلام الردع والقوة والتخويف، شكل لجنة قانونية لتعديل القوانين الدولية، بعد تقرير غولدستون الذي اقر في مجلس حقوق الإنسان، والتحرك الدولي لإدانتهم.

٢ - الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يستعيد حقوقه إلا بوحدته الوطنية الحقيقية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطيني المرجعية الأساسية.

وأبدى الطاهر خشية من تدمير المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني التي تخطط لها الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وربما بمساعدة بعض الأنظمة العربية، لكن هل يمكن بناء وحدة وطنية على أساس خطة خارطة الطريق؟!! والجواب لا، كما أنه من المستحيل قيام الوحدة الوطنية على أساس ضم قوى المقاومة والفصائل إلى مربع أوسلو المساومات والتنازلات.

وأكد أن وثيقة الوفاق الوطني التي تم صياغتها في السجون الصهيونية، هي المعبر عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، متسائلاً عن الماهية والاستفراد الذي يؤخذ فيه القرار في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اليوم وأول أشكالها العودة إلى المفاوضات من جانب السلطة وأقطاب من السلطة، على الرغم من استمرار الكيان الصهيوني ببناء المستوطنات، واللقاء الثلاثي الذي جمع نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس برعاية أوباما، فهل وجود اللجنة التنفيذية شكلي؟! أو كاريكاتوري؟! والاستفراد الثاني، طلب السلطة الفلسطينية المنفرد تأجيل تقرير غولد ستون، المتفق عليه في اللجنة التنفيذية للمنظمة، فمن الذي اتخذ القرار؟! ولماذا يتخذ؟! إنها خطيئة كبيرة أنقذت مجرمي الحرب الصهاينة.

وأضاف أنه «يجب أن تدرك جميع القيادات الفلسطينية أنها تحت مراقبة الشعب الفلسطيني، وأن القرار النهائي هو للشعب الفلسطيني، وأن المراهنة على الولايات المتحدة ضحك على الناس، فأوباما تراجع عما صرح به تجاه الفلسطينيين، والآن تجري أكبر مناورات عسكرية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لم تحصل حتى في عهد بوش المجرم، والمقاومة هي التي ستحرر الأرض من العدو الصهيوني، فهل التنسيق الأمني، وخارطة الطريق سيؤديان إلى انتزاع حقوقنا المشروعة؟!! سلام فياض أعلن أنه بعد سنتين ستقام الدولة الفلسطينية، فعن أي دولة يتحدث؟! وأين موقعها؟! في ظل وجود نصف مليون مستوطن في الضفة الفلسطينية والقدس. السلطة الفلسطينية شوهت صورة النضال الوطني الفلسطيني، فلم نعد نعرف من نحن، سلطة، أم دولة، أم حركة تحرر»!!

كما تم خلال المهرجان عرض فيلم وثائقي قصير عن المناضل أحمد سعدات، تضمن صوراً عن حياته وعمله النضالي والمقاوم في الميدان والسياسة. ■

أوروبا تمنع وصول الأدوية للفقراء

◄ سنجاي صوري

لندن – يمنع الإتحاد الأوربي عبور شحنات أدوية في طريقها للدول الفقيرة، رغم استيفائها لكل شروط منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بحجة أنها نوعية وتتنافى مع قوانين حقوق الملكية الفكرية، حسب تقرير مشترك لمنظمة أوكسفام العالمية والمنظمة الدولية للعمل من أجل الصحة.

وتزعم السلطات الأوربية المختصة أنها تحتاج للتحقق مما إذا كانت هذه الأدوية مغشوشة ومضرة بالصحة، وهو الإجراء المشكوك في صلاحيته وجدوى استيفائه للغرض المعلن، إذ أكدت صوفي بلويمان، من المنظمة الدولية للعمل من أجل الصحة في بروكسل أن المعني بالغش هو مخالفة حقوق «الماركات»، وليس براءات الاختراع.

وتأتي غالبية هذه الأدوية من الهند قاصدة دول أمريكا اللاتينية. وقررت حكومتا الهند والبرازيل رفع شكاوى لدى منظمة التجارة العالمية ضد هولندا، لاحتجازها شحنة من أدوية مرض الإيدز المرسلة من الهند والمتوجهة عبر أوربا إلى البرازيل وكولومبيا ونيجيريا.

وكانت الجمارك الألمانية والهولندية احتجزت منذ العام الماضي ١٩ شحنة من الأدوية النوعية المتوجهة إلى البلدان النامية، وفقا لتقرير المنظمتين. وكانت ١٦ من آخر ١٧ شحنة قادمة من الهند وواحدة من الصين. وكانت خمس شحنات مخصصة لبيرو، وأربع شحنات لكولومبيا، واثنتان لكل من إكوادور والمكسيك، وشحنة واحدة لكل من البرتغال وأسبانيا والبرازيل ونيجيريا. وتعتبر أغلبية هذه الأدوية ضرورية وعاجلة لمعالجة حالات تهدد بالموت.

وتتضمن الأدوية ٣٠ ألف قرص للمناعة ضد الايدز، و ١٠٠ ألف قرص لعلاج أمراض القلب، و٥٠٠ ألفاً للفصام، و ٩٤ ألفاً للخبل، وذلك حسب الضبوط الجمركية.

ويشير التقرير إلى أن الإتحاد الأوربي يقدم مصالح الشركات الكبرى المنتجة للأدوية، على مصالح الأهالي العاجزين عن الحصول على أدوية أساسية، كما أنه يعرقل بهذا أيضاً الوفاء بالتزاماته نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية المعتمدة في الأمم المتحدة، وكذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويشرح التقرير أن الاتحاد يتمسك بقواعد مشددة جديدة في معاملات التجارة الحرة الثنائية، تتجاوز أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعمول بها بشأن النواحي المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وصرحت اليز فورد من منظمة أوكسفام العالمية أن «الاتحاد الأوربي مذنب بازدواجية المعايير... معيار للأغنياء ومعيار للفقراء. فهو ينقض على أسعار المنتجات الدوائية الأوربية، في وقت يشن فيه جهوداً منسقة لتشديد قواعد حقوق الملكية الفكرية، لتحول دون شراء الدول الفقيرة، أدوية في متناول قدراتها».

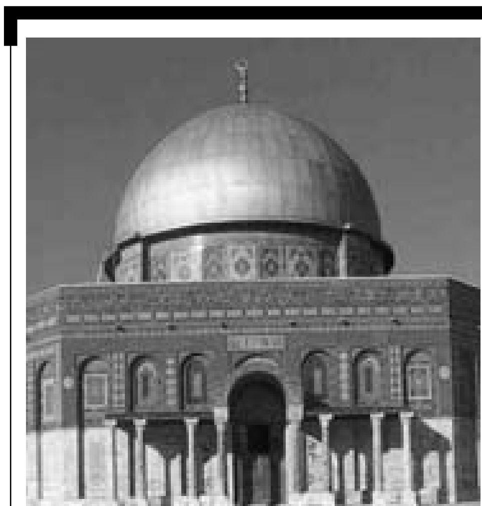
وشدد التقرير على أن سياسات الاتحاد الأوربي ترفع تكاليف إنتاج الأدوية، وهو ما «يضر بأفقر فقراء الدول النامية، وبصورة قاسية، حيث تنفق هذه الدول ما بين ٢٠ و ٦٠ في المائة من ميزانيات الصحة على شراء الأدوية».

وأشار تقرير المنظمتين إلى أن سياسات الاتحاد الأوربي التجارية تتطلب أن تحمي الدول النامية مصالح شركات إنتاج الأدوية على حساب أولياتها الصحية، وأن مطالب الاتحاد تتجاوز حتى المطالب الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق.

■ نشرة «آي بي إس»

الأقصى والطائفية

◄ محمد الجندي



الأقصى، الرمز الديني الكبير، تحيق به اليوم الأخطار أكثر من أي وقت مضى. يبدو أن الطائفية الإسرائيلية التي تضم المستوطنين المتدينين وغير المتدينين، مدعومة باليمين الإسرائيلي، تريد أن تضع يدها نهائياً على موقع الأقصى، لا بسبب أسطوري فقط يتعلق بهيكل سليمان، فالسبب ظاهري فقط، وإنما لإنهاء أي علاقة للفلسطينيين بالقدس. والمسألة طبيعية، لأن العسكرية الإسرائيلية هي قوة احتلال، والاحتلال لا يقف في عدوانه عند أية حدود. وبرهن على ذلك حينما شرد للفلسطينيين في ١٩٤٨، وحينما احتل أراضي جديدة في ١٩٦٧، وتابع عدوانه بعدئذ، وعندما مارس إبادة الفلسطينيين في الانتفاضتين الأولى والثانية، وحينما يستمر في الإبادة مع الهدوء الذي تلا الانتفاضتين، وحينما غزا غزة، إلخ.

والصمت العربي عن كل ذلك، وترك الفلسطينيين وحدهم في الساحة، بل والتآمر عليهم، كل ذلك أصبح قولاً مكروراً، ولا فائدة لا من طرحه، ولا من التذكير به. بل أصبح أغلب الدبلوماسيين العرب في اتصالاتهم أشبه بـ«كرسونات» المطاعم، فهم لا يباحثون وإنما ينتظرون البقشيش وطلبات الزبون؟

غير أن محنة الأقصى تجسد إلى أقصى حد مدى النفاق الطائفي. المليارات التي أنفقت، والتي تنفق على التجنيد الطائفي في كل مكان، استخدمت في تدمير أفغانستان وفي تمزيق يوغوسلافيا السابقة، وفي تدمير الجزائر وشمال أفريقيا عموماً وفي المجازر الدموية في العراق، وفي التخريب في الفلبين والصين وتايلاند، ونيجيريا والشيشان والجمهوريات الآسيوية، إلخ، وأيضاً في تحجيب الفنانات والمذيعات، وتجنيد الدعاة، وفي النشاطات المدعومة مخابراتياً في أوربا وأمريكا، إلخ، وكل ذلك، ولأن الأقصى غير موجود بالنسبة للقوى الطائفية.

أليس «الأثوب» دينياً من المجازر التي صنعت في الجزائر، ومن بؤر التوتر الطائفي في مصر، التجنيد في سبيل الأقصى، وفي سبيل محاربة الاحتلال الإسرائيلي؟ أليس «الأثوب» من مجازر الصومال، المساعدة في استقرار ذلك البلد وتطويره؟ أليس «الأثوب» أن تكون القوى الطائفية في كل مكان رسل استقرار، بدلا من أن تكون رسل فتن، وصناع مجازر؟

يتوهم الكثيرون، ربما عن حسن نية، أن القوى الطائفية يمكن أن تحارب الاحتلال والاستعمار. إنه وهم خطر. القوى الطائفية تشق المجتمع، ومن يشق المجتمع يضعفه، سواء فيما يتعلق بمحاربة الاستعمار والاحتلال، أم بتطويره.

الطائفية تحارب الناس، لا الاستعمار، ولا الاحتلال، تحارب الأمريكيين، لا مخططات الإدارة الأمريكية، وتحارب من لا يؤمن إيمانهم نفسه، ولو كان معهم في الخندق نفسه.

والطائفية تقوم بتجهيل الناس بمختلف فتاواها الصادرة أحياناً عن أنصاف جهلة أو أميين، مع أنه «لا رهبانية في الإسلام»، أي «لا مؤسسات دينية». فشبه المؤسسة الدينية وجد في أيام العباسيين، واستكمل أيام العثمانيين وبعدئذ. والتجهيل هو ضد التطور. ولو استخدم الأثرياء الطائفيون أحدث التقنيات المعاصرة، وتمتعوا بمختلف أنواع الرفاهية (الجنسية وغير الجنسية). التطور ليس التمتع بالتقنيات وغيرها، وإنما خلق البنية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لا نتاجها.

الوهم بإمكان أن تحارب القوى الطائفية الاحتلال أتى بشكل أقوى نتيجة الدور الذي قام به حزب الله في صد العدوان الإسرائيلي الخطر في تموز ٢٠٠٦ على لبنان. فعلاً، قام حزب الله بدور تاريخي كبير، لأن حرب ٢٠٠٦ لم تكن تهدف لاحتلال لبنان فقط، وإنما لتغيير خارطة الشرق الأوسط، وقد أنقذ حزب الله والمقاومة اللبنانية المنطقة من كارثة كبيرة. ولكن حزب الله، وهو تكتل طائفي، لا يفرض تكتله على لبنان، ويحترم الأطياف المختلفة للشعب اللبناني، وهذا أمر له أهميته. فلو كانت القوى الطائفية الأخرى تفعل ذلك، ما كانت طائفية، وإنما كانت أحد أطياف الشعب أو ذاك، وربما كانت حينئذ رسل وحدة اجتماعية، بدل أن تكون رسل تمزيق.

الطائفية صرفت عليها المليارات لتقوم بأدوار تخريبية في كل مكان. أما الفلسطينيون فتركوا وحدهم عربياً وإسلامياً، والأقصى متروك لمصيره تحت الاحتلال، وأيضاً المقدسيون.

الخطر المحيق بالأقصى، وهدم البيوت المقدسية، من الضروري أن يجعل الوطنيين في المنطقة يعيدون النظر في أمور كثيرة. ■

سفير كوبا في دمشق: يدعو أحرار العالم لدعم رفع الحصار

سر الصمود الكوبي: اللحمة الوطنية ومحاسبة الفاسدين والمقصرين

◄ **متابعة عبادة بوظو**



قبل أيام من انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول لتجديد طلب كوبا مناقشة قضية الحصار الأمريكي المفروض عليها منذ قرابة خمسين عاماً، عقد السفير الكوبي بدمشق «لويس ماريسي فيغيريدو» مؤتمراً صحفياً دعي إليه عدد من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية بدمشق.

وأدان السفير خلال المؤتمر سياسة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة على بلاده بما يتنافى مع أبسط المعايير والمواثيق الدولية ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، مشيراً إلى بعض الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها كوبا من جرائه.

ودعا السفير الكوبي الصحفيين إلى عدم الانجرار وراء الكلام المعسول الذي تطلقه الإدارة الأمريكية الجديدة في البيت الأبيض لأن هذه الإدارة لم تتخذ أية خطوة عملية فعلياً من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، بل على العكس، تم انتهاك قرار الجمعية العامة بشكل صارخ عبر قيامها بالعديد من التحركات التي تعزز سياسة الحصار الذي حظيت الدعوة لرفعه العام الماضي بتأييد ١٨٥ بلداً في الجمعية العامة للأمم المتحدة مقابل اعتراض ٣ دول هي: الولايات المتحدة، وإسرائيل، وجزر مارشال المجهرية في المحيط الهادئ بموازاة امتناع ٤ دول عن التصويت.

وأوضح السفير أن نسبة التصويت هذه على مسودة القرار التي تتقدم بها كوبا منذ ١٧ عاماً تضم عملياً حتى حلفاء واشنطن في أوروبا وأمريكا الشمالية، مطالباً أحرار العالم بدعم هذا المطلب الكوبي المشروع، موضحاً أن حجم الضرر الاقتصادي المباشر الذي حل بالشعب الكوبي نتيجة الحصار تجاوزت خسائره (٩٦) مليار دولار، حسب سعر صرف الدولار منذ فرض الحصار أي ما يعني بأسعار اليوم أكثر من ٢٣٦ مليار دولار، دون احتساب الأضرار المباشرة التي لحقت بأهداف اقتصادية واجتماعية في البلاد بسبب أعمال تخريبية وإرهابية يتم تشجيعها وتنظيمها وتمويلها أمريكياً، وهو الأمر الذي يشكل، حسب التقرير الكوبي حول قرار الجمعية العامة المذكور، العقبة الرئيسية أمام التنمية العامة في البلاد.

وأكد إن أكثر الأمور ضرراً كانت في المجال الصحي فقد بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الصحة العامة خلال الفترة الممتدة بين شهري أيار ٢٠٠٨، ونيسان ٢٠٠٩ أكثر من ٢٥ مليون دولار. وتعود بشكل أساسي إلى الحاجة لشراء منتجات وتجهيزات من أسواق بعيدة واستخدام الوسطاء في ذلك، بما يتبعه من ارتفاع في النفقات، فضلاً عن منع علماء واختصاصيين كوبيين، في مجال الصحة من المشاركة في المؤتمرات والمحافل العلمية في الولايات المتحدة.

وأشار السفير إلى أن الأطفال هم أكثر الفئات تضرراً نتيجة الحصار وذلك لصعوبة استقدام الدواء اللازم للعلاج وخاصة المصابين منهم بسرطان الدم والأمراض الداخلية. كما أشار إلى الخسائر الجسيمة التي لحقت بكوبا في قطاعات التربية والتعليم والثقافة والصناعة والإنشاءات.

ورداً على سؤال حول أهم الوسائل التي اعتمدتها كوبا بما يمكنها من الصمود في وجه الحصار طيلة العقود الماضية، قال السفير الكوبي إن ذلك يتمثل في الوحدة الوطنية الداخلية، والتأسيس لمرتكزات الثورة بقيادة فيدل سابقاً والآن مع راؤول، وكذلك يتمثل بالشفافية والمكاشفة وتواصل الحكومة مع الشعب وإعلامه عن المشاكل الخارجية والداخلية التي يعانيها وأسبابها والمسؤول عنها، وأيضاً من خلال استعداد الكوبيين للدفاع عن أرضهم ودعم الجيش في ذلك، وتأطير الناس في الاتحادات النقابية والمهنية، إلى جانب مكاسبهم في غياب الأمية وارتفاع المستويين الصحي والتعليمي، إذ أن اقل درجة تحصيل علمي في كوبا هي الشهادة الإعدادية.

ورداً على سؤال استطرادي لـ«قاسيون» حول وجود محاسبة للمسؤولين الكوبيين المقصرين في خدمة المواطنين، أوضح السفير أن ذلك لا يتم غالباً على الملأ-لدواع تتعلق بالأمن الخارجي ووجود كوبا على تخوم الولايات المتحدة- وإنما ضمن المؤسسات المعنية في الحزب والدولة، مستشهداً بحالة مسؤول حزبي حكومي اتهم بالفساد وتم تحويله للمحكمة الحزبية قبل طرده من صفوف الحزب وقيادته وتجريده من مهامه الحكومية.

ورداً على سؤال آخر لـ«قاسيون» حول طبيعة الجهود التي تبذلها هافانا لإطلاق سراح معتقليها الخمسة من السجون الأمريكية (هيراردو نورديلو، رامون سالاسار، انطونيو رودريغيز، فرناردو يورت، ريتيه سيهواريت)، جدد السفير الكوبي التأكيد على أن حكومته تعمل بكل الوسائل الشرعية والدستورية لإطلاق سراحهم، عبر فريق من المحامين والحقوقيين الذين ينشطون في الولايات المتحدة لمتابعة هذه القضية حتى نهاياتها، ليس فقط في تخفيف الأحكام أو إعادة النظر فيها، بل في تبرئتهم وإعادتهم إلى كوبا، موضحاً أن الاتهامات الموجهة إليهم بالتجسس لاغية ولا أساس لها من الصحة كونهم كانوا يعملون على تحديد الخلايا الإرهابية الناشطة ضد أمن وسيادة كوبا انطلاقاً من الأراضي الأمريكية، ومن فلوريدا وميامي تحديداً.

وعن العلاقات السورية-الكوبية وآفاقها المستقبلية أشار السفير إلى أن العلاقات السياسية متينة جداً ومتطورة، وأن كوبا على استعداد لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتكون بمستوى العلاقات السياسية. وقال: هناك اتفاقية اقتصادية مشتركة بين البلدين، وعلاقات تجارية واسعة، وسيكون هناك تعاون دوائي بإقامة معمل للأدوية في سورية، وإيجاد خط عربي بين سورية وكوبا من الممكن أن يزور موانئ أخرى في أمريكا اللاتينية.

■■

هل بدأ العد العكسي لحرب نووية؟

◄ **تلخيص فرانسين فيشتراتن**
ترجمة قاسيون



تمّ الجزء الأول من إحياء ذكرى هيروشيما في الثامن من آب في حديقة إيباكوشا التابعة لجامعة مون، وتضمّن قراءة نصّ بيير بيرار «رسالة إلى أوباما» وقصيدة موجهة لضحايا القصف النووي الأمريكي على هيًروشيما وناغازاكي، وكذلك مداخلات من مختلف المنظمات المشاركة.

تبع هذا الجزء محاضرة تمّ تنظيمها في الموندانيوم. تجدون أدناه موجزاً للمداخلات وللنقاش.

استجاب كلٌ من غي سبيتايلز وهنري فيركيت وجورج سبرييت لدعوة «لجنة مراقبة حلف شمال الأطلسي». بعد مقدّمة لكلودين بوليه، عرض الخطباء أفكارهم حول الموضوع.

غي سبيتايلز: ما هي سياسة باراك أوباما بصدد السلام؟

بالنسبة إليه، هنالك ثلاث أفكار:

١. دعونا لا نسرف في التفاؤل فيما يخصّ مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٢. ما هي التوجهات الواجب اتباعها إذاً؟

٣. ما هي اللعبة التي يلعبها أوباما؟

١. معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية: في الحقيقة، إنها نفاقٌ لأنّ القوى الخمس الكبرى المتورطة لم تتخذ إجراءات فعالة. ضمان «توازن» بتفضيل النووي المدني لم يتّبع. لم يناضل «الكبار» ضد المعدات الخطيرة. إذن، المعاهدة مكبوحة.

لكن هنالك إيران وكوريا الشمالية.

لن تتزود إيران بالسلاح النووي إذا ما صدّقنا أقوال المرشد. لكن مع الحرب الإيرانية العراقية، تمّ استخدام أسلحة دمار شامل. وجدت إيران نفسها محاطةً بثلاثة بلدان تمتلكُ السلاح النووي (الولايات المتحدة وإسرائيل وباكسًتان)، إذن... تظهر إيران كمصدر تهديد، ما سيدفع الولايات المتحدة إلى معاقبة إيران عبر... مقاطًعة لتسليم النفط. للتذكير، تصدّر إيران الغالبية العظمى منً نفطها الخام وتضطر لاستيراده مكرراً لحاجاتها الخاصة. رداً على هذه المقاطعة، ربما تغلق إيران مضيق هرمز.

في كوريا الشمالية نظامٌ سياسيٌ فريدٌ في العالم لأنّه غير قابل للسبر! تقدّر الصين انقسام خريطة كوريا إلى جزأين، لكنّها تخشى من كوريا الشمالية النووية لأنّ اليابان ستتزود حينذاك بالسلاح النووي.

٢. ما هي التوجهات الواجب اتباعها إذن؟

لم يتم تطبيق اتفاق ستارت ٢. يريد أوباما توقيع معاهدة مع ميدفيديف للتوصل إلى تخفيض عدد الرؤوس النووية، لكنّ روسيا تتمسك بوضعها كبلدٍ نووي للتمكن من مضاهاة واشنطن.

لاحظوا الخدعة الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة التي تعامل تركيا وأذربيجان باحتقار.

ما الذي سيفعله أوباما؟ التمايز عن بوش؟ لنأمل أن يعاد العمل بمعاهدة ABM.

صادق أوباما على معاهدة CTBT (الخاصة بالمنع الكامل للتجارب النووية)، وقد صادقت عليها ٣٥ من أصل ٣٦ دولة.

ينبغي سحب الرؤوس النووية من بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وتركيا. غي سبيتايلز يحيي مبادرة فيليب ماهو.

وفي ألمانيا؟ تجري أمورٌ عديدةٌ وقد دافعت شخصياتٌ يمينيةٌ عن سحب الرؤوس النووية. هذا يدفع إذن غي سبيتايلز إلى القول إنّ اليمين الألماني أكثر «تقدّميةً» من بعض اليسار الأوربي!...

٣. لعبة أوباما ودوره:

إنّه منفتحٌ جداً على الصين من كلّ الأوجه. وهو قلقٌ على الشرق الأوسط ولا يظهر أية علامة ضغط على نتنياهو، وفي العراق وأفغانستان وباكستان. أوباماً ليس «ملاك سلام». لا يمكن سبره بصدد روسيا سواءٌ بالنسبة للدرع المضادة للصواريخ أم بالنسبة لأوكرانيا وتحريضها وجورجيا وتحريضها.

هنري فيركيه: هل تمثّل كوريا الشمالية وإيران تهديداً حقاً؟

الناس جميعاً يعرفون أنّ أسلحة الدمار الشامل توجد في روسيا والولايات المتحدة.

إيران- العراق: الشرق الأوسط أكثر تعقيداً. تمتلك إسرائيل ١٥٠ رأساً نووياً ولا أحد يتحدث عنها في وسائل الإعلام كما لو أنّها لا تمثّل أي خطر. إيران بلدٌ غني. عدد السكان كبير وحضارتها بالغة القدم وكانت لامعة. أمّا نفطها، فالشركات السعودية والأمريكية هي التي تستثمره، تكرّر النفط الخام.

لدى باكستان أيضاً أسلحة نووية. وهي تميل نحو تطرّفٍ إسلامي...

يدافع جنرالات الناتو عن وجهة النظر القائلة إنّه ليست لديهم أسلحة، إنّهم عاجزون عن الدفاع عن الولايات المتحدة! إذن لدى الولايات المتحدة تجار مدافع وصناعات، الخ... تسمح كذلك بالاحتفاظ بمستوى اقتصادي وهي إذن عناصر لا غنى عنها.

وقّعت بلجيكا على معاهدة عدم الانتشار وينبغي المطالبة بتطبيقها! فيليب ماهو كسر الصمت، لكن لاحظوا رد الفعل المباشر لرئيس مجلس الشيوخ الذي لا يزال يستخدم منطق التهديد القادم من روسيا، «المستعدة لغزو الغرب». فلنرَ ما الذي سيفعله السيد لوتيرم...

جورج سبرييه: الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو

درس ٦٠ عاماً من وجود الناتو وظهر له عنصران: في الولايات المتحدة، تدفع الكينيزية العسكرية إلى أن يبدو وجود الإعانات العامة في التسلح العسكري عنصراً من عناصر النمو الاقتصادي.

تريد الولايات المتحدة أن تبقى البلد المسيطر، تريد أن تبقى الأقوى وأن تحتفظ بالتفوق في مجال تجارة الأسلحة بفضل ليبرالية متسلطة... تمضي حتى إلى حدّ دفع البلدان إلى طلب عونها وكأنها تضمن السلام عبر التحكم بأوربا أيضاً. لتقديم حماية للحلفاء، تنوي الولايات المتحدة جعل السلاح النووي الّذي يحلّ محلّ القوات ويحشد بنفس المقدار قابلاً للحصول عليه بسرعة! إذن توجد هذه الأسلحة منذ العام ١٩٥٤ في إنكلترا و١٩٥٧ في ألمانيا و١٩٦٢ في أوروبا و١٩٨٠ في كلاين بروغل.

ينبغي أن تمضي مراجعة معاهدة منع الانتشار في اتجاه عدم انتقال! وبالفعل، بالنسبة للناتو، تدخل أسلحة الناتو في عملية تضامن... وتسمح بضربة كبيرة في حال كان ذلك ضرورياً! ينبغي إذن أن توجد الدرعً المضادة للصواريخ... للهجوم لا للدفاع! ينبغي إذن المطالبة باختفاء جميع الأسلحة وإلغاء حلف الناتو. لكن ما السبيل للعثور على إجماع في كل بلدان الناتو التي تمتلك أو لا تمتلك أسلحة نووية؟

هنالك حدثٌ جديدٌ وهام: الاتحاد الدولي للنقابات دعا الأمم المتحدة للعمل على نجاح معاهدة منع الانتشار، وطالب بتوقيف التجارب والإنتاج وبإعلان مناطق خالية من السلاح النووي.

بدأ نقاشٌ وربط المداخلون بين الاقتصاد والحرب، وتساءلوا كيف يمكن حشد الشباب؟ كيف يمكن إعادة توعية الشعب؟ كيف يمكن البناء من أجل العمل؟ من المهم حثّ الناس والنضال ضد السياسة النووية للناتو.

تم تقديم رأي عن الشباب الذين فقدوا الحماس لأنّهم مستبعدون مًن الثقافة السياسية. لكن من جانب آخر، جرى التذكير بأنّه تواجد في ستراسبورغ ٤٠ ألفً شاب، تظاهروا ضد الناتو في شهر نيسان.

■ **النشرة الدورية رقم ٣٥ للجنة مراقبة الأطلسي**

الأرقام المضللة عن فقر المسنين الأمريكيين

◄ **إعداد: أ. جانتي**

بقي الرقم الحكومي المعتمد رسمياً لمعدل الفقر بين كبار السن في الولايات المتحدة ثابتاً دون الـ١٠٪، بلا تغيير منذ عام ١٩٥٥، رغم أنه كان قد أقرّ بمعيار أحادي على أساس احتساب قيمة الغذاء فقط دون مراعاة لحاجيات الفرد الأخرى، أو لارتفاع كلفة الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وبقي المعدل الأكثر انخفاضاً بين الشرائح العمرية الأخرى منذ ذلك الحين وحتى اليوم، حسب ما أورده مقال كتبته «هوب ين» لوكالة الأسوشيتد برس أوائل أيلول الماضي.

لكن مراجعةً أنهتها مؤخراً الأكاديمية الوطنية للعلوم معتمدة معايير أشمل، تبين أن نسبة معدل الفقر بين كبار السن بلغت ٦, ١٨٪، ما يعادل ٨, ٦ مليون إنسان، أي حوالي ضعف المعدل السابق ٧, ٩٪، ويساوي ٦, ٣ مليون مسن فقير فقط. وبصدد السعي لسنّ تشريع يسمح باعتماد أرقام هذا الكشف الأكاديمي ومعاييره رسمياً، يقول روبين تالبرت، رئيس مؤسسة (AARP) التي تقدم الدعم والتدريب المهني لأصحاب الدخل المحدود من كبار السن «إنها مشكلة اجتماعية مخفية. ملايين المسنين يعيشون على حافة خط الفقر وليس لديهم ما يكفي لتأمين احتياجاتهم».

وفي السياق ذاته، كشف استطلاع أجراه مركز الأبحاث الحيوية «بيو ريسيرش» ونشر مؤخراً أن ٤٠٪ من العمال والموظفين الذين بلغوا الثالثة والستين عاماً من العمر يرفضون التقاعد بسبب الظروف الاقتصادية المتردية. الأمر الذي علقت عليه صحيفة نيويورك تايمز بالقول «في البلدان المتقدمة الأخرى، يتقاعد الناس بشكل اعتيادي حسب الخطة، للحصول على راتب تقاعدي حكومي أو مخصصات مقتطعة من الشركات. أما في الولايات المتحدة فالضمان الاجتماعي للمسنين يعتمد بشكل أساسي على مدخراتهم الخاصة، التي نالت نصيبها من الأزمة خلال العام الفائت».

لذلك يتخلى القريبون من سن التقاعد عن أحلامهم بحياة مريحة بعد سنين طويلة من العمل، ويتشبثون بوظائفهم. وإذا ما تم اعتماد صيغة الأكاديمية الوطنية، فسوف يعاد رسم خريطة الفقر في الولايات من جديد، على أساس احتساب الكثير من ضروريات العيش، وليس الغذاء وحده. مما سينعكس بدوره على كيفية توزيع الحكومة الفيدرالية لأموال الإعانات بأشكالها المختلفة، وضرورة زيادة مبالغها.

وفقاً لحسابات «مجلس الإحصاء السكاني» سيرتفع معدل الفقر العام، وليس معدله بين كبار السن فقط، من ٥, ١٢٪ إلى ٣, ١٥٪، أي ما يشمل ٧, ٤٥ مليون أمريكي. وسيشهد أصحاب الدخول الأقل أكبر زيادة في معدلات الفقر، بسبب ارتفاع تكاليف النقل ورعاية الأطفال، وكذلك المهاجرين، نظراً لعدم شمولهم في برامج المعونات الحكومية إلا قليلاً. مع العلم أن مظاهر ارتفاع معدل الفقر ستكون أكثر وضوحاً في المدن الكبيرة مثل نيويورك وشيكاغو وسان فرانسيسكو بسبب غلاء المعيشة فيها.

لم يعد مقبولاً في هذا الزمن اعتبار خط الفقر على أساس دخل يبلغ سنوياً ٢٠٣, ٢١ ألف دولار لعائلة مكونة من أربعة أفراد، في ظل الغلاء القائم وارتفاع تكاليف الطبابة والنقل ورعاية الأطفال وإيجار البيوت. فهذا الرقم الذي جعل معدل الفقر يراوح حول نسبة الـ٥, ١٢٪ رسمياً، انعكس، فيما انعكس، سلباً على رسم سياسات مكافحة الفقر أيضاً، بتمويهه المعدل الفعلي القائم.

وعلى سبيل المثال، تبين أن واحداً من كل ثلاثة مسنين يعيش تحت خط الفقر في نيويورك سيتي، عندما طبق «عمدتها» معايير صيغة الأكاديمية الوطنية التي تلاقي القبول لدى مسؤولي مدن أخرى مثل لوس أنجلس، ميامي، واشنطن، سان فرانسيسكو، شيكاغو، وألباني التي أعلن أحد مسؤوليها عن نشر الأرقام الجديدة لمعدلات الفقر خلال شهر تشرين الأول الحالي، رغم أن «مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية» هو الذي يملي كيفية حساب الفقر على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق المقارنة بين معدلات الإنفاق اليومي لمختلف الشرائح العمرية، ذكرت كارول فليك العاملة في مؤسسة (AARP) أن معدلات إنفاق معظم الأمريكيين قد انخفضت منذ بدء الأزمة، لكن الأكثر انخفاضاً هو معدلات إنفاق المسنين.

■■

الإحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية (١ ـ ٢)

محمد جمال باروت❖
لوموند ديبلوماتيك العربية / عدد آب ٢٠٠٩

قامت الحكومة السورية إبان ما يعرف في التاريخ السوري بمرحلة «الانفصال»، في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ بعملية إحصاء استثنائي للسكّان في (منطقة) الجزيرة، نتج عنها «تجريد» أو «حرمان» ما لا يقل عن ٢٨٪ من سكان المحافظة من الجنسية، وتصنيفهم تحت بند «أجانب تركيا» في البداية، ثم تحت بند «أجانب الحسكة» لاحقاً.. وقد قصدت الحكومة بذلك «متسلّلين أكراد» من جنوبي تركيا إلى هذه المحافظة بطريقة غير شرعية..

تفتقد مدرسة التاريخ السوري إلىً أيّ توثيق أكاديمي موضوعيّ لعملية «الإقصاء» هذه، التي تمّت تحت عنوان قانوني «حيادي» هو «الإحصاء العام». لم يبقَ إذاً سوى «التوثيقات» الإيديولوجية التي تصلح في مجال المقاربات السوسيولوجية والأنتروبولوجية للتعرّف على اتجاهات الرأي العام، لكنّها لا تصلح لمقاربة حقيقة المشكلة وسيرورتها. وقد كان مشروع «سورية ٢٠٢٥» أوّل من قارب هذه القضية بشكل شديد الوضوح والموثوقية العلمية، عبر الاستناد النقدي إلى البيانات الموثقة، التي وإن لم تكن متاحةً للعموم لكنها أتيحت للمشروع. تحاول هذه المقالة، وهي ملخّص لبحث أكبر وأشمل، أن تضع مقاربة جديدة تنطلق من قراءةٍ المشكلة في سيرورة نشوئها وتشكّلها وتبلورها وتشخيص نتائجها، بصورة أكثر اتساقاً مع التاريخ كسيرورةٍ حية.

• نتج عن عملية الإحصاء الاستثنائي تسجيل ٨٥ ألف مقيم في محافظة الحسكة في يوم واحد بصفة «أجانب أتراك»، وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء من بين «الأكراد» اتّهموا بـ«التسلّل» من تركيا إلى سورية..

• جرّدت عملية الإحصاء ما لا يقل عن ٢٨٪ من سكان محافظة الحسكة من الجنسية، وجعلتهم عديمي الحقوق..



فصول المأساة..

في أواخر آب/أغسطس ١٩٦٢، أي في أواخر مرحلة ما تطلق عليه الأدبيات التاريخية اسم «عهد الانفصال»، وعلى خلفية أزمة حادة ذات اتجاهات مركّبة وشديدة التعقيد طوّحت بحكومة بشيرً العظمة اليسارية ذات الاتّجاهات الوحدوية، والتي اتخذت موقف «الحياد» في الحرب العربية الباردة بين الرياض والقاهرة (١٦ نيسان/إبريل - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢)، شكّل خالد العظم حكومته الجديدة (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ - ٧ آذار/مارس ١٩٦٣). وكانت هذه الحكومة خامس حكومة وآخرها في مرحلة «الانفصال»؛ ودشّنت في تاريخ تطوّر الأدوار السياسية لخالد العظم ما يمكن تسميته بـ«مرحلة العظم الثالث» المحافظ في السياسات الاجتماعية، والتسلّطي في ممارسة السلطة، والباحث عن الرعاية الأمريكية، والمتهرّب من دفع ديونه الباهظة التي كفلتها الدولة لمصرف سورية والمهجر، وكانت مع فوائدها يومئذ تصل إلى ٤٣٠ ألف ليرة سورية، وهي صورة مختلفة عن صورة العظم الباشا التقليدي المستنير الأول (١٩٤٠-١٩٥٠) التي ارتبط بها إنجاز أوّل قانون عصري للعمل في تاريخ البلدان العربية، ومحاولة مأسسة الدولة الفتيّة؛ كما أنّها مختلفة بشدة عن صورة العظم الثاني أو صورة «المليونير الأحمر» في الخمسينيّات، ولاسيما في أواسطها التي توّجها العظم بخطوته التاريخية في إبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني مع الاتحاد السوفياتي في ذروة الحرب الباردة.

قامت حكومة العظم الثالث في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، ولمّا يمض على تربّعها في الحكم أكثر من ثلاثة أسابيع بإجراء «إحصاءَ عام للسكان في محافظة الحسكة»؛ وكانت وزارة الداخلية قد استغَلّت شلل حكومة بشير العظمة التي باتت منذ أواخر آب/ أغسطس ١٩٦٢ في وضعية الحكومة المستقيلة نتيجة الضغوط الهائلة والضارية التي مارستها ضدها الرياض وغرفة تجارة دمشق ووكلاء شركات النفط، وجبهة النوّاب السابقين بقيادة خالد العظم وعصام العطار وأكرم الحوراني، وقرّرت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ القيام بهذا الإحصاء. وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء كافّة سجلات الأحوال المدنية السابقة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين و«أجانب».

اعتمدت عملية الإحصاء مؤشراً أساسياً في تثبيت الجنسية يقوم على اعتباره سورياً كلّ من كان مسجّلاً في قيود الأحوال المدنية قبل العام ١٩٤٥، ومقيماً في سورية منذ ذلك الوقت وحتى إجراء الإحصاء. لكن وزارة الداخلية أمهلت كل شخص مسجل في سجل الأحوال المدنية أن يستحصل خلال مدة شهر من تاريخ صدور هذا القرار على صورة عن قيده وقيد عائلته لإبرازها إلى موظفي الإحصاء المزمع إجراؤه في المحافظة، كي يتم تثبيت تجنيسه. كان الهدف من ذلك التمييز بين السكان هو حصر سكان الحسكة غير المسجّلين في قيود الأحوال المدنية، إذ أن عدد السكان السوريين المقيّدين في سجل الأحوال المدنية مثبّت ومعروف.

ولكن لم يكن مؤشّر التسجيل في قيود الأحوال الشخصية واقعياً؛ لأنّ ظاهرة المكتومين غير المسجّلين كانت منتشرةً لدى العرب والأكراد على حدٍّ سواء في ذلك؛ وهي ظلت منتشرةً بدرجات أقلّ خلال العقود القادمة التي تلت عملية الإحصاء، وماتزال منتشرة حتى الآن بمعدّلات مرتفعة نسبياً في محافظات المنطقة الشرقية في سورية. هكذا لم يكن الهدف من الإحصاء هو توثيق المسجّلين، بل توثيق من تمّ وصفهم بـ«المتسلّلين» أو ما سيطلق عليه اسم «أجانب تركيا»، ثمّ «أجانب الحسكة» بعد اعتراض السلطات التركية على استخدام هذا الوصف.

ولهذا قامت سلطات الإحصاء بالتوثق من الهوية الاثنية لـ«المكتومين». وكان التوثّق يتمّ وفق نمط علاقات السلطة والمجتمع يومئذ عن طريق موظّفي جهاز الدولة، ومخافر الشرطة ومفرزة الشعبة السياسية، والوجهاء وزعماء العشائر الذين لم تكن مصالحهم تخلو من التضارب. وتمّت عملية الإحصاء برمّتها تحت إشراف عرّابها الحقيقي الذي دفع بها من ألفها إلى يائها: سعيد السيّد محافظ الحسكة؛ وكان السيّد يصف نفسه في سيرته الذاتية بأنّه «قومي عربي متطرّف، واشتراكي المذهب غير متطرِّف، يعمل للوحدة العربية بكل جوارحه، وهي شغله الشاغل، وأمله الوحيد في الحياة». وكان السيد شقيقاً لجلال السيد أحد مؤسّسي حزب البعث الذين انشقوا عنه مبكراً بسبب نزعاته الاشتراكية وموقفه من مسألة الوحدة مع العراق، لكنه لم يكن بعثياً، بل أقرب إلى الجيل القومي التقليدي الذي كان بعض رجاله متأثّرين بالفكر القومي المتطرِّف والشوفيني. ولعبت اتجاهات السيد هذه دوراً حاسماً في تقرير نتائج واتجاهات عملية الإحصاء، بسبب إحكامه السيطرة على مركز السلطة في المحافظة.

النتائج

نتج عن عملية الإحصاء تسجيل ٨٥ ألف مقيم في محافظة الحسكة في يوم واحد بصفة «أجانب أتراك»، وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء مَن بين «الأكراد»، اتّهموا بـ«التسلّل» من تركيا إلى سورية، في حين كان عدد السكان من العشائر العربية والسريان الذين شملهم «التجريد» قليلاً. وقد شكّل هؤلاء «المكتومون» الذين وضع لهم سجل خاص مانسبته ٢٨٪ من إجمالي عدد سكان المحافظة المسجّلين والمقدّر يومئذ بـ٣٠٢ ألف نسمة، في ضوء نتائج التعداد العام الذي تمّ في العام ١٩٦٠، والذي كان أول تعداد عام يجري في سورية وفق الضوابط العلمية للتعدادات العامة.

قلّص إذاً هذا التصنيف من عدد الأكراد ونسبتهم إلى المجموعات الثقافية- الاثنية الأخرى؛ وترتّب عليه إخراجهم من عملية الملكيّة والسياسة والانتخابات، وإضعافهم عموماً مع قياداتهم في توازنات القدرة، والسلطة، والثروة والتوزيع الإثني، لصالح منافسيهم الأشدّاء «الآشوريين» الذين استوطنت موجتهم الحديثة في القرن العشرين في المحافظة خلال سنوات ١٩٣٣-١٩٣٦ بموجب اتفاقية فرنسية-عراقية برعاية عصبة الأمم وتمويلها، بعد الأزمة التي حصلت لهم في العراق.

لم يكن عدد سكان الجزيرة يومئذ كبيراً بسبب أنها كانت لاتزال في مرحلة «التوازن السلبي» في مراحل التطوّر الديمغرافي للمجتمع السوري، أيّ المرحلة التي يكون فيها معدّل النمو السكاني صفرياً بسبب حصد الوفيات للولادات، بينما كانت المناطق الأخرى في سورية قد دخلت في مرحلة النمو السكاني السريع.

من هنا كانت المحافظة تحتلّ يومئذ المرتبة السادسة بعدد السكان بين المحافظات السورية، وتتّسم بما تطلق عليه أدبيات السكان والتنمية بـ«التخلخل السكاني»؛ في حين أنها كانت قابلة أن تحتلّ المرتبة الثالثة على الأقل. وكانت تصورات خطط التنمية ترشّحها لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان بسبب الثورة الزراعية الحادثة فيها، وتوسّع مشاريع الري واستصلاح الأراضي (بحيث دعيت تلك المنطقة حينها «كاليفورنيا الشرق»)؛ والأهم في عوامل زيادة الاهتمام هو ارتفاع وتيرة العمل لتصميم بناء سد الفرات الذي خطّط له أن يضاعف المساحات المروية من الأراضي القابلة للاستصلاح والاستثمار والزراعة، واكتشاف النفط فيه بكميات تجارية.

إعادة تعريف منطقة الجزيرة: مفارقات أولى

كان تعريف منطقة الجزيرة يتمّ دوماً منذ نهاية الأربعينيات بواسطة مفهوم الزراعة التي تشكل المصدر الأساسي للناتج المحلّي الإجمالي السوري؛ لكن اكتشاف النفط الثقيل فيها بكميات تجارية أخذت تتنافس على استغلالها الشركات النفطية الأوروبية والأمريكية المتوسطة في العام ١٩٦٢ على وجه التحديد، أضاف مصدراً ثانياً أساسياً لتعريفها، وهو تعريفها بواسطة أهميّة النفط. إذ كانت الحكومات السورية الخمس المتتابعة في مرحلة «الانفصال» قد باتت مقتنعةً أشدّ الاقتناع بأنّ سورية قد باتت قابلةً للتحول إلى منتج «صغير» للنفط.

برز تعريف منطقة الجزيرةً من خلال النفط في اعتبار حكومة العظم أن «عملية تسلّل الأكراد الأتراك إلى سورية بأنها تشكّل مؤامرةً تهدف إلى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي في سورية»، وأن الحكومة عازمة على «بناء خط الأنابيب بين حقول النفط في الجزيرة وبين مصفاة بانياس، وبين مصفاتين جديدتين تعتزم الحكومة بناءهما». وكان ذلك مرتبطاً بإتمام حكومة العظم الثالث مفاوضاتها مع شركة كونكورديا الألمانية لاستغلال النفط السوري الثقيل الذي بات يومئذ قابلاً للإنتاج بكميات تجارية، سواء في حقول التي استكشفتها كونكورديا في السويدية أمً في حقوَل الهيئة العامة للبترول في كراتشوك.

وتكمن المفارقة في أن عملية الإحصاء قد جرّدت مالا يقل عن ٢٨٪ من سكان المحافظة من الجنسية، وجعلتهم عديمي الحقوق، وبالتالي فاقمت من مشكلة مايسمى في أدبيات السكان والتنمية بـ«التخلخل السكاني» بينما كانت تنمية الجزيرة على أسس الزراعة ومشروع سد الفرات من جهة، وكذلك استغلال النفط من جهة ثانية يفترض اتباع سياسات توسعية تقوم على «التركّز السكاني»، والبحث عن زيادة عدد سكان الجزيرة لتوفير اليد العاملة الضرورية للمشاريع الجديدة.

❖باحث ومفكر سوري

إنه اللقاح أيها الأحمق! (ج2)

لقاح أنفلونزا الخنازير وتصاعد الإصابة بالتوحد والأذيات العصبية

ويليام إنغدال
ترجمة قاسيون

(يرى الباحث ويليام إنغدال – كما مر في الجزء الأول من هذه المقالة – أن أنفلونزا الخنازير ليست هي التي تشكل خطراً على حياة الأطفال والأمهات الحوامل، بل إن منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والوقاية منها والحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام غير النزيهة هي من تلجأ لإثارة ذعر الناس لصرفهم عن مآسيهم الحقيقية، التي أصابتهم بفعل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الرأسمالية العالمية)..

أوباما يبرّئ الصانعين

بشكل خاص، أصدرت إدارة أوباما قراراً خاصاً بإعفاء صانعي اللقاحات من المسؤولية القانونية المتعلقة بعواقب اللقاحات. أكثر ما يقلق في هذا السياق أنّ اللقاح الجديد لم يختبر على نحو كاف وأنّ تأثيراته، خاصةً على الأطفال، غير معروفة. ومع أنّ صغارَ الأطفال والأمهات الحوامل لهم الأولوية في التلقيح وفق توصيات منظمة الصحة العالمية، إلا أنّ تأثيرات ما يدعى بأنفلونزا الخنازير معتدلة جداً، بحسب تأكيدات أشهر علماء الأوبئة الأوروبيين، مقارنةً بالزكام العادي، وتختفي بعد بضعة أيام من الراحة في السرير الوفيات، بقدر إعلان مركز مراقبة الأمراض وبقية وكالات الصحة، حدثت لدى المرضى الذين لديهم مشاكل تنفسية حادة أو أمراض حادة أخرى وما من حالة واحدة ربطت بالإصابة بأنفلونزا الخنازير. كانت الوفيات بتعبيرً علماء الأوبئة «عرضية» وليست بسبب الإصابة.

ومع ذلك، فمتلازمة جوليان ـ بار، والتي يعتقد أنّ لها صلة بالمواد المساعدة الموجودة في اللقاحات الجديدة، قد تسبب الشلل والوفاة. امرأة واحدة، هيلاري ولكنسون، أصيبت بالمتلازمة وكان عليها تلقي تغذية وريدية في حين احتاج الأطباء لإجراء شق الرغامى لتتمكن مَن التنفس. واحتاجت لفترة ثلاثة أشهر في المستشفى لتتعلم المشي والتحدث مجدداً. حول موضوع لقاح أنفلونزا الخنازير، تقول اليوم: «شعرت بخوف من أنّ الحكومة تطرح هذه اللقاحات دون أن تكون لديها فكرةً واضحة عن مخاطر متلازمة جوليان ـ بار. ما عدت راغبةً بها أياً كان الوضع».

ارتفاع مخاطر الإصابة بمتلازمة جوليان ـ بار بنسبة ٨٠٠ بالمائة

رسالة تحذير أخرى حول لقاح أنفلونزا الخنازير صدرت عن جمعية علماء الأعصاب البريطانيين بتوقيع الدكتور رستم الشاهي سلمان والبروفيسور باتريك تشينري، تقول: «بعد برنامج التلقيح ضد أنفلونزا الخنازير في العام ١٩٧٦ في الولايات المتحدة، وجدت دراسةٌ استعاديةٌ زيادةً محتملةً قدرها ثمانية أضعاف للإصابة بالمتلازمة». أي أنّ زيادةً مقدارها ٨٠٠ بالمائة بعد تلقيح أربعين مليون أمريكي ستحدث حالة «طوارئ صحية» مشابهة قبل سحب اللقاح المباغت. تم التخلي عن حملة التلقيح الشاملة في العام ١٩٧٦، بعد تشخيص مئات الإصابات بالمتلازمة وحدوث ٢٥ وفاة.

سحب الرئيس جيرالد فورد في ذلك العام برنامج التلقيح الشامل الطارئ لأنّ رئيس مركز مراقبة الأمراض الدكتور ديفيد سبنسر أقنع البيت الأبيض أنّ سلالة أنفلونزا الخنازير مشابهة لتلك المسؤولة عن وباء ١٩١٨-١٩١٩، الذي زعم أنّه تسبب في قتل نصف مليون أمريكي و٢٠ مليون إنسان في أرجاء العالم. أجبر سبنسر على الاستقالة بعد أشهر. تحمل هستريا الحملة الراهنة لمنظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والمتعلقة بأنفلونزا الخنازير تشابهاً مشؤوماً مع ما حصل في العام ١٩٧٦.

وفق الدكتور البريطاني توم جيفرسون، منسق قسم اللقاحات في تعاونية كوكران النافذة، فإنّ مجموعةً بريطانيةً مستقلةً تراجع أبحاث الأدوية قالت: «لا تسلك اللقاحات الجديدة أبداً الآلية المتوقعة منها. إذ ربما توجد صلةٌ بينها وبين متلازمة جوليان ـ بار، والتي لا أتمنى أن يصاب بها أي شخص. لكن يمكن أن يحدث أي شيء، لأنّ إحدى المواد المضافة إلى أحد اللقاحات هي مادةٌ تدعى سكوالين، لم تتعرض لها أيٌ من الدراسات التي أخضعناها للبحث». السكوالين، وهو أنزيم يظهر على نحو طبيعي، يمكن أن يتسبب في تأثيراتٍ جانبية غير مكتشفة حتى اليوم.

بكلمات أخرى، النسخة الجديدة من لقاح أنفلونزا الخنازير غير مختبرةٍ وتحتوي خليطاً خطيراً من المواد الكيميائية والشظايا الفيروسية يمكن ربطه منطقياً بإصابةٍ عصبيةٍ مدمّرة أو بما هو أسوأ.

تجهيل متعمد

يحذّر الأطباء والعلماء من إمكانية وجود تأثيرات جانبية عصبية خطيرة لأنّ الحكومة لم توضح ذلك. لا تريد الحَكومات وشركات الأدوية أن يعرف الناس المخاطر التي تترافق مع اللقاح، لذا فهي تصمت عنها. كذلك، فهي لا تبوح بحقيقة مذهلة مفادها أنّ اللقاح لم يختبر إطلاقاً على الأطفال أو الأمهاتً الحوامل، رغم أنهما المجموعتان الأساسيتان اللتان يستهدفهما اللقاح.

اللقاحات هي القاعدة الصلبة لتحقيق أرباح الصناعة الدوائية. من خلال اللقاحات تستطيع شركات الأدوية ضمان مولدات لأرباح المستقبل من الأمراض التي تحددها دراساتٌ كثيرةٌ بوصفها نتاجاً لعدم استخدام اللقاحات. ومن ضمنها أمراض ألزهايمر والسرطان والتوحد وباركنسون وغيرها. صرّح مايكل بينينغ المتحدث الرسمي حول الصحة في البرلمان البريطاني وهو من حزب المحافظين أنّ «آخر ما نريده هو الرسائل السرية التي يوزعها الخبراء داخل نظام الخدمات الصحية البريطانية. عملنا التأكد من اطلاع الرأي العام على ما يجري. لماذا لا تكون الحكومة منفتحةً تجاه ذلك؟ كذلك، فمن المقلق جداً ألاّ يحذّر الأطباء الذين سيقومون بإعطاء اللقاح».

جائزة الأدب والمركزية الغربية

نوبل الباهتة


● هيرتا مولر


● دوريس ليسنغ

منار ديب

مرة أخرى تخالف الأكاديمية السويدية التوقعات وتمنح لجنة جوائز نوبل اللقب الأدبي الأرفع عالمياً لكاتب خارج بورصة التوقعات، حدث ذلك العام قبل الماضي مع الكاتبة البريطانية دوريس ليسنغ التي أصبحت في عمر جدة وقد تجاوزتها الجائزة طويلاً وهي في عز ازدهارها الأدبي لتتذكرها بعد أن نسيها الناس، وقبلها بعامين تذكرت نوبل المسرحي البريطاني هارولد بنتر وهو في أرذل العمر، وبنتر أحد أبرز وجوه الجيل الغاضب في المسرح الإنكليزي الذي ظهر في الخمسينيات من القرن المنصرم، أما الروائي الألماني غونتر غراس فحصل على الجائزة بعد مضي وقت طويل على صدور روايته الشهيرة «طبل الصفيح» ونيله التكريس كأبرز كتاب اللغة الألمانية الأحياء، الفرنسي لوكليزيو (نوبل ٢٠٠٨) لم يكن من الأسماء المتوقعة، التركي أورهان باموك نال الجائزة عام ٢٠٠٦ بعد أن حامت حوله بقوة في العام ٢٠٠٥ ، وجاء فوزه وسط لغط كبير حول مواقفه السياسية وهذا الاعتراف المتأخر بالأدب التركي أتى بعد عقود من تجاهل ناظم حكمت ويشار كمال.

إذا تأملنا أسماء الفائزين بجائزة نوبل للآداب في العقد الأخير لوجدنا أن جميعهم أوربيون مع استثناء كويتزي الجنوب أفريقي الأبيض (قبلها منحت الجائزة لمواطنته البيضاء المعادية للعنصرية نادين غورديمر)، وباموك التركي المتأورب، ونايبول الهندي – الترينداي الذي قرر أن يصبح بريطانياً، وما نريد أن نصل إليه لا يلغي إنسانية كويتزي وموقفه من العنصرية وموهبة باموك واستحقاقه للجائزة، متجاهلين وصمة العار المسماة نايبول الذي فضلت لجنة نوبل أن تمنحه جائزتها في عام ١١ أيلول بالتناغم مع مواقفه العدوانية من العالم الإسلامي.

تقول سجلات جائزة نوبل للأدب إن ٨٢ أوربياً حصلوا عليها من أصل ١٠٢ إضافة إلى ١٠ أمريكيين يمثلون بلداً ولا يمثلون قارة، وحتى لو انتقلنا إلى العالم الجديد مع أسماء لاتينية كأستورياس وباث وماركيز ونيرودا وميسترال وجميعهم كتبوا بالإسبانية فإننا لا نخرج عن إطار الثقافة الغربية لا من حيث اللسان بل من حيث التكوين والتقليد الأدبي.

وفي الإطار الأوربي نفسه تجاهلت نوبل عمالقة كتولستوي (المتوفى عام ١٩١٠) وجويس وفيرجينيا وولف وسيلين (الفنان العظيم والعنصري المفزع) وبروست وموزيل وأمريكياً لن يجد فوضوي كتوماس وولف واثنان من جيل «البيت» كجاك كيرواك وآلن غينسبرغ مكاناً لهم ، وسوفياتياً كانت الجائزة متخصصة بالمنشقين كبونين وباسترناك وبرودسكي وإن نست الكبير بولغاكوف والشاعرتين آنا آخمدوفا وماريا تسيفاتيفا وإن لم تستطع تجاهل ميخائيل شولوخوف لكن تجاهلت فالنتين راسبوتين ورسول حمزاتوف وجنكيز ايتماتوف.

عربي واحد هو نجيب محفوظ حصل على الجائزة، وبعدها كان الاسم العربي الآخر المتوقع هو أدونيس، وليس المرشح بالضرورة، وهو اسم مناسب لمعايير الجائزة مع التباس رؤيته السياسية رغم ضعف تمثيله لأدب ولغة، بينما اسم ثان يعبر عن وجدان شعب وتطلعاته ويمثل لغة وثقافة بشكل أصيل كمحمود درويش لا يطرح للتداول لأن هويته بحد ذاتها تمثل إحراجاً لسردية غربية مستقرة.

هذه السردية أو الرواية الغربية هي التي تحمل اسماً مغموراً حتى غربياً كهيرتا مولر الحائزة على الجائزة هذا العام إلى سدة التتويج، فخطاب الحريات ومقاومة دكتاتوريات أوربة الشرقية الذي أكل الدهر عليه وشرب ما يزال فاعلاً، والرطانة السياسية حول المحرقة (نتذكر نموذج الهنغاري اليهودي إمره كورتيس الناجي من الهولوكست والحائز على نوبل والذي لم يقرأه أحد) والإخوة الكبار من الحكام (كما لدى أورويل الذي لم يمنح الجائزة) لا تزال تؤتي أكلها، أما الحديث عن سلاطين «مدن الملح» للراحل الكبير عبد الرحمن منيف فلا يطيب للجنة نوبل سماعه، بالمقابل لا بأس من منح الجائزة لشاعر أثري كالفرنسي ميسترال ولكاتب متواضع كإلياس كانيتي.

لا يمكن عزل فوز الكاتبة النمساوية الراحلة ألفريده يلنيك بجائزة نوبل عام ٢٠٠٤ عن موقفها الشجاع من اليمين القومي المتطرف في بلادها، لكن هذا الموقف الذي يثمن والذي لا يكفي وحده في حالة كاتبة مبدعة يرفع من أسهم اسم أدبي في سياق أوربي وغربي إلا أنه يعمل بصورة مضادة إذا تعلق الأمر بالتصدي لعنصرية غربية استعمارية، منحت نوبل اليمينية وإن ادعت هوية إنسانوية لأسماء يسارية أوربية جاهرت بمواقفها دون تحفظ كساراماغو وبنتر وداريو فو، لكن مع يسار العالم الثالث في حالة كاتب كسعد الله ونوس فإن الأمر يتطلب أكثر من وقفة، فذلك الجدار من الغربة الروحية والثقافية عن آلام الآخرين وحضارتهم يخلق عناءً تجد الأكاديمية السويدية أنه لا يستأهل تجشمه.

وهكذا فلتستقرب لجنة نوبل ضمن دائرتها الجرمانية (اسكندنافيا وألمانيا وبريطانيا) ولتتابع لا مبالاتها، ويحق لها أن تكتشف المزيد من الأسماء عبر المنظورات والطروحات والرؤى نفسها، لتأكيد ما جرى التأكيد عليه مراراً.

جائزة نوبل، الأمم المتحدة، الشرعية الدولية، عناوين ثقافية وسياسية نحتفي بها ونحولها إلى معايير ونحن الذين لم نساهم في صياغتها بقدر ما نقولب أنفسنا لتتواءم مع معاييرها المخترقة بالمصالح البشرية والدنيوية والتي تدعي تصوراً كونياً يصلح للجميع، ربما آن الأوان لاجتراح موازين أخرى. ■

«طريقة الاستقلالية»:

أحاديث عن تأهيل المكفوفين



تعمل برامج التعرف والتنقل على تزويد الشخص المكفوف، بشكل عام، بالمعارف والمهارات التي تمكنه من التحرك والتنقل في بيئته ومجتمعه بشكل مستقل، أو بأقل درجة من الاعتماد على الآخرين، كما تعمل على تنمية مهارات استخدام الحواس كالبصر (البقايا البصرية)، والشم واللمس، والسمع.

وقد أطلق الكاتب على هذا الدليل لقب «طريق الاستقلالية» لأن مهارات التعرف والتنقل تزيد من استقلالية الشخص المكفوف كلما اكتسبها وأتقنها، وبالتالي تحسن من نوعية حياته، وتقلل اعتماده على الآخرين، وبالتالي تعزز من كرامته.

تفيد الدراسات أنه لا يتسنى للغالبية العظمى من المكفوفين في مجتمعاتنا العربية والنامية، تلقي خدمات أو برامج التعرف والتنقل، وهي إذا كانت موجودة، تقدم في المدارس التي لا يلتحق بها إلا الأطفال وبعض الشباب الذين يشكلون نسبة ضئيلة من المكفوفين في المجتمع، وهذا يعني أن السواد الأعظم من المكفوفين ولاسيما الأكبر سناً، يبقى محروماً من هذه الخدمات الأساسية.

هذا الدليل الإرشادي موجه إلى العاملين الصحيين والاجتماعيين، وذوي الأشخاص المكفوفين، وجمعياتهم والمتطوعين، ويدعو الدكتور غسان شحرور فيه إلى إدراج التعرف والتنقل في برامج وخدمات التعليم العالي لتأهيل المدربين والمختصين، وكذلك إدراجها في مناهج مدارس ومعاهد تأهيل المكفوفين، بالإضافة إلى تشجيع الأهالي من ذوي المكفوفين والمتطوعين، على تشكيل الجمعيات المتخصصة بتأهيل ودمج المكفوفين.

يسلط الكاتب غسان شحرور الضوء على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي يصفها بأنها تشكل نقلة نوعية في ميادين القانون الدولي الإنساني، ويقدم تعاريف وأساسيات عن الإعاقة البصرية (العمى أو كف البصر)، ضعف البصر، وأسباب الإعاقة البصرية عند الأطفال، وكبار السن.

كل هذه المعلومات قدمها على شكل أحاديث جرت بينه وبين صديقه المكفوف من جهة، ومع الموجه في معهد المكفوفين من جهة أخرى، كما استعان بعشرات الرسوم التوضيحية لإيصال رسائله بنجاح عن التعرف والتنقل وتأهيل الأشخاص المكفوفين. ■

مهرجان الرواية الأول في الحسكة


● من أجواء معرض الكتاب

اختتمت فعاليات مهرجان الرواية الأول الذي أقيم في مدينة الحسكة تحت عنوان «الإبداع الروائي والحرية»، وذلك في الفترة الواقعة ما بين ٢٥-٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٩ على مسرح صالة المركز الثقافي العربي في الحسكة.

شارك في المهرجان روائيون ونقّاد هم: نبيل سليمان وممدوح عزام ونذير جعفر وسمر يزبك وهيثم حسين وأسعد فخري وعبد العزيز الموسى ومرشد الأحمد وولات محمد (سورية).. الدكتور محمد صابر عبيد (العراق).. الدكتور عبد المجيد زراقط (لبنان).. عزت القمحاوي من (مصر).. والدكتور محمد قرصوه وسلامت بغجة (تركيا).. رفيف صيداوي (لبنان).. وحسن حميد (فلسطين).. محمد عبيد الله (الأردن)..

يذكر أنه أقيم على هامش المهرجان معرض للكتاب.. ■

ربما..!

بندقية

في اليد بندقية قديمة بلا طلقة وما من طرائد أمام البصر
في هذا الليل البهيميّ
البندقية للرجال فالبنادق رجالٌ أرواحهم رصاص!!

❖❖❖

فلتتسلَ بالنفخ في سبطانتها كما الناي، لتصدّق أنّ صفيراً بطعم البارود الصدئ هو أقصى ما في مستطاعها، فتصلَ إلى تلك النتيجة الخرقاء: إنّ بارودةً لا تصلح لإطلاق النار لا تصلح للعزف أيضاً.

هذه البندقية التي بالكاد تستطيع حملها كانت في يوم لصيّاد قضى في معركة شرف مع العدو، والصيّاد إياه وَرثها عن جدٍّ عظيم أردى بها في ثورة شعبيّة كبير بأشاوات الإقطاع.. وَإذا هي صارت تهمس بفمٍ منخور الأسنان كما يخطر لك الآن تذّكر فقط أن زماناً طويلاً مرّ وحديثها نار والصدى دماءٌ.

سوف تضحك من البندقيين الذين حملوها على الأكتاف للصيد حيناً، وللمعارك أحياناً كثيرةً، لكنك لا تعي أنهم سكنوا صور الأبيض والأسود على الحيطان شماتةً بالحفيد الرعديد!! أولئك الأجداد الذين تصوروا فخورين برجولاتهم مع صلبان أحزمة الفشك هم من جعلوك تقف على هذه الأرض وتتنفس هذا الهواء.. ولكي تتأكّد ارفع البندقية الخالية المهترئة وسترى وتسمعُ إحدى وعشرين رصاصة ستنطلق كرمى ذكراهم.. كرمى تلك الأرواح الطليقة التي تحدت الترك والأوروبيين بهذه الخردة التي تحتقرُ الآن.. ففي زمن الصواريخ والقنابل الذكية سترى كم أصبحت البطولة غبيةً ودميمة!!

❖❖❖

تذّكر أنّ كل بندقية أحالتها البنادق الآلية والرشاشات إلى التقاعد هي جزء من الشرف الذي أحيل على المعاش..

❖❖❖

السّرّ في هذه التّركة
دعوةٌ لرصاصة في رأسكَ..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

الأدب الفارسي



صدر عن سلسلة عالم المعرفة كتاب «الأدب الفارسي – منذ عصر الجامي وحتى أيامنا» للدكتور محمد رضا شفيعي كدكني، ترجمهُ الدكتور بسّام ربابعة.

ينقسم الكتاب إلى ستة فصول هي: «العصر التيموري – عصرُ الألغاز والتّصنع والتكرار»، و«العصر الصفوي – الأسلوب الهندي»، و«العصر القاجاري – عصر العودة والتكرار» و«عصر الحركة الدستورية – أدب الحياة والناس»، و«ما بعد انقلاب ١٩٢٠م - بداية الشتاء الأسود»، و«بعد الحرب العالمية الثانية – مرحلة الإبداع وبسط التجربة».. هكذا يقدّم لنا المؤلف في كتاب صغير بانوراما واسعة للأدب الفارسي بشقيه: الشعر والنثر، بطريقة شيقة تسهّل التعريف لغير الناطقين بالفارسية.

حصارات عليّ



يشكّل كتاب عادل رؤوف الجديد «حصارات عليّ ـ النجف مدينة تعتاش على الموتى» ـ المركز العراقي للإعلام والدراسات ـ قراءة جديدة لواقع المجتمع العراقي وللعوامل الذاتية التي تفسر لنا الحراك التاريخي والاجتماعي الذي شكل شخصية الفرد العراقي وهوية مجتمعه.

يغوص المؤلف في التاريخ بدءاً من مرحلة الخلافة الراشدية وحتى اللحظة الراهنة، ليأخذنا في رحلة لاستكشاف كيفية تشكل المذاهب الإسلامية. عادل رؤوف يسعى إلى دراسة العراق من خلال شخصية علي.. ما يميّز هذا الكتاب هو طرحه الإشكالي والمتماسك في آن، وهذا من شأنه أن يشعل معركة ثقافية.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/10/28) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الخريطة النهائية لمهرجان دمشق السينمائي

مديـــر مؤســـسة السيـــنما ضـــدّ النـــقّاد

◄ جهاد أبو غياضة

وأخيراً اتضحت معالم الدورة ١٧ من مهرجان دمشق السينمائي، بعد أن استبد بنا غث التكهنات وكثير الترشيحات. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في صالة الكندي بدمشق، أفرج «محمد الأحمد» المدير العام للمؤسسة العامة للسينما عن الخارطة النهائية للمهرجان؛ الذي ينطلق في ٣١ من الشهر الجاري ويستمر حتى ٧ من الشهر القادم، معلناً مشاركة ٥٢ دولة، تقدم ٢٢٣ فيلماً طويلاً، و ٥٢ فيلماً قصيراً.

وافتتح الأحمد حديثه (بالوقوف على الأطلال)، مذكرا ربما نفسه أولا، بأهمية المهرجان وتاريخه العريق، وخصوصاً وأنه يحتفل هذا العام بمناسبة مرور ثلاثين عاما على انطلاقته، لينتقل بعدها لشرح شعار المهرجان «دمشق: سينما ومكان» بقوله: «ثبت لي أن المال وحده لا يحقق مهرجانا كبيرا.. وإنما المدينة الكبيرة».

وبعدها انتقل الأحمد ليشن هجوماً استباقياً على منتقدي المهرجان، وبالأخص النقاد والصحفيين بالقول: «أعرف سلفا أن هناك أصواتا ستتعالى لشتيمة المهرجان.. لا يهمنا.. ليس لدينا وقت للرد، فإن من يجلس في المقاهي لساعات طويلة لا يُجارى». مضيفا أن الأصوات تنطلق من اعتبارات شخصية ضيقة، ممن لديهم مشكلة مع المؤسسة وليس مع محمد الأحمد ليصل إلى نتيجة مفادها «أن الأصوات التي تتنكر للمهرجان غير نزيهة!».

وعن حضور الفيلم السوري بالمهرجان قال الأحمد: نشارك بـ٣ أفلام طويلة وعدد من الأفلام القصيرة، و هذه الدورة ستحتفي بسينما الشباب من خلال إتاحة فرص عرض الأفلام التي حققتها الأمانة العامة لاحتفالية دمشق؛ من أجل تشجيع ودعم التجربة الشبابية السورية في السينما، نافيا الحديث عن أزمة تمويل في سورية حيث قال: «الدولة لدينا من أكثر الدول إنتاجا للسينما في الوطن العربي، فهي تمول الفيلم من الألف إلى الياء وفق المبلغ المرصود».

وبعدها انتقل لعرض برنامج الدورة الذي جاء على الشكل التالي: تظاهرة البرنامج الرسمي: تضم ١٧ فيلماً من أشهر الإنتاجات العالمية، منها فيلم «المليونير المتشرد» الحاصل على الأوسكار، وفيلم «مارادونا» آخر أفلام المخرج البوسني الكبير أمير كوستوريكا الذي من المقرر أن يكرّم في حفل الافتتاح، وأيضا فيلم الرسوم المتحركة السوري «طيور الياسمين» من إنتاج المؤسسة العامة للسينما بالتعاون مع شركة تايغر برودكشن وإخراج رزام حجازي.

- تظاهرة سوق الفيلم الدولي: وتحوي ٣١ فيلماً من أحدث أفلام السينما لعام ٢٠٠٩. وتظاهرة هي الأولى من نوعها في مهرجان عربي لأفلام المخرج الإيطالي الشهير «فريدريكو فيليني» التي تضم ١٥ فيلما.
- تظاهرة أفلام المخرج البريطاني «ستانلي كوبريك» وتضم ١٠ أفلام.
- تظاهرة أفلام المخرج الألماني «فريتز لانغ» وتضم ١١ فيلما.
- تظاهرة المخرج الروسي الكبير «نيكيتا ميخالكوف» وتضم ٧ أفلام.
- تظاهرة أفلام المخرج الأمريكي «سيدني بولاك» وتضم ١٥ فيلما.
- تظاهرة أفلام النجم العالمي «شارلي شابلن» وتضم ٩ أفلام.
- تظاهرة «درر السينما الثمينة» وتضم ١٠ أفلام من الكلاسيكيات التي حققت حضورا كبيرا.
- تظاهرة «سينما الحب- قصائد الشجن» وتضم ٨ أفلام.
- تظاهرة «أنجيليك في السينما» وتضم سلسلة أنجليك بأجزائها الخمسة.
- تظاهرة «سينما القارات الخمس- أفلام الجوائز الكبرى» وتضم ١٧ فيلما.
- تظاهرة «فلسطين بعيون السينما» وتضم ٨ أفلام، حيث ستكون الندوة المركزية في المهرجان عن سينما القضية الفلسطينية.
- تظاهرة أفلام أسطورة الإثارة والإغراء في السينما «مارلين مونرو» وتضم ١٢ فيلما.
- تظاهرة أفلام النجم الفرنسي «آلان ديلون» وتضم ١٦ فيلما.
- تظاهرة «السينما الأسترالية» وتضم ٦ أفلام.
- تظاهرة «السينما الألمانية المعاصرة» وتضم ٤ أفلام.
- إضافة إلى عرضين خاصين لفيلمين، الأول فيلم «أهل الوفا» للمخرج نجدت أنزور، وفيلم «فوضى» إخراج عصام خليل.

وسيمنح المهرجان جوائز في ثلاث فئات هي:

جوائز مسابقة الأفلام الطويلة: التي تضم ٢٠ فيلما فيها فيلمان سوريان هما «مرة أخرى» للمخرج جود سعيد، وفيلم «بوابة الجنة» الذي يتحدث عن القضية الفلسطينية للمخرج ماهر كدو.

والفئة الثانية مسابقة الأفلام القصيرة: و فيها٥٢ فيلما، منها عشرة أفلام سورية.. اثنان منها من إنتاج المؤسسة العامة للسينما..

أما الفئة الثالثة فهي جائزة أفضل فيلم عربي.. ويكرم المهرجان من سورية أمل عرفة، خالد تاجا، مروان حداد، ونجدت أنزور وعربيا الفنانة المصرية يسرا، والسينمائي التونسي رشيد فرشو، والمنتج الفلسطيني حسين القلا، وعالميا الإسبانية فيكتوريا ابريل، والنجمة أورسولا أندريز، والمخرج البوسني الكبير أمير كوستريكا، والمخرج الهندي أكبر خان.

ويفتتح المهرجان بالفيلم البيروفي «حليب الأسى» الحائز على جائزة الدب الذهبي في مهرجان برلين السينمائي الدولي الأخير، أما فيلم الختام فهو «مفتون للأبد» من إخراج تشين كايغاي وهو العرض الأول للفيلمين عربيا.

وستعرض الأفلام في عشر صالات سينما هي: صالات دار الأسد الثلاث، وصالتا الشام الأولى والثانية، وصالة الكندي والحمراء والقباني، وصالة المركز الثقافي الفرنسي، وصالة المركز الثقافي الألماني غوته.

كما سيوزع المهرجان على ضيوفه ٢٥ كتاباً من سلسلة الفن السابع المتخصصة في السينما والصادرة عن وزارة الثقافة. ■



عزمي بشارة يسأل: ما القدس؟ لماذا القدس؟

«ليست مهمتي تفكيك الأساطير، سأتعامل مع القدس كمعطى رئيس تحت الاحتلال. إن الاستعمار منذ الغزو الصليبي استخدم الرموز الدينية وكذلك الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً النظم العربية وحركات التحرر الواقعة تحت الاحتلال، أو التي تناولت القدس من منحى ديني».

جاء هذا الكلام في المحاضرة التي قدمها المفكر والباحث الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق تحت عنوان «ما القدس؟ لماذا القدس؟»، والندوة من تنظيم صالة «رفيا» للفنون، وإدارة وتقديم الفنان بسام كوسا.

وأشار بشارة إلى أن الدفاع عن المسجد الأقصى وجميع المقدسات في الأراضي المحتلة قضية تحرر وطني بامتياز، داعيا الأمتين العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف جادة ومسؤولة تجاه القضية الفلسطينية ومقدساتها.

ولفت إلى أن الكيان الصهيوني يستخدم خطاباً إعلامياً ضبابياً يحاول من خلاله تضليل الرأي العام العربي والعالمي متذرعا قبوله مبادرات السلام؛ لكنه يقوم على أرض الواقع بتجريف الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين وقتل الأطفال والنساء والشيوخ. وما يؤكد ذلك حربه الهمجية الأخيرة على قطاع غزة التي لم تعرف البشرية مثيلاً لها.

وأكد بشارة على أن مناقشة القضية الفلسطينية بوجود الاحتلال يجب ألا تقتصر على من هو متدين ومن هو علماني، وإنما على من هو مع الاحتلال ومن هو ضده.

مضيفا انه يوجد تضليل ديني في كيفية تصوير إدارة حركة حماس لقطاع غزة المحاصر، قائلاً: «لو كان هناك فصائل ماركسية تقاتل إسرائيل من غزة لحوصرت، والأمر لا علاقة له بالتدين أو بتصويرها على أنها تيار ظلامي، بطريقة تربك المجتمع العربي».

أما الحوار الفلسطيني الفلسطيني، فقد تناوله بشارة من زاوية عملية السلام التي تهدف إلى وضع نموذج شبيه بجنوب إفريقيا (حصر أكبر عدد من الفلسطينيين في أصغر رقعة من الأرض)، للحفاظ على (إسرائيل)، وقال: «هل يستحق هذا الكيان الفلسطيني المنقوص السيادة بوظيفته التاريخية هذه أن يكون موضوعا لحرب أهلية فلسطينية؟». لافتا إلى أن مختلف الحلول والمفاوضات التي طرحت بما فيها أوسلو، مبنية على إستراتيجية واحدة بعد نهاية حركات التحرر وسقوط الاتحاد السوفياتي، وهي بقاء أمريكا كقوة متفردة تضمن بقاء (إسرائيل) عبر إلغاء حق العودة، ودون القدس أو السيادة.

ووصف بشارة الورقة المصرية للمصالحة بأنها (مجرد ديباجة) تهدف بالنتيجة لإجراء الانتخابات التشريعية، متهما إياها وحركة فتح بالتواطؤ مع الاحتلال للإطاحة بما يصفونه بـ(الإمارة الظلامية)، لافتا إلى مفارقة أن كل الدول العربية المستقلة لا يوجد فيها انتخابات فيما تشهد فلسطين المحتلة انتخابات!.

وفيما يتعلق بموضوعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة قال بشارة: «هل من الممكن لقيادة وطنية أن تتفق مع المستعمر على شعبها من أجل الانتخابات، في الوقت الذي يفترض فيه أن تدعو لحكومة وحدة وطنية؟» وصولا لنتيجة مفادها أن كل ما سبق هو تحصيل حاصل لواقع الدول العربية.

ورفض بشارة الأطر التي تغلف الصراع العربي الإسرائيلي اليوم، منوها منذ البداية إلى رفضه مختلف أشكال التعاطي الديني مع الاحتلال، بدءاً من ملاحظاته حول كيفية اختيار القدس عاصمة للثقافة العربية تحت الاحتلال، إلى رفض الدخول في الأطر السردية التاريخية المسيحية واليهودية والإسلامية في القدس».

ونبه بشارة إلى مسالة خطيرة يتم التعاطي معها بشكل مشوه وهي التغطية الإعلامية لما يجري في الحرم القدسي، ذلك أن هذه التغطية لا تمتد إلى عرض ما يحدث فعليا من حكومة الاحتلال، وتقتصر على الجمعيات الدينية التي تحاول اقتحام المسجد الأقصى، حيث يميل الإعلام لتغطية هذه الانتهاكات، علماً أن غالبية القادة الروحيين لدى اليهود تحرم صعود جبل الهيكل لأن شروط دخوله لا تتوفر اليوم وفقا لمعتقداتهم. وأن هذه المحاولات تتم في أطر سياسية، وعملية التسييس تتم من قبل (الصهاينة العلمانيين) لحشد الرأي العام وذلك على الرغم من تناقضه مع معتقداتهم.

وبيّن بشارة وجود نمط قومي ديني جديد بين اليهود، في ظل وجود محاولات لتقاسم المسجد بعد تقاسم الحرم الإبراهيمي في الخليل، متسائلاً: هل يخلق ذلك رمزا من رموز سيادة الاحتلال؟



سكّان الصور

في «نينار آرت كافيه» يقدّم المصور الفوتوغرافي بسام دياب مجموعة صور بالأبيض والأسود لأناس المقاهي. هي لقطات من حياة الشارع المتعب حيث تتكفّل الوجوه بقول ذلك التعب الكبير بالهيئة والملمح والأخاديد. ولعل البلاغة الدامغة في الصورة التي حلت على بطاقة المعرض، حيث يغطّ أحد (المعترين) على كرسيه في المقهى تحت أشعة الشمس، هي خير تعبير عن ما أراد المصور إيصاله عن طريق تلك الصور القادرة رغم صمتها على قول الكثير مما تخفيه الكلمات. ■

ما وراء الحدود

وعلى هامش المحاضرة أقامت صالة رفيا للفنون معرضا للتصوير الضوئي بعنوان «ماوراء الحدود» في قاعة رضا سعيد. يشارك فيه عشرة فنانون فلسطينيون صوروا بأساليب فنية مختلفة المأساة الفلسطينية وقصة المعاناة والمقاومة ضد الاحتلال عبر التشبث بالأرض والهوية والانتماء. الفنانون هم: غريب طوقان، رنا بشارة، رؤوف حج يحيى، رُلا حلواني، سما الشايبي، سميرة بدران، شريف واكد، طارق الغصين، تيسير بطنيجي، يزن خليل. ■